مقدمة الفصل الأول

إن الثروة النفطية ليست ثراءا ، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ، والحقيقة أن النفط مورد ناضب حتى وان طال أمده أكثر مما هو متوقع ، ومن ناحية أخرى فان الاعتماد الكلي تقريبا على مورد واحد يجعل البيان الاقتصادي يتأثر كثيرا بأية هزة يتعرض لها على مستوى الأسواق العالمية ، ولعل أزمة انخفاض أسعار النفط التي يشهدها العالم حاليا أكبر دليل على ذلك ، واجهت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تحديات منذ عام 2014 أين شهدت عددا من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ، خاصة في ظل الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة التي تجعل الاقتصاد هشا و عرضه لمخاطر عدة .

وقد دفع تراجع أسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات و إيرادات المالية العامة ، يؤثر على بقية الأوضاع الاقتصادية حيث دخلت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط نحو اتخاذ اصطلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل و تقليل من الإيرادات النفطية ، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر و لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن خلال هذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نستعرضها في الأتي :

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية الناجحة في التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي ، لاسيما في الدول النفطية التي لاتزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لهذا أصبح ضروري على هذه الدول التوجه إليه كإستراتيجية ضرورية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وسنحاول توضيح هذه الظاهرة في هذا المبحث

المطلب الأول :مفهوم التنويع الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و قبل التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي لابد من التعرف على اللعنة الهولندية أو بأحرى لعنة الثروات الطبيعية التي كانت سبب في انطلاق العديد من الدول إلى تنويع اقتصادياتها

الفرع الأول : مفهوم اللعنة الهولندية

تعتبر ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي من نتائج سوء استغلال مدا خيل قطاع الموارد الطبيعية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الإنتاجية منها والتي دخلت في حالة ركود في الأسواق المحلية والعالمية.

ويعبر مصطلح المرض الهولندي عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة الاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما .

ويعرف كذلك على أنه التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة ومن أبرزها النفط ، حيث يؤدي الى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية من خلال :

- تقليل الإنتاجية و التنافسية في القطاعات غير النفطية
- تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط
- سوء إدارة الحكومة للمورد

- ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة [1]

وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة مابين 1900 – 1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان مازالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف آبار الغاز والنفط ؛ ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة economist البريطانية في 26 – 11– 1977[2].

الفرع الثاني : التنويع في الأدبيات الاقتصادية

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930، فقد تم شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركيز النشاطات الاقتصادية فبينت دراسة أن المدن تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين[3]، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في أنتاح المواد الأولية[4] .كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1950,1940 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي ، بمصطلحي النمو و التطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي ، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال :

---

[1] حليمي حكيمة ، **ريوع النفط بين لعنة الموارد الفساد الاقتصادي وتدعيات الأزمة الحالية قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس ، جامعة محمد الشريف مساعديه – سوق أهراس– ، الجزائر ، 2016 ، ص : 5

[2] بوش فاطمة الزهراء و خندق سميرة ، **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية** ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان (الجزائر) ، 2017 ، ص ص : 1،2

3 Glenn McLaughlin, " industrial diversification in American cities, Quarterly Journal of economics" , n 45, November 1930, p : 131-149.

[4] Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigm pour le développement de l'Afrique de l'Afrique, centre African de politique commercial, n 36 , juin 2006 , p5

- معالجة موضوعي أثر التعليم و كثافة مصفوفة مابين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها ، فقد تم تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم و الصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية الى سبعينات القرن الماضي فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع ، و المعروفة باسم الصناعات المصنعة ، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو ، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم ، و التي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم ، و التي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات و المخرجات الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي
- من جهة أخرى تم التركيز على التغيير الهيكلي للاقتصاد و التنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو و التطور
- ركز الاقتصادي لويس على القدرة على الاستثمار و التراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي و التحول من الاقتصاد التقليدي
- ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في تهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي، و استقرار الاقتصاد الكلي و التخصص الدولي أصبح العناوين الكبرى للفكر و السياسات المتعلقة بالتطور لكن في سنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة الدراسات الاقتصادية

الفرع ثاني :التنويع الاقتصادي الاهتمامات الحديثة

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها : ضعف نجاعة واقتصاديات الدول النامية ، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة ، كما أن كثيرا من الدراسات أشارات إلى القيود المفروضة على العرض و ضعف التنويع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا .

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي و العوامل المفسرة له ومن بين أهم هذه الدراسات :

- دراسة يتم استعمل البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين التركز القطاعات الوطنية و بنية الدخل حسب الفرد في عدة دول ، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع و الإنتاج و التشغيل و النمو الاقتصادي ، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل و القيمة و المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان و مستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أم مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى "النمو الاقتصادي " يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد ، المرحلة الثانية : "التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي " يبدأ في التركيز ، وعليه فانه حسب الباحثين فان التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقض ثم يأخذ في التزايد.
- استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات ، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات ، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور ، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة و مستوى التطور ، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا و أكثر تنوعا مع تزايد الدخل .

- تقسيم مؤشر التركيز السلعي الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي و الهامش التوسعي) منتجات جديدة أو أسواق جديدة) لتنوع الصادرات ، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها تطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد ، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في تناقص بين التطور الاقتصادي وتنوع الصادرات[1]

الفرع ثالث : تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع على أنه ، تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات [2]

وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي و عرف بأنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام ، كما عرف أيضا بأنه تلك العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج ، من زاوية أخرى ، عرف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي ،وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومنه يمكن أن يشار في التنويع الاقتصادي هنا إلى ، تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق[3] .

وكما عرفه المعهد العربي للتخطيط هو عبارة عن الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر التنويع الاقتصادي

---

[1] عبد النعيم دفرور وأخرون ، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2017/12 ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص 4,3

[2] مجيد بن أحمد المعلا ، **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000** ، وزارة التخطيط ، أبو ظبي ، ص 13

[3] موسى باهي و كمال روانبية ، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 5 ، 2016 ،الجزائر ، ص : 2

بالإضافة الى أنه عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ، ورفع القيمة المضافة ، و تحسين مستوى الدخل و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على وسوق أ قطاع أو منتوج واحد بمعنى أخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة ، أو تنويع الأسواق الخارجية[1].

ويعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنهاعملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي[2].

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[3]

ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه عبارة عن توسيع القاعدة الإنتاجية و زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو إستراتيجية) كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية ، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[4]

[1] محمد أمين لزعر ، المعهد العربي للتخطيط ، **سياسات التنويع الاقتصادي : تجارب دولية وعربية** . http://www.arab-api.org_ ، تم الاطلاع عليه يوم : 2015/2/15 على الساعة 12.45

[2] وزان عبد الرحمان الهيتي، **التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، الواقع الراهن والإستراتجية المطلوبة، مجلة أفاق اقتصادية، ،العدد 94 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ، ص: 156

[3] عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة ، **التنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج** وإمكانيات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014،ص57

[4] محمد كريم قروف ، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 02 2016 ، الجزائر ، ص 6

وبشكل عام يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

وتتمثل أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية فيما يلي [1]:

- يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية ؛
- زيادة تحقيق المكاسب التجارية ؛
- تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي؛

وتتمثل أهميته كذلك في[2] :

- يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص؛
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية ، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي ؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير مايحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق الأموال المطلوبة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة.

المطلب الثاني : أنواع و أنماط التنويع الاقتصادي

يمكن التميز بعدة أنواع وأنماط للتنويع الاقتصادي و المتمثلة فيما يلي :

[1] jean claude berthélemy , **economie international et diversification économique** ,revue d'économie politique ,2005/5 ,page :599

[2] حامد عبد الحسن الجبوري ، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية** ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، لم يذكر البلد ، تاريخ الاطلاع 2018/02/19 ، على الساعة 14.39 ، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451

الفرع الأول : أنواع التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أنواع مختلفة نذكر منها [1]:

التنويع الأفقي : و الذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة، مترابطة بالقطاع الأحادي ، كقطاع التعدين أو الطاقة ويطلق التنويع الأفقي كذلك على تونيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة ؛

ويعرف أيضا بأنه استخدام نفس القدرات التقنية و التجارية في ممارسة أنشطة مشابهة للأنشطة الأصلية أو البديلة لها باستخدام نفس نقاط التوزيع ، بحيث تتمكن المؤسسة من استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق النمو في الأنشطة و إقامة علاقة وثيقة مع العملاء؛

التنويع الراسي : ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة و الصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم و السندات و يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى و التوسع فيها عموديا؛ .

التنويع الجانبي وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لاعلاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة ؛

التنويع الشامل والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة ؛

التنويع الجغرافي والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة ؛

[1] نور الدين شارف ، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،2016 ، ص4

التنويع المالي وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لايمكن أن تخسر في أن واحد ، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

الفرع الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي وهي كأتي[1] :

- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي) : يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق المكاسب الإنتاجية وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية ، و بشكل خاص التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج ، و بالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية و تفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية " أو "المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا و المهارات و بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية ؛
- تنويع الأسواق : ويحتل نفس القدر من الأهمية ، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة ، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى . وعلاوة على ذلك ، هناك وفورات صناعية وعلى سبيل المثال ، المهارات التكنولوجية و إنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة ، كما تحتاج المهارات المتخصصة المؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة . و عموما ، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ، و يعمل على تخفيف سرعة الطلب

[1] موسى باهي و كمال روانيية ، مرجع سابق ، ص ص : 4,3

و المنافسة الجديدة . وعلاوة على ذلك ، فان التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا ؛

و النظر إلى درجة تنويع المنتجات و تنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي و التصديري لبلد ما . وفي معظم الحالات فان هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء فان الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج و التجارة قد تكون مكلفة ومحفوظة بالمخاطر و طويلة الأجل ، فانه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك ؛

المطلب الثالث : أهداف و محددات التنويع الاقتصادي

الفرع الأول : أهداف التنويع الاقتصادي

تمثل المخاطر الناجمة عن اعتماد الدول على بعض الموارد الطبيعية تحديات وضع البيض في سلة واحدة ، فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة قد يعرض الاقتصاد لمخاطر تلك المصادر كما هو الحال حاليا في عدة دول التي يرتكز إنتاجها و صادراتها و عائداتها المالية على المواد الأولية وبصفة عامة ، يمكن تحديد عدة أهداف رئيسية تدفع الدول إلى تنويع اقتصادياتها نذكر منها [1] :

– التقليل من نسبة المخاطر و الأزمات و الصدمات الاقتصادية الخارجية ، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط ، و التقلبات المناخية (الفيضانات ، الجفاف..) بالنسبة للدول الزراعية ، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة على المستوى التجاري ؛

– خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل و ضمان استمراريتا من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتنوعة ، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي

[1] محمد أمين لزعر ، مرجع سابق ، ص 10

من السلع و الخدمات ،و زيادة نسبة الصادرات ، و التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية ، و توفير فرص العمل و تحسين مستوى معيشة الأفراد ؛

– توفير مصادر جديدة للدخل و للنقد الأجنبي و لموارد الميزانية العامة ، وتقليص دور القطاع العام ، و تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم و أكبر في العملية الاقتصادية و تشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية و الخارجية و مسايرة ركب التطورات التكنولوجية المتسارعة ؛

– من جهة أخرى يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير ، قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا) ، و بالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي و العائدات التصديرية . أما على المدى الطويل ، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع و التوجه نحنو الاستثمار في قطاعات أخرى . أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي ؛

– تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي : تهدف الكثير من البلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص ، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أنه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية ، إن قيادات معظم البلدان النامية قد غيرت نظرتها إلى القطاع الخاص وباتت تدرك أهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، إذ كانت في السابق سببا في إعاقة أنشطة ذلك القطاع

- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي :يهدف الاستثمار الأجنبي في الكثير من البلدان النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، إن بعض البلدان النامية قد استفادت كثيرا من خلال الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة (1980–2000) وقد ساهم النمو الاقتصادي من خلال

تلبية حاجات الاقتصاديات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر وطويل الأمد لرؤوس الأموال ونقل التقنية الحديثة وتحفيز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار، توجد كثيرا من البلدان النامية تبذل مجهودا لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لما تتمتع به من مزايا وبالتالي فان دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي[1]

الفرع الثاني :محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في النمو و تطور الاقتصاد لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من التغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله . في هذا الإطار ، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع ، خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع ، وهي[2] :

- العوامل المادية : الاستثمار و رأس المال البشري ؛
- السياسات العمومية : السياسات المالية و التجارية و الصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية) ؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية ؛
- المتغيرات المؤسسة الحكومية : البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني ؛
- الوصول إلى الأسواق : درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير جمركية) والحصول على التمويل ؛

[1] غلاب فاتح وأخرون ، **السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي** ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية ، الجزائر ، 2017 ، ص8

[2] محمد أمين لزعر ، مرجع سابق ، ،ص : 16،الى18

– وهكذا ، فان غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، كارتفاع معدلات التضخم ، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة ؛

أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال ، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم و التدريب و الخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج و الإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات والمواصلات و الاتصالات و المنافع العامة و غيرها .

المطلب الرابع : عوامل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي

لا ريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضه لمخاطر عدة فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئسي للدخل من الصادرات و الإيرادات المالية العامة ، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر و لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فعديدة هي الدول ، المتقدمة أو النامية ، أقدمت فعلا على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية و صادراتها ، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الأخر وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تملك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الايطار ، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ، انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي ، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب [1] :

– اعتبار الزيادة في مستوى و تنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية ؛

– اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاختبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية ؛

– إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع و التنمية ؛

[1] محمد أمين لزعر ، نفس المرجع ، ص : 2 الى 9

– الانفتاح على المستثمرين الأجانب و الخبرات الخارجية ، وكيفية ترويج الصادرات و بلوغها الأسواق الخارجية ، و إدارة سياسة الصرف بطريقة محكمو من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقة ؛

– إن نجاح التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص هذا الدور يتجلى أساسا ، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة و البيئة المحفزة لنمو توسيع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين و التشريعات ، و الاستثمار و الاهتمام بسوق العمل و التنمية البشرية ، خصوصا التعليم و التدريب؛

– كما يشكل قطاع العلوم و التكنولوجيا أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي هذين العنصرين هما بصفة عامة غائبين في التجارب العربية للتنويع الاقتصادي فالاستثمار في هذا القطاع ، من خلال الاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية و التكنولوجية و تشجيع البحث العلمي في الجامعات و تحفيز مهارات و الخلق و الإبداع ، من شأنه أن يحد من التكاليف أو يوسع و يعمق مجال المنتجات من السلع و الخدمات أو ينمي أو يطور قطاعات جديدة أو يحسن في الكفاءة ويزيد في الإنتاجية ؛

– إن الأولوية بالنسبة للبدان العربية ، خاصة المصدرة للنفط ، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة ، كتراجع عائدات النفط ، وتنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع ،فالعمل على توفير مناخ جيد للإعمال ، وقاعدة صناعية قوية وتكوين بمستوى عال هي من بين أ هم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد ، ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة الصادرات ، وخلق مناصب للشغل ؛

– نجاح هذه الدول هو رهين كذلك بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص و الذي يتوجب أن يكون متواجدا جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات . وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد ؛

– تفعيل دور الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، و هذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنه متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية و ضمان تطورها في

ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، وفي أي دولة، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.كما يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شانه أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثيرا كبيرا خاصة على تلك البلدان التي تعتمد في صادراهتا على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، و كان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 5.1 مليار دولار من البنك الأفريقي للتنمية، جزء من هذا التدخل تم تخصيصه لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد، و يعتبر هذا مثالا حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي[1]

ومما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو عبارة عن العملية التي تعمل على تنويع الأسواق وتنويع مصادر الدخل و التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي ، حيث أن التنويع الاقتصادي يؤدي الى تحقيق مزايا من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتوج واحد أو على عدد محدود وقليل من المنتوجات أو ارتكازه على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات.

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية الناجحة في التنويع الاقتصادي

إن تجارب الدول النامية الثلاث ماليزيا ، الصين ، كوريا الجنوبية قد استطاعوا تحقيق قفزة سريعة في مسيرة تطورهم وكذلك قد حققوا نهضة شاملة تناولت مختلف المرافق الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية وحققوا موقعا مرموقا في الاقتصاد الدولي بعد أن كانوا في الأمس القريب يفتقرون للموارد الاقتصادية اللازمة

[1] شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012 ، ص : 64

لتحقيق تنمية شاملة ولاشك أن هذا التطور السريع و الشامل لابد أن يكون برهان تجارب رائدة في ميدان التطور و النمو التي تميزت به هذه الدول عن غيرها من دول العالم الأخرى .

المطلب الأول التجربة الماليزية

تعتبر التجارب الثلاثة للدول النامية ماليزيا ، الصين ، كوريا الجنوبية من أنجح التجارب والتي سنتطرق إليها فيما يلي :

الفرع أول : الانطلاق الاقتصادي الباهر

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1958 اعتمدت إستراتجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الإستراتجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي ، وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة ، وكان من نتائج الى هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة ، وتحسن توزيع الدخول ، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في متوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5% إلا أن الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في أوائل الثمانيات ، وأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحصول على إرادات كبيرة من البترول على إقامة قطاع الصناعات الثقيلة المملوك للدولة ، وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقات كبيرة أدت إلى اختلالات مالية وخارجية حادة جرى تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج ومع تقليص الطلب الخارجي ، والهبوط الكبير في أسعار النفط عامي 1985-1986 عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضا حادا في الاستثمار و ارتفاعا رهيبا للبطالة ، مما دفع إلى زيادة الاقتراض من الخارج فازدادت المديونية الخارجية حتى بلغت أواخر عام الكساد 1986 حوالي 22 مليار دولار ، إن حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد الماليزي دفعت بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطة التنموية نموذجا يقتدي به ، حيث استطاع هذا البلد في ظرف

وجيز ، ورغم العقبات الاقتصادية و الاجتماعية التي يعرفها ، من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر جعله يأخذ مكانة بين النمور الآسيوية[1]

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق اقتصادي رائد ، فقد تمكن هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه ، حيث أن معظم مساحاته جبلية ، ومعظم أراضيه غير صالحة للزراعة ، أن يحتل المرتبة 14 بين دول العالم خلال 1994/1993 من حيث الأداء الاقتصادي ، متقدما بذلك على عددا من الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا و ألمانيا [2]

وبينت دراسة إحصائية لمجلة the Bankers أن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية حيث ظهرت 7 بنوك منها ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم لعام 1994 ورغم ما خلفته أزمة جنوب شرق أسيا التي شهدها العالم عام 1997، إلا أن الاقتصاد الماليزي كان متميزا أيضا في مواجهة هذه الأزمة ، إذ طرحت السلطة الماليزية تحذيرات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي جانبا ، وعالجت الأزمة من خلال فرض قيود صارمة على السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج ، و العمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة ، وخلال عامين تمكنت ماليزيا من الخروج من كبوتها المالية بأكثر قوة ومواصلة مسيرة تنميتها ، على عكس اندونيسيا وتايلاند اللتين ظلتا تعانيان أثر الأزمة من خلال تنفيذهما لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية ، إن هذا التميز في معالجة الأزمة يؤكد صلابة الأسس التي قام عليها الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا و التي مكنت الدولة من مواصلة التنمية بقوة ، وتكييف سياستها التنموية وفق ظروفها المحلية والمواصفات التي يتميز بها اقتصادها ، وليس بناء على حلول نظرية جاهزة واردة من الخارج ، إن

[1] منى قاسم ، **الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1999 ، ص ، 2

[2] عبد الحافظ الصاوي ، **قرأه في التجربة الماليزية** ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 451، مصر ، ص، :5

الجرأة في خوض التجربة وفق الخصائص الراهنة التي تطبع الاقتصاد و المحيط العالمي الخارجي ، جعلت الكثير من الدراسات تعنى باستخلاص العوامل الكامنة وراء الانطلاق الاقتصادي الماليزي الباهر .[1]

الفرع ثاني : العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح التجربة الماليزية وهي كما يلي [2]:

1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز تهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة ؛
2. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ماجعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال ؛
3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الآسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل ؛
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي؛
5. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان ؛

[1] إبراهيم البيومي غانم ،**أسرار الوصفة الماليزية** ، المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (14و15 أفريل 2004) ، مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2004، ص : 4

[2] عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق ، ص ص : 1، 2

6. التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛
7. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم ؛
8. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى ؛
9. اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية .

وهناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها[1]:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية ؛

[1] عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق ، ص : 3

- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه ؛
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة؛
- أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسيه متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له ؛
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه .

المطلب الثاني :التجربة الصينية

لقد شهد الاقتصاد الصيني ازدهارا كبيرا في الفترة الأخيرة، و ذلك بفضل إصلاح النظام الاقتصادي ، و كذا تبنى سياسات نقدية مستقرة لسعر صرف العملة الصينية و على الرغم من ذلك لا تزال الصين تواجه العديد من التحديات للحفاظ على استقرارها الاقتصادي ، و التي في احتمال تراجع أداء الاقتصادي العالمي، و ازداد حدة المنافسة في الأسواق العالمية ، و زيادة إجراءات الحماية التجارية الدولية ، و استمرار الضغوط الدولية لرفع قيمة عملتها اليوان الصيني

الفرع أول :التجربة الصينية

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين أشبه بعملاق فقير ضعيف للغاية ، وكان تعداد سكانها لا يتجاوز 500 مليون نسمة ، مع اقتصاد يركز على بعض المنتجات الصناعية ، ولكن وبعد أكثر من خمسين سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى ،ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم، ويشير تقرير مؤسسة برايسووتر هاوس للاستثمارات والأعمال أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصادي الصيني

بسرعة حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050، كما يتوقع تضاعف حجمه مابين 2005-2050 وإذا صحت التقديرات فان الصين ستتقدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا بحلول عام 2020 ، إن هذا التحول الكبير الذي نقل الصين من بلد زراعي متخلف بالدرجة الأولى ، إلى لاعب أساسي في التجارة الدولية ، يدفع إلى التساؤل عن العوامل الكامنة وراء هذا النجاح ، والتي مكنت بلدا ناميا من تحقيق انطلاق اقتصادي جعله يصل إلى مصاف الدول المتقدمة [1]

ولقد حاولت الصين منذ قيام جمهوريتها الشعبية عام 1949 (وانطلاقا من وضعية متدهورة اقتصاديا) القيام بمحاولاتها الأولى لوضع اقتصادها على مسار الانطلاق، واعتمدت في ذلك سياسة اقتصادية قائمة على الاختيار الاشتراكي، وعلى الانغلاق على الذات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للدولة في إدارة الاقتصاد، وحضور قوي للإيديولوجية السياسية كان لها آثار وخيمة في بعض الحالات كما هو الحال في الثورة الثقافية التي أخرت انطلاق الصيني إلى سنوات عديدة.

- وفي نهاية السبعينات، في الفترة السابقة للإصلاحات الكبرى، ورغم بعض الإنجازات المحققة، فإن الاقتصاد الصيني كان يتميز بتخلف كبير للزراعة بسبب تركيز سياسة الرئيس ماو تسي تونغ على التصنيع الثقيل وتسخير الزراعة لخدمة هذا القطاع، بل أصبح هذا القطاع يحمل الدولة تكاليف عالية، كما تميزت البيئة الداخلية والخارجية باضطرابات وحالات عدم استقرار أثرت سلبا على التنمية، وعرفت معدلات السكان نموا سريعا بسبب السياسات المشجعة لها آنذاك، مما ترتب عنه اختلال بين الموارد والسكان وضعف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وتزايد عدد الفقراء بالتبعية.
- تبنى الرئيس "دينغ شياو بنغ" إصلاحات جريئة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية، وذلك ابتداء من 1978، حيث بدأت هذه الإصلاحات من الريف، وركزت على إنجاح الزراعة

[1] لم يذكر اسم الكاتب ، الصين عملاق **ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه** ، تم الاطلاع على الموقع في 17/02/2018على الساعة 14.31 ، من موقع شبكة النبأ المعلوماتية https://annabaa.org/

بإطلاق المبادرة الفردية، وتقليص دور الدولة، مع إعطاء آليات السوق دورا محركا في النشاط الاقتصادي، أما الإصلاحات في المدن فقد ركزت على الانفتاح، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفق سياسة تدريجية تجريبية تركز على مناطق ساحلية مختارة، وتعميم التجربة بعد نجاحها، مع التركيز على اكتساب مقومات التفوق التكنولوجي والعلمي

- لقد كانت الانعكاسات السريعة لهذه الإصلاحات إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومكنت الصين من تحقيق قفزة نوعية بمعدلات نمو لافتة هي الأعلى في العالم، ولا تزال تحقق إلى اليوم مؤشرات أداء جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية.[1]

الفرع ثاني :عوامل نجاح التجربة الصينية

ركزت الصين على جعل المعرفة سندا لانطلاقها فعملت في هذا الشأن على[2] :

- لقد أدركت الصين منذ بداية ثورتها الصحيحة أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح ، والتي عبر عنها "دنج هيسيا وبنج"بقوله : ليس مهما أن يكون القط أبيضا أو أسودا بل المهم أن يأكل الفئران" إن هذه الخصوصية التي ترسخت في أذهان الصينيين والتي جعلتهم يتفانون في العمل بالرغم من الأجر الزهيد الذي يتقاضونه ، حيث أن العامل الصيني يتقاضى في الساعة أقل من 4 سنتا من الدولار ، وهو لا يقل مهارة عن نظيره الأمريكي الذي يتقاضى أجرا يتراوح بين 8 و 11 دولارا في الساعة ، يرجع إليها جزء كبير من التنمية السريعة التي عرفتها الصين ، حيث جعلت من تحدى الصين ومنافستها أمرا غاية في الصعوبة؛

[1] عبد الرحمان بن سانية ، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادية بالدول النامية** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 11 ، الجزائر ، 2011 ، ص 22

[2] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بلقا يد –تلمسان ، الجزائر ، 2012–2013 ، ص ص : 239، 240

- الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها : حيث جعلت الصين هذا الأمر الجانب الرابع في برنامج التحديثات ،و استفادت من قوة جذب اقتصادها للاستثمارات الأجنبية في اشتراط نقل التكنولوجيا كشرط مسبق لقبولها ، وقد لعبت هذه الاستثمارات دورا رياديا في هذا الجانب من خلال ما أقامته من مراكز البحث و التطوير و أشرنا في التحليل إلى التجربة الرائدة للصين فيما سمي "الحظائر العملية" كبيئات مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الإبداعية الصينية وتعمل على ربط علاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة ، ومع الجامعات الوطنية الكبرى و المؤسسات المتخصصة في البحث و التطوير من جهة أخرى ؛
- وساهمت جملة من العوامل الداخلية أيضا في توفير البيئة المستقرة الملائمة للانطلاق الاقتصادي الصيني حيث :
- جعلت الصين النجاح الزراعي وتطوير القطاع الزراعي منطلق بدئها في الإصلاحات بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إعادة تخصيص الموارد ، وارتفاع دخول الفلاحين وبالتالي ارتفاع الادخار في الريف ، وكذا توفير التمويل اللازم والمواد الأولية اللازمة للاستثمار الصناعي ؛
- ولعب الادخار المحلي المرتفع في الصين دورا هاما انطلاق الاقتصاد الصيني ، كما شكل التمويل الذاتي للمؤسسات الخاصة ضمانة لها من صعوبات التمويل المسجلة في القطاع المصرفي الصيني ؛
- وبعد سنوات طويلة من الانغلاق ، أدركت الإصلاحات الاقتصادية أن من شروط تحقيق الانطلاق الاقتصادي الانفتاح التجاري على البيئة الخارجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وقد خلصنا إلى أن هذا الانفتاح كانت له أثار ايجابية كثيرة ،و أنه كان مبنيا على التدرج ، وبمركز قوي للدولة ،وتعمق بانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة ، دون أن يحمل هذا الانضمام الصين تكاليف عالية ، بسبب أنها وعكس الدول النامية انضمت من موقع قوة لا من موقف ضعف وبعدما حسبت أن هذا الانضمام يشكل لها فرصة لمزيد من اكتساح الأسواق العالمية ؛

- أيضا فان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعتبر الصين في مراتب أولى عالميا من حيث جذبه أثر بصفة بارزة على انطلاق الصين من خلال توفيره لرؤوس الأموال ، وخلقه لفرص العمل ، وتنويعه للصادرات ونقله للمعرفة التقنية و الإدارية ، ودمجه للصين في حلقة التدفقات التجارية الدولية التي تديرها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات؛

المطلب الثالث : التجربة اليابانية

تعتبر التجربة اليابانية من أبرز التجارب في العالم ، وسنتطرق الى هذه التجربة فيما يلي :

الفرع الأول تاريخ اليابان الحديث

منذ السبعينات، أصبح اليابان في المركز الثاني عالميا اقتصاديا خلف الولايات المتحدة الأمريكية حيث استيقظ اليابان من الدمار الرهيب الذي أتى به أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهذا بفضل فحوى النتائج الأخلاقية والاجتماعية المتمثلة في الانضباط الذاتي والروح الوطنية التي يتميز بها العامل الياباني وتطبيق الجودة الشاملة ، وتجسيد الثورة التكنولوجية على مستوى جميع الميادين ، وبذلك أصبح اليابان قوة عظمى من ضمن ثمانية الدول الكبرى في العالم، لقد عاشت اليابان في أواسط القرن السادس الميلادي قبل حوالي 250 سنة. فترة من العزلة. أغلقت فيها اليابان جميع حدودها مع العالم الخارجي، وذلك خوفا من تغلل المتنصرين فيها وانتشار المسيحية ثم الاستعمار (كما حدث في دول جنوب أمريكا اللاتينية). وقد أستثني من ذلك بعض التجار الهولنديين حيث سمح لهم بالاتجار في جزيرة ديجيما الصغيرة الواقعة في خليج ناجازاكي. كما أستثني بعض الصينيين الذين يقطنون جزيرة ناجازاكي. وبعض المبعوثين الملكيين الذين يأتون بين الحين والآخر من أسرة ((لي)) الحاكمة في كوريا .وفي عام 1853 أجبر الكمودور الأمريكي ((ماثيوبري)) اليابان على فك حدودها، عن طريق محاصرتها بأربع سفن حربية . وقعت على أثرها اليابان معاهدة صداقة مع أمريكا وتبع ذلك إبرام معاهدات صداقة مع كل من روسيا وبريطانيا وهولندا في نفس العام. ومع فرنسا في العام الرابع. وتبع ذلك بقليل نوع من الاضطرابات والحروب الداخلية دامت عشرة سنوات. بسبب معارضة الانفتاح على الخارج ، ورغبة

الإقطاعيين في تقوية حكومتهم (حكومة توكوجاوا العسكرية) إلى أن أنتهي الأمر بانهيار حكومة توكوجاوا هذه ، وإعادة السيادة الكاملة للإمبراطور (مجي) في عام 1868 م.

الفرع الثاني : أسرار تقدم اليابان

عصر (ميجي : 1868م-1912م) يعتبر المؤرخون أن تاريخ اليابان المعاصر يبدأ بعصر (ميجي) وهو العهد الذي يلي فترة (الشوجن) أو النظام الإقطاعي للساموراي ، حيث وضعت فيه الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات ، وفي هذا العصر ، انتقلت العاصمة اليابانية من كيوتو إلى طوكيو كما ألغي فيه النظام الطبقي ، وانصرفت الدولة كليا إلى دراسة الحضارة الغربية و تبنيها ، وقد يلي عصر ميجي ثلاثة عصور : عصر (تايشو) 1912م وعصر (شووا) 1926م وعهد الإمبراطور الحالي المسمى بعصر (هيسي) 1989م ، تخللت هذه الفترة دخول اليابان في حروب مدمرة مع الصين وروسيا وكوريا ، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فالثانية والتي انتهت باستسلام اليابان في عام 1945م ، بعد واقعة قنبلة هيروشيما و ناجازاكي الذكرية أصبحت اليابان من بعدها دولة صناعية مسالمة ،

وقد نجد الكثير من تحدث عن اليابان و كتب عن أسرار تقدمها وقد وجدنا أن أغلبها يتفق حول المحاور التالية نلخصها فيما يلي

- أن الإنسان الياباني تمكن من نقل ما لدى الغرب من علوم مختلفة ونجح في تقليدها وتطبيقها بل من ثم أبدع في تطويرها إلى الأحسن
- أن الإنسان الياباني تعتبر الراحة و النوم شيء معيب ، لذلك تجده في غاية الجد و النشاط وقت عمله و تجد أن إجازته السنوية شبه معدومة بالإضافة إلى عدم وجود سن للتقاعد بالنسبة له
- أ ن الياباني يجيد الادخار فهو شعب يدخر من 20% إلى 40% من دخله

– أن اليابان يتقن ما يصنع ويقوم به ، فيده ماهرة إلى أبعد الحدود

– أن الياباني لديه شعور بالرقابة الذاتية فلا يحتال أو يتخاذل لأجل توفير بعض المادة أو الوقت

– العمل الجماعي وعدم الظهور أو التسلق على الآخرين

لقد أشار ياشيما من جامعة كيوتو وهو أحد الأخصائيين اليابانيين في الإدارة والتسيير عندما سئل عن سر نجاح التجربة اليابانية فأجاب : أن الاعتقاد السائد هو أن اليابانيين يعملون أكثر و لكنهم في الحقيقة يعملون أفضل ، أنهم كغيرهم يعملون 43 ساعة في الأسبوع أي 2000ساعة في العالم بينما يعمل الكوريون 3000 ساعة في العام أي بزيادة الثلث ، ليست هناك معجزات وخوارق ، أن العامل في اليابان يتفوق في تأهيله الثقافي و المهني على زميله في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية .

يكمن سر نجاح اليابان في عدة عوامل أخرى وهي :

- طبيعة الفرد الياباني ، تقديس العلم والعمل
- التخطيط : تخطيط الدولة بمعية المؤسسات الاقتصادية الكبرى كل سياسة في خدمة القوة الصناعية
- التوجيه و المساعدات : تقدم الدولة توجيهات ومساعدات للاستثمار داخل وخارج البلاد
- الإشهار : إنتاج النوعية الجديدة وترويجها للسيطرة على الأسواق
- قوة الاستثمارات في الخارج : إقامة مصانع في كل أرجاء العالم وتجنب الحواجز الجمركية.[1]

من خلال ماسبق نستنتج أن التجارب الثلاث للدول النامية ماليزيا ، الصين ، كوريا الجنوبية تعتبر من أبرز وأنجح التجارب الرائدة في العالم ، وقد تم التطرق لتجارب هذه الدول النامية بهدف الاستفادة من معطياتها التي يمكن لباقي اقتصاديات دول العالم الثالث العمل على توفيرها وتكييفها وفق ظروفها الداخلية ، من أجل التوصل

[1] تقية محمد المهدي حسان ، **من أسرار نجاح التجربة اليابانية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية اللغة والأدب قسم علم الاجتماع ، جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر ، 2011 ، ص :3

إلى تحقيق انطلاقها الاقتصادي المنشود ، لاسيما بعد فشل النماذج الغربية المطبقة عليها في إحداث هذا الأمر .

المبحث الثالث : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة

تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات ، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانيات البشرية ، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية.

والتنمية المستدامة تعمل على تعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن و المستقبل على حد سواء لتلبية الاحتياجات الإنسانية و التطلعات المستقبلية و كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء.. وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس .

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

في هذا المطلب سوف نحاول الطرق إلى مفاهيم حول التنمية المستدامة وهي كما يلي :

الفرع أول :تعريف التنمية المستدامة

توجد عدة تعاريف للتنمية المستدامة وهي كالتالي :

- عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار " التنمية التي لا تتعارض مع البيئة" و"التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية لموارد الطبيعية"[1] .
- عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي" وأكد سولو أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس

[1] محمد كنفوش ، **الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر ، 2005 ، ص28

الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب ، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل ، تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، بما في ذلك المصانع و المعدات و التكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة . من هذا المنطلق ، يرى سولو أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار و الاستثمار ، لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي لمختلف الموارد [1]

عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة "بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة" وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق جديد للتنمية ،طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة ، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[2]

أما تعريف وليم رولكز هاوس ، مدير حماية البيئة الأمريكية ،فيشير إلى أن التنمية المستدامة " هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين" ومن ثن يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئة الاقتصادية [3]

ويعرف البنك الدولي للتنمية المستدامة : بأنها تلك " العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة ، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" [4]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص205

[2] حرفوش سهام وأخرون ، **الايطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2008 ، ص :207

[3] عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص25

[4] زينب صالح الأشوح ، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، 2004، مصر ، ص97

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف عام حول التنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة ، فهذه التنمية تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي عبارة عن وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب التي تعاني من التهميش.

المطلب الثاني : علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي وهي كأتي :

الفرع الأول :علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

هناك عدد من الدراسات التي حاولت أن تظهر طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصاديات مختلفة ، فنظرية المزايا النسبية لريكاردو التي تؤكد أن التخصص عاملا محفزا لزيادة النمو الاقتصادي، أي أن هذا يتجه نحو تخفيض التنويع الاقتصادي إلا أن الاتجاه المقابل يبين أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي والاعتماد على إنتاج وتصدير منتج واحد أو منتجات محدودة له آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال عدد كبير من الدراسات الاقتصادية، والتي دعت إلى زيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتوجات أو القطاعات أو الأنشطة ورغم إعطاء المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، والتي تحد في نظرية

[1] قالي نبيلة ، **التنمية من النمو إلى الاستدامة** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدمية للموارد ، جامعة سطيف ،الجزائر، 2008 ، ص : 209

ريكاردو إطارها النظري ايجابيات قوية وصلبة لتعزيز التخصص، ومن تم عدم التنويع الاقتصادي، إلا أن ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصاديات خصوصا اقتصاديات الدول النامية. وهذا راجع إلى أن هذه الدول تعتمد على المواد الأولية والإستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها، وعليه فإذا تعرضت أسعار هذه المواد الأولية إلى تقلبات الأسواق العالمية فالصدمة تكون مباشرة على عائدات هذه الدول. فهي لا تتحكم في أسعار هذه المواد نتيجة تحكم وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات في أغلب أسواق تلك المواد وأسعارها وهو ما يؤثر مباشرة على التمويل المستقر لخطط التنمية في البلدان النامية من ثم فإن التركيز على منتوج واحد والتخصص فيه قد يعرض الدول النامية عموما والدول المنتجة والمصدرة للمحروقات خاصة إلى صدمات عنيفة كل ما انخفضت أسعار هذه المنتوجات في الأسواق العالمية، هذا يؤكد خطورة التركيز على منتوج وحيد وعدم تنويع الاقتصاد، ومن ثم فهذه الدول هي مطالبة بالعمل على زيادة درجة تنويع اقتصادياتها لتجاوز صدمات انخفاض الأسعار[1]

المطلب الثالث : إستراتجية التنمية المستدامة باعتماد على التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات . حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية ،باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الأفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية و التقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس

[1] محمد داودي ، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي** : دراسة تحليلية قياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، مجلة مجاميع المعرفة ، تلمسان،الجزائر ، 2015 ، ص ص 3 الى 5

والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضا على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي.

كما أنه (أي التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء[1]

تتضمن إستراتجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي ، جملة من الأهداف الهامة ،المطلوب انجازها ، من أجل تأهيل وتهيئة الاقتصاد لبدء عملية التنمية والحفاظ على استمرارها ، حيث أن تحديد هذه الأهداف ، يعد منطقا للوصول للغايات البعيدة المدى ، أخذا بالاعتبار التحديات الراهنة والإمكانيات المتاحة والمحتملة ، كما أن تجسيد هذه الأهداف ميدانيا يمثل استهدافا للتغيرات الهيكلية والنوعية اللازم تحقيقها ، من أجل تحويل مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بالقدر الذي يسمح بانطلاق عملية التنمية الاقتصادية المستدامة. وبالرغم من أن تبني أي إستراتيجية تنموية، يتطلب ذلك تحديد المدى الزمني اللازم لانجاز الأهداف المخططة ضمنها ، فان إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي ، مهما كان الأفق الزمني المتاح لتحقيقها ، فهو يبدو قصيرا ،بالنظر للأهداف الكبيرة والعديدة المرجوة منها، هذا بالإضافة إلى طبيعة المشكلات المتراكمة في الاقتصاد ، سيما المتجذرة فيه ، والتي يتطلب استئصالها، نقلة نوعية تترجم رؤية مستقبلية، تكون مستشرفة لمسارات بديلة للتنمية.

الفرع الأول : تعديل مسار التنمية الراهن

إن الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية على أساس التنويع الاقتصادي ، يتطلب الانطلاق من تعديل وضبط المسار التنموي الراهن ، من خلال معالجة أو تصحيح الاختلالات الهيكلية ، وذلك بما تسمح به الإمكانيات المتاحة في الاقتصاد وفي إطار من البرامج الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة واضحة المعالم، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار :

[1] موسى باهي و كمال روابنية ، مرجع سابق ص: 9

– **السيطرة على الموارد الذاتية :** ويمثل هذا الهدف ، حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي،والتي تتضمن الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ،وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية ، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي،وذلك بالعمل على تغيير نمط التجارة التجارية تغييرا جذريا وإعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا وفي هذا السياق ، تشكل عملية السيطرة على ماتزخر به البلاد من موارد وثروات طبيعية (كالنفط مثلا) ،هدفا استراتيجيا ، يعني تحقيقها نفي التبعية للخارج وتكريس مبدأ الاستقلال الاقتصادي ، ويتم ذلك انطلاقا من تأميمها ، تحديد كيفية استغلالها ، بمعني أخر تخليصها من احتكار وسيطرة الشركات الأجنبية عليها ،إن عملية الاسترجاع والسيطرة هذه ، لا تقتصر على الجانب القانوني لملكيتها فحسب ،بل يجب العمل على جعلها في خدمة التنمية الاقتصادية من خلال السيطرة أو التحكم في جميع المراحل من استخراجها ، استخدامها ، تصنيعها ،نقلها وتسويقها سواء للسوق المحلي أو التصدير الخارجي بما يحقق عائدا اقتصادي كبير.إن هناك العديد من الدوافع ،تجعل من الموارد والثروات الطبيعية سيما الإستراتيجية منها هدفا للسيطرة عليها محليا ،أهمها أنها موارد تحتوي على قيمة مضافة كامنة ،تتطلب بطبيعتها مراحل إنتاجية لاحقة لتحويلها إلى سلع نهائية،وبالتالي فان تصديرها في شكلها الخام يعني تحويل القيمة المضافة لصالح الأطراف الخارجية،بالإضافة إلى مرونة وقدرة السلع النهائية على تحقيق أسعار أفضل في مجال التبادل الدولي مقارنة مع الموارد الطبيعة الخام التي صنعت منها ، حيث تعدد الأسواق وتتنوع هذه السلع ، كلها عوامل تدفع نحو العمل على السيطرة التامة على هذه الموارد ، انطلاقا من الأخذ بالإجراءات التالية :

- تحديد الجدوى الاقتصادية لإنتاج هذه الموارد والثروات قبل تقرير حجمها
- العمل على دمج الموارد والثروات الطبيعية في الاقتصاد الوطني من خلال تصنيعها محليا ، يدلا من تصديرها في شكلها الخام ،واعتبارها عامل إنتاج مباشر ومصدر تمويل رأسمالي لازم يخلق قاعدة مادية لعملية الإنتاج المحلي الدائم ، وذلك بتنمية وتطوير الصناعات اللاحقة لإنتاج هذه الموارد والثروات الطبيعية كتطوير

الصناعات التحويلية ، السيطرة على جميع العمليات الأخرى كالنقل، الشحن والتأمين و كسر احتكار الشركات الأجنبية في هذه المجالات

❖ استثمار العوائد المترتبة على تصدير هذه الموارد والثروات في أصول إنتاجية عامة، متجددة تدر دخلا ينتفع به الجيل الحاضر والأجيال المتعاقبة.

❖ القيام بعمليات التنسيق الإقليمي بين البلدان المنتجة للثروات والموارد الطبيعية الخام بهدف تنظيم حجم الإنتاج[1].

– مراجعة الإنفاق العام : تقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجم هذا الإنفاق ، أوجه تخصيصه ومصادر تمويله يعد تصديا للخلل الحاصل في الاقتصاد الذي قد يفرزه نمط النمو الراهن ، بما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد لوظيفة الميزانية العامة والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها باعتبارات الجدوى الاقتصادية [2]

– تنظيم القوة العاملة وإدارتها :إن تنظيم القوة العاملة ، يهدف للاستفادة الفعلية منها ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي ، سما إذ كانت نسبة عالية من المواطنين تشكل فئات شابة في السن العمل ، وهو مايؤكد ضرورة استغلال وترشيد استثمار هذه الموارد في نشاطات اقتصادية متنوعة[3].

– إصلاح الإدارة وتنميتها : تعد التنمية عملية مجتمعة موجهة ، لا تتحقق دون وجود إدارة لها ، وتشمل إدارة التنمية هذه جميع القطاعات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، التي تحتاج إلى جهود إصلاحية مكثفة وتنمية إدارية من أجل بدء عملية التنمية والاحتفاظ بها مستمرة ، حيث يعتبر مطلبا أساسيا في إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي نتيجة لما تعكسه الإدارة من تأثيرات على مسيرة التنمية ونوعيتها.

[1] محمد المحصي ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** : دراسة الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ، 1960–1980 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1994 ، ص 68

[2] بيوتر كاربوس و ترجمة صالح ياسر حسن ، **التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ربيع 1984، ص264

[3] إبراهيم العيساوي وآخرون ، **العربي والتحديات الاقتصادية العالمية** ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1999 ، ص 91

الفرع الثاني : تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية المستدامة:

إن بناء اقتصاد حديث ومتوازن، يمثل الهدف الرئيسي، الذي ينبغي من أجله وضع الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية، والاستعداد في تطبيقها جديا، حيث الصفة المشتركة لهذه الخطط، هـ-ى التأكيد على تحسين وتنويع، وخلق البنى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الأساسية، وتحويل قطاع الموارد والثروات الطبيعية الأولية سيما الإستخراجية، من قطاع تصديري إلى قطاع صناعي يصدر منتجات رفيعة المستوى، تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي، وعليه فإن تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية والحفاظ على استمرارها باعتماد التنويع الاقتصادي، يقتضي العمل ترسيخ قواعد صلبة اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة[1].

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة هو ضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ، حيث أن عدد من الدراسات والتي عالجت معدلات النمو الاقتصادي أظهرت عدم تمكن الدول الفقيرة للوصول للتنمية المستدامة وذلك لأسباب ثلاثة ترتبط كلها بضعف التنويع الاقتصادي ، السبب الأول يرتبط بتخصص الدول الفقيرة في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتوجات ، الثاني يرتبط بتعرض هذه الدول بصفة متكررة لصدمات كلية شديدة ، والسبب الثالث يتعلق بارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة ، وعليه فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة .

[1] طبابيية سليمة و لرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر ، افريل 2008 ، ص 9

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب النظري لعملية التنويع الاقتصادي وكذلك بعض التجارب الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي وكيفية استفادة الدول الريعية من هذه التجارب الناجحة ، وتم التطرق إلى إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال إبراز الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي

إذن ماالذي يمكن أن تتعلمه هذه الدول الريعية في ظل انهيار أسعار النفط الحاد وربما المزمن ،لان زيادة تنويع اقتصادياتها سيتطلب مزيدا من الاتساق في الحوافز وتركيز سياستها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والتعليم ، ومعالجة الافتقار الى المنافسة في بعض الأسواق المحلية ، وضمان نظم للتعليم والتدريب لتوفر المهارات اللازمة خاصة للقطاع الخاص ،ولن يتحقق ذلك إلا بإتباع

– إستراتيجية دعم التصنيع ومنع استمرار الإخفاق عن طريق وضع السياسة الاقتصادية الجيدة التي تمنع الفشل والقضاء على البرامج الفاشلة ومنع استنزاف الموارد إلى ما لا نهاية. لأن السياسة الاقتصادية تجريبية بطبيعتها ودعم الصادرات من أمثل الدلالات على دعم الناجحين، بدلا من الخاسرين، بمعنى آخر دعم ذوي القدرة التنافسية في المستوى الخارجي، وهو أيضا مثال جيد بالنسبة إلى الدعم المرتبط بالأداء. وفي تجربة دول شرق آسيا الناجحة مثال عملي مؤكد لدعم الصادرات من خلال إستراتيجية الجزرة والعصا والتي يمكن إجمالها في القول الأتي : "لا تحصل على الدعم إلا في حال بقاء أداءك إيجابيا في الأسواق العالمية" والجزرة هي العائد للمستثمر (الأول)، مقابل عملية اكتشاف التكلفة التي تكون من خلال حماية تجارية من المنافسة الأجنبية وتقديم رأس المال لبدء الاستثمار.

–الحد من تركز الأسواق والثروة وذلك من خلال سن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها على اسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلية وخارجيا، وهذا كله يدفع نحو التنويع.

– استهداف أنشطة ذات اثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات مقارنة بالأنشطة الأخرى.

– التحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها وبناء رأس المال البشري.

– دعم برامج الأبحاث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلا من استيرادها. فقد كان النمو السريع في الصين بسبب الإصرار على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتنويع الصادرات، ويمكن أن نتبين من تجارب دول كثيرة مثل بنغلاديش، والهند، وتايوان،ماليزيا، وتشيلي، وكوريا الجنوبية،اليابان أن مفتاح نمو الصناعات كان هو التقليد

– توافر البنى التحتية والمرافق العامة الملائمة للقطاع المنتج، وذلك من قبيل المختبرات العامة، والأبحاث والتطوير والتدريب المهني والتقني، وتوافر الطاقة والماء، وشبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة، وموانئ جوية وبرية وبحرية، ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة، فكلها تثبت أنها مهمة لجذب الأعمال.

– لابد من توافر النزاهة والكفاءة في السلطة المسؤولية عن رسم السياسة الاقتصادية بصفة عامة، فمن الشائع الشكوى من قلة | الكفاءة والفساد، ولكن دائما توجد جيوب من الكفاءات ذات القدرة التنافسية .

مقدمة الفصل الثالث

تعاني أغلب الدول النفطية العربية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجيات بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ، من بين الدول التي تبنت سياسة التنويع الاقتصادي باعتبارها خيارا استراتيجيا دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أضحت تجربتها التنموية من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة و انتهاج دولة الإمارات العربية إستراتيجية التنويع الاقتصادي منذ سنوات طويلة مكنتها من مواجهة اثر الأزمة النفطية ، مايبرز قدرة الاقتصاد الإماراتي على مواصلة مسيرة النمو والازدهار خلال السنوات المقبلة واستيعاب المتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الفصل سنحاول عرض و تحليل من خلال التطرق إلى سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية

المبحث الثاني : نبذة حول الاقتصاد الإماراتي

المبحث الثالث : سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الرابع : إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي لأفاق 2117

المبحث الأول : سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية

يعتبر البترول من السلع الإستراتيجية الهامة ، وبما أن أسعار النفط تخضع في تقديرها إلى ظروف الطلب العالمي عليه فهو يكسب صفة عدم استقرار أسعاره وفق لمتغيرات الاقتصاد العالمي ، إذ فهو شديد الحساسية للظروف العالمية، التأثر بالأزمات المالية ، وذلك لتمتع الطلب عليها بدرجة منخفضة المرونة ،وقد تم تقسيم المبحث إلى أربع مطالب :

المطلب الأول : تغيرات أسعار النفط و انعكاسها على الاقتصاديات العربية النفطية

تمتلك الدول العربية احتياطات كبيرة مؤكدة من النفط الخام ، اذ وصلت في نهاية 2016 إلى حوالي 710.7 مليار برميل ، أي مايشكل نحو 55.6% من الاحتياطي العالمي المؤكد المقدر بحوالي 1278.2 مليار برميل (غير مشتمل على النفط الثقيل جدا و البيتومين في فنزويلا ورمال القار الكندية)

إذ وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام في عام 2016 إلى حوالي 25.2 مليون ب/ي ، وهو مايشكل 31.9% من الإجمالي العالمي البالغ 78.9 مليون ب/ي ، والجدير بالملاحظة و الاهتمام أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي تعتبر ضئيلة نسبيا إذ ماقورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها و يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مدا خيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية والشكل التالي يمثل مؤشرات اقتصادية للدول العربية المنتجة للنفط :

الجدول رقم(3) مؤشرات اقتصادية للدول العربية المنتجة للنفط 2005-2015 (مليار دولار)

	أسعار النفط الخام دولار للبرميل	العائدات النفطية	الميزان التجاري	فائض/عجز الموازنات العامة	نسبة الفائض/عجز إلى الناتج المحلي الإجمالي%
2005	50.6	327	266	106	10.2
2006	61	400.7	344	162.2	13.2
2007	69.1	436.7	345.3	117.6	8.2
2008	94.4	623.3	485	264.5	14.7
2009	61	367.2	224	(36.2)	(2.3)
2010	77.4	482.4	355	18.4	1
2011	107.4	656.8	618	103	4.7
2012	109.5	720.2	671	167.4	6.8
2013	105.9	675.7	609.5	77.6	3.1
2014	96.2	595.7	480.4	51.1	2
2015	49.5	325.4	321.7	(216.6)	(9.7)

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، أعداد مختلفة ( ) تعني سالب

من خلال الجدول نلاحظ أسعار النفط من 2005 إلى غاية 2015 كانت في حالة تذبذب ، فنلاحظ في سنة 2005 كانت أسعار النفط 50.6 مليار دولار للبرميل مقارنة بسنة 2006 إذ ارتفعت إلى 61 مليار دولار للبرميل أما بالنسبة للسنوات 2007 و 2008 فكانت في حالت ارتفاع مقارنة بالسنوات الأخيرة إذ بلغت على التوالي 69.1 و 94.4 مليار دولار للبرميل أما بالنسبة لسنة 2009 فعرفت انخفاض وبلغ 61 مليار للبرميل بسبب انخفاض أسعار النفط أما بالنسبة للسنوات 2010 ، 2011، 2012، 2013، 2014، عرفت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2015 فعرفت انخفاض كبيرا فقد قدر ب 49.5 مليار دولار وهذا راجع للأزمة النفطية ، أما بالنسبة للعائدات النفطية فنلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع لتقلبات أسعار النفط ، أما

بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ إن سنة 2005 قد بلغ الميزان التجاري نسبة 266 مليار دولار أما بالنسبة للسنوات 2006 و 2007 و 2008 فقد بلغت على التوالي 344 مليار دولار ، 345.3 مليار دولار 485 مليار دولار ، أما بالنسبة لسنة 2009 فقد انخفضت إلى 224 مليار دولار أما باقي السنوات فنلاحظ حالة من الارتفاع و الانخفاض ، و بلغ الميزان التجاري سنة 2015 انخفاض كبيرا و هذا راجع للصدمة النفطية ، أما بالنسبة للموازنات العامة فقد بلغت سنة 2005 نسبة 106 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 إذ سجلت عجز بلغ 36.2 أما باقي السنوات فكانت في حالة فائض و سنة 2015 سجلت عجزا بلغ 216.6 مليار دولار .

الفرع الأول : تطورات التجارة الخارجية العربية

تأثرت التجارة العربية منذ العام 2013 بعدد من العوامل يأتي من بينها ما يلي[1] :

1- التراجع الكبير في أسعار النفط ؛

2- النمو الضعيف في الاقتصاد العالمي ؛

3- الصراعات وعدم الاستقرار السياسي المحيط بعدد من الدول العربية والذي يلقي بظلاله على البيئة التجارية العربية لصالح تزايد الحماية التجارية التي تعاني من الأصل من استمرار القيود غير الجمركية رغم مرور نحو 19 عام على بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متواكبة في ذلك مع موجه الحماية التجارية العالمية ؛

وطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي شهدت التجارة العربية في السلع والخدمات تراجعا في الصادرات والواردات وخاصة بين عامي 2015 و 2016 ، فمنذ العام 2013 تراجعت الصادرات العربية بشكل متواصل بنسبة 6.3 % عام 2014 ، 27.4% عام 2015 ، و5.6 % عام 2016 ومن ثم وتبعا لذلك تراجعت نسبة الصادرات العربية إلي إجمالي الصادرات العالمية من 6.3% عام 2013 الى % 5 . 8 عام 2014 ثم الى7. 4% عام 2015 و 4 . 4 % عام 2016 (ومن المتوقع أن تعاود الصادرات العربية من السلع والخدمات

[1] أحمد ماجد ، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد ، **تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية ، الربع الثالث سبتمبر 2017 ، ص 6

الارتفاع بالعام 2017 بنسبة 12.6% على افتراض بقاء سعر النفط فوق 50 دولار للبرميل). كما انحسرت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 7.5% عام 2015 وبنسبة 2.1 %عام 2016، ويتوقع أن تعاود الارتفاع بنسبة 5.3% عام 2017 . إزاء المعطيات السابقة يعد من الأهمية بمكان أن تعزز الدول العربية ترابط مصالحها مع الشركاء النجارين وبالأخص منهم شركائها من الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

وهو مايوضحه الجدول رقم

الجدول رقم (4) : تطور حجم التجارة العربية من سلع و خدمات من 2000-2017

البيان	متوسط 2012 - 2000	2013	2014	2015	2016	توقعات * 2017	مقارنة 2016 مع 2015
الصادرات العربية	728	1,462	1,370	994	938	1,056	-56.0
الصادرات العالمية	14,564	23,375	23,769	20,951	21,417	22,169	465.3
الصادرات العربية / الصادرات العالمية (%)	5.0	6.3	5.8	4.7	4.4	4.8	-0.4
الواردات العربية	551	1,091	1,140	1,055	1,033	1,088	-22.5
الواردات العالمية	14,311	22,664	23,125	20,559	21,039	21,883	479.6
الواردات العربية / الواردات العالمية (%)	3.9	4.8	4.9	5.1	4.9	5.0	-0.2
إجمالي التجارة العربية	1,279	2,553	2,510	2,049	1,971	2,144	-78.5
إجمالي التجارة العالمية	28,876	46,039	46,894	41,511	42,456	44,052	945.0
التجارة العربية / التجارة العالمية (%)	4.4	5.5	5.4	4.9	4.6	4.9	-0.3

المصدر : صندوق النقد الدولي ، **أفاق الاقتصاد العالمي** ، أكتوبر 2016 ، ص : 6

كنتيجة مباشرة لتراجع أسعار النفط وعائداته التصديرية في الدول العربية المصدرة للنفط تراجعت الصادرات السلعية والخدمية العربية إلى 938 مليار دولار عام 2016، مع توقعات بمعاودة الصعود إلى 1056 مليار دولار عام 2017، كما تراجعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي إلى

4.6% عام 2016 مع توقعات بمعاودة صعودها إلى9. 4% عام 2017 يأتي ذلك بعدما قفزت الصادرات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي يبلغ 728 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012 إلى 1462 مليار دولار عام 2013، وزادت حصتها من الإجمالي العالمي من 4. 4% خلال الفترة ما بين

عامي 2000 و2012 إلى 5 . 5 % عام 2013. كما ارتفعت الواردات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي يبلغ 551 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2012 إلى 1033 مليار دولار عام 2016، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1088 مليار دولار عام 2017، كما ارتفعت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 3.9% | إلى 5% خلال نفس الفترة. وقد بلغ حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية نحو 1971 مليار دولار عام 2016، مع توقعات بارتفاعها إلى 2144 مليار دولار عام 2017، وذلك بعد ارتفاعا من متوسط سنوي يبلغ 1279 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2012. كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من متوسط سنوي يبلغ 4. 4 % خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012 إلى 4.6% عام 2016، مع توقعات بارتفاعها 4.9% عام 2016. وحقق الميزان التجاري لعام 2016 فائضا في 4 دول خليجية هي: الإمارات وقطر والكويت والبحرين، مقابل عجز في بقية الدول. ويزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في 3 دول عربية، الإمارات بنسبة 171%، والبحرين بنسبة 146.6% وسلطنة عمان4 .116[2]%

والجدول التالي يمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي :الجدول رقم:

[2]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000–2018**، الكويت ،2016، ص 9

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2000- 2017

الدولة	متوسط 2012 - 2000	2013	2014	2015	2016	توقعات * 2017	توقعات * 2018	مقارنة 2016 مع 2015
العراق	12.7	7.6	-0.4	-2.4	10.3	0.5	0.7	12.7
جيبوتي	3.7	5.0	6.0	6.5	6.5	7.0	7.0	0.0
مصر	4.5	2.1	2.2	4.2	3.8	4.0	4.8	-0.4
الجزائر	3.7	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6	-0.3
فلسطين	4.2	2.2	-0.2	3.5	3.3	3.5	--	-0.1
موريتانيا	4.6	6.1	5.4	1.2	3.2	4.3	1.4	2.0
السودان	5.9	5.2	1.6	4.9	3.1	3.5	3.5	-1.8
الأردن	5.6	2.8	3.1	2.4	2.8	3.3	3.8	0.4
قطر	12.4	4.6	4.0	3.7	2.6	3.4	3.2	-1.0
الكويت	5.5	0.4	0.6	1.1	2.5	2.6	2.6	1.4
الإمارات	5.0	4.7	3.1	4.0	2.3	2.5	3.1	-1.7
البحرين	5.1	5.4	4.4	2.9	2.1	1.8	1.6	-0.8
المغرب	4.6	4.5	2.6	4.5	1.8	4.8	4.2	-2.7
سلطنة عمان	3.8	3.2	2.9	3.3	1.8	2.6	3.6	-1.5
تونس	3.9	2.4	2.3	0.8	1.5	2.8	3.5	0.7
السعودية	4.3	2.7	3.6	3.5	1.2	2.0	2.6	-2.3
لبنان	4.6	2.5	2.0	1.0	1.0	2.0	2.5	0.0
ليبيا	7.1	-13.6	-24.0	-6.4	-3.3	13.7	7.3	3.1
اليمن	3.0	4.8	-0.2	-28.1	-4.2	12.6	7.9	23.9
سورية	4.3	--	--	--	--	--	--	--
المتوسط العربي	5.5	3.1	2.2	2.5	2.9	3.0	3.7	0.4
العالم	4.0	3.3	3.4	3.2	3.1	3.4	3.6	-0.1
مجموعة الدول المتقدمة	1.8	1.2	1.9	2.1	1.6	1.8	1.8	-0.5
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.2	5.0	4.6	4.0	4.2	4.6	4.8	0.1

المصدر : صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي** ، أكتوبر 2016، ص 20

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي خلال عام 2016 قد انخفض إلى 2.6% مقارنة بعام 2000-2012 فقد بلغ 5.5% أما بالنسبة لسنة 2013 فقد بلغ 3.1% ثم انخفض إلى 2.2 %في عام 2014 أما بنسبة لسنة 2015 فقد ارتفع قليلا بالنسبة 2.5 % أما بالنسبة للتوقعات 2017-2018 سنلاحظ تطور طفيف إذ من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في سنة2017 نسبة 3.0% مقارنة بسنة 2018 فمن المتوقع أن ترتفع إلى 3.7%

أولا : تداعيات تقلبات أسعار النفط على اقتصاد المملكة العربية السعودية

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسية على النفط ، ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم إذ تقدر بنحو 266.7 مليار برميل، وهو ما يعادل نسبة 57% من احتياطات دول مجلس التعاون ال خليجي ونسبة 29% من إجمالي احتياطيات أوبك ونسبة 20% من الاحتياطي العالمي [3].

- فقبل عام 2014، ظلت المملكة العربية السعودية تحقق فوائض في المالية العامة والحساب الخارجي ساعدت

[3]- لم يذكر اسم الكاتب ، المملكة العربية السعودية ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2018/03/25 ، على الساعة : 10.50 ، على الموقع : https://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/1

على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة بناء الهوامش الوقائية من خلال السياسات. وزاد الإنفاق من المالية العامة بصورة مطردة لأكثر من عقد من الزمن، مدعوما بارتفاع أسعار النفط وإيرادات النفط في الميزانية علاوة على ذلك، قامت الحكومة بسداد معظم ديونها كما تراكمت لديها أصول مالية كبيرة حيث أخذت في اعتبارها المخاطر التي تهدد المالية العامة من تقلبات أسعار النفط.

- ومنذ الهبوط الكبير في أسعار النفط في عام 2014، زاد عجز المالية العامة بشكل كبير مما دفع الحكومة إلى اتخاذ عدد من التدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة، بدأت بإجراء تخفيض كبير في الإنفاق في أواخر عام 2015، ثم تبعتها مجموعة أولية من الإصلاحات ووضع ميزانية أكثر تشددا لعام 2016 قبل إعلان الحكومة بحلول منتصف العام عن "رؤية السعودية 2030" على المدى الطويل وبرنامج التحول الوطني الذي يغطي خمس سنوات، والذي وضعت فيه الخطوط العريضة الاستراتيجيتها المتوسطة إلى طويلة الأجل للحد من اعتماد اقتصادها وميزانيتها على النفط. وفي أواخر عام 2016، أعلنت الحكومة عن "برنامج تحقيق التوازن المالي" الذي يلخص هدف الحكومة المتمثل في تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام2019. ومع ذلك، كان العجز المالي كبيرا جدا، حيث بلغ متوسطه أكثر من 16% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2015-2016، وتراجع مركز صافي الأصول المالية الحكومية بنسبة 30% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة -2011 2010 مع انخفاض الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي وزيادة الاقتراض من مصادر محلية وخارجية. وقد بدأ تأثير تصحيح أوضاع المالية العامة يظهر على الاقتصاد، حيث تباطأ النمو غير النفطي بشكل ملموس، في حين ارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين مؤقتا في أوائل عام 2016 بسبب آثار ارتفاع أسعار الطاقة والمياه ونشأت ضغوط على السيولة والتمويل في القطاع المصرفي نتيجة التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي، والتأخر في أداء المدفوعات، وزيادة الاقتراض الحكومي لتمويل عجز المالية العامة[4]

[4] صندوق النقد الدولي ، **تقرير القضايا المختارة في ايطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 المملكة العربية السعودية** ، العدد 17 ، واشنطن ،2017 ص ص : 5.4.

الشـــــكل رقـــــم(3) الإيـــــرادت و النفقـــــات خـــــلال 2013 – 2017 (مليـــــار دولار)

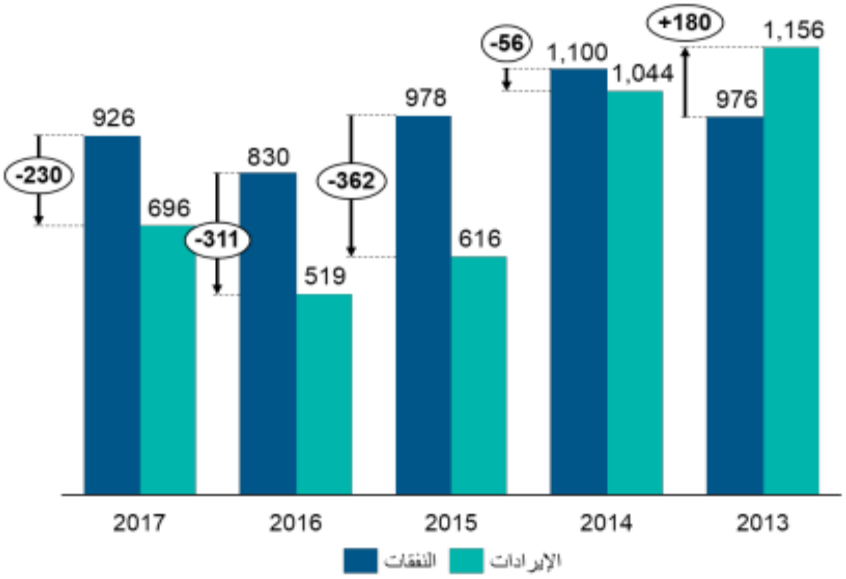

المصدر : الاستشارات الإدارية ، **تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018** ، السعودية، ديسمبر 2017 ،، ص 18

من خلال الجدول نلاحظ ان المملكة العربية السعودية عانت خلال العامين (2015 – 2016) من عجز يقدر ب 362 مليار ريال و30 مليار ريال على التوالي. وقد انخفض العجز في العام 2017 بنسبة تصل إلى 26% مقارنة بالعام 2016، ويعود هذا التحسن في الموازنة إلى ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالعام 2016 ، بالإضافة إلى الارتفاع في الإيرادات غير النفطية وجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 12.8% في العام 2016 إلى 8.9% في العام 2017حددت موازنة العام 2017 حجم العجز المتوقع ب 198 مليار ريال، إلا أن نتائج العام 2017 بلغت 230 مليار ريال بفارق ما يقارب 16% من ما تم توقعه بداية العام 2017ويعود هذا الأمر إلى ارتفاع المصروفات إلى 926 مليار ريال بدل من 890 مليار ريال بنسبة أعلى بما يقدر 4% من ما تم تقديره بداية العام 2017. وقد تركزت المصروفات في الربع الرابع من 2017 بنسبة مرتفعة تصل إلى 46% الموجهة نحو القطاع العسكري، والتعليم والصحة كما هو مبين في الشكل أعلاه.

- لقد أدى اعتماد المملكة التاريخي على النفط كمصدر رئيسي للدخل الى اختلال التوازن المالي بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتدءا من عام 2014 الأمر الذي كان سيقود المملكة الى توابع اقتصادية خطيرة لولا أن بدأت في العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية العاجلة تحت مظلة رؤية 2030[5]

ثانيا : الميزان التجاري للملكة العربية السعودية

الميزان التجاري هو الفرق بين واردات البلد وصادراتها، والميزان التجاري هو أكبر عنصر في ميزان مدفوعات البلد ، لقد حافظت المملكة العربية السعودية دائما على الميزان التجاري إيجابيا بسبب الصادرات ذات القيمة الكبيرة من المنتجات النفطية ومع ذلك،منذ عام 2013 ،كان الفائض التجاري ينخفض بشكل طفيف وبخاصة بسبب الانخفاض في إيرادات قطاع النفط.، فقد انخفض الفائض التجاري في عام 2014 بنسبة 23.74%مقارنة بما كان عليه في عام2013 والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (4) الميزان التجاري للملكة العربية السعودية 2010-2014

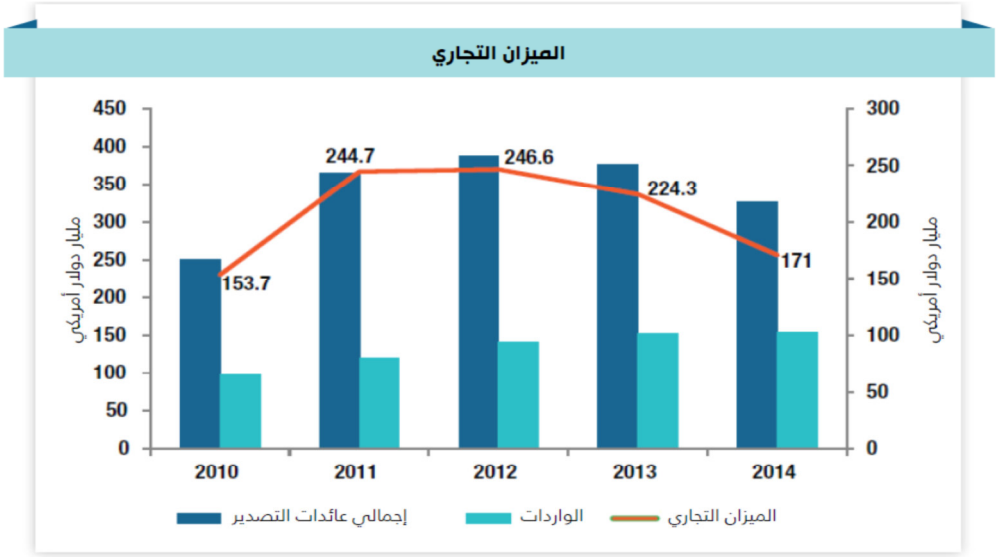

المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، **تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية** ، غرفة جدة، ماي 2015،ص17

[5] الاستشارات الإدارية ، **تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018** ، السعودية، 2017 ، ص : 18

الفرع الثاني : تداعيات تقلبات أسعار النفط على اقتصاد الجزائر

لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتحديدا منذ عملية تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، وأصبحت فاعلا هاما في سوقها العالمي، بعد انضمامها للمنظمات والهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

فساهم النفط في إعطاء تلك المكانة للجزائر، وقدمت عوائده المالية الهائلة فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله مختلف المخططات التنموية، والرفع من حجم الاعتماد المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أين تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية بمخططات التنمية الثلاث: الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى مفادها أن عوائد النفط حضرت لكن غابت معها التنمية الاقتصادية، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات، في ظل لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحركه آليات العرض والطلب، وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان[6] ،اذ تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية. وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة

[6] حليمي حكيمة ، مرجع سابق ، ص: 2

التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016[7].

واضح جدا أن الجزائر تبنت واعتمدت استخراج المحروقات وتصديرها كأولوية اقتصادية، حيث أصبحت تتوقف محمل النشاطات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك الخطط التنموية والاجتماعية على إيرادات المحروقات بشكل موسع ومخيف. فارتفاع أسعار البترول خاصة، في الأسواق العالمية سيؤدي إلى زيادة عائدات الجزائر، ومن ثم ستزيد من إنفاقها في المجال الاستهلاكي والاستثماري من خلال سياسة مالية توسعية، ولكن وبمجرد انخفاض أسعار البترول تضرب الصدمة بقوة العائدات الجزائرية، وتتحول من سياسة مالية توسعية إلى سياسة مالية تقشفية، فالجزائر لا تواجه مشكلة اقتصادية متعلقة بقلة الموارد المالية والمادية والبشرية، بل مشكلة غياب سياسة اقتصادية تنموية واضحة المعالم.

فهذا الارتباط الكبير بأسعار البترول هو الخلل، والهيكل الاقتصادي المبني على تصدير المحروقات دون تنويع في القطاعات الأخرى هي المعضلة الجزائرية، ومن تم يمكن أن نستخلص أن اقتصاد الجزائر وعلى غرار اقتصاديات البلدان المعتمدة على المحروقات كمصدر وحيد للعائدات، يعاني من نقمة النعمة ويعيش أعراض المرض الهولندي[8] والشكل الموالي يبين الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال فترة 2000-2014 وهي موضحة في الجدول التالي :

[7] عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ، جامعة جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية ، ص 1

[8] محمد داودي ، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية** ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، ص ص : 5.4

الجدول رقم(6) الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال فترة 2000-2014

السنوات	الإيرادات			النفقات		رصيد الموازنة	أسعار النفط* (دولار/ البرميل)
	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	النسبة (%)	النفقات العامة	معامل التبعية البترولية (%)		
2000	1213.2	1578.1	76.8	1178.1	102.9	400.0	27.60
2001	1001.4	1505.5	67.2	1321.0	75.80	184.5	23.12
2002	1007.9	1603.2	62.8	1550.6	65	52.6	24.36
2003	1350.0	1974.4	68.4	1690.2	79.87	284.2	28.10
2004	1570.7	2229.7	70.4	1891.4	83.04	337.9	36.05
2005	2352.7	3082.5	76.3	2052.0	114.6	1030.9	50.64
2006	2799.0	3639.5	76.9	2453.0	114.1	1186.8	61.08
2007	2796.8	3687.8	75.8	3108.5	89.97	579.3	69.08
2008	4088.6	5190.5	78.8	4191.0	97.55	999.5	94.45
2009	2412.7	3676.0	65.6	4246.3	56.81	570.3-	61.06
2010	2905.0	4392.9	66.1	4466.9	65.03	74.0-	77.45
2011	3979.7	5790.1	68.7	5853.6	67.98	63.5-	107.46
2012	4184.1	6339.3	66.0	7058.1	59.28	718.8-	109.45
2013	3678.1	5940.9	61.9	6092.1	60.37	151.2-	105.87
2014	1577.7	4218.2	37.4	7656.2	20.60	3438-	96.2

المصدر : علة مراد ، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قرأة نظرية تحليلية في حالة الجزائر**

(2000-2014) ، الجزائر ، ص : 21

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر منذ عام 2004 اتخذت حصيلة الإيرادات البترولية منحى تصاعديا ، بسبب ارتفاع أسعار النفط الى مستويات وعرفت أكبر نسبة لها في اجمالي الإيرادات العامة للدولة ، لدى بلوغها 78.8% في عام 2008 ، فيما تراجعت خلال عام 2009 الى 65.6% بتراجع أسعار النفط ، لكنها عادت الى الارتفاع من جديد خلال الفترة من 2000 الى 2011 وانعكس أداؤها في السنوات التالية حتى عام 2014 ، ببلوغها 37.4% فقط بسبب التراجع الذي طرأ على أسعار النفط في ذلك العام ،و على جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات أسعار النفط فيها كثيرا ، ومع الأخذ في الإعتبار أن تحديد حجم النفقات العامة مسألة مهمة ، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول ، وهي ظاهرة تزايد النفقات ، وبالتالي فإن من بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد

الضرورية ، و نلاحظ ان النفقات العامة تزايدت بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة ، فمنذ عام 2000 عرفت النفقات العامة نموا مطرودا ، بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ويلاحظ ان قيمة النفقات العامة شهدت زيادة بنسبة 106% خلال الفترة من عام 2000 الى 2006 ، وفي هذه الأثناء ارتفع معامل التبعية البترولية الى أعلى مستوياته ، ليبلغ 114.6% و 114.1% في عامي 2005 و 2006 على التوالي ، كما سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر فائضا مهما خلال تلك الفترة ، وارتفع الفائض الى 1186.8 مليار دينار في عام 2006 ، برغم ارتفاع حجم النفقات العامة ، وبلوغه 2453 مليار دينار في العام نفسه وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يأتي من حصيلة الإيرادات البترولية ، وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام ، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات .

بعض هياكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014 – 2016 والجدول رقم يوضح ذلك :

الجـدول رقـم7 : هيكـل الـواردات الجزائريـة للفتـرة 2014-2016 الوحـدة : مليـون دولار

مجموعات المنتجات	2014		2015		2016	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
السلع الغذائية	11 005	18, 79	9 316	18,09	8224	17,6
سلع موجهة لآلات الانتاج	17 622	30,08	15 970	30,84	14 333	30,67
التجهيزات	19 619	33,49	17 740	34,39	15 895	34,01
سلع استهلاكية غير غذائية	10 334	17,64	8 676	16,69	8 275	17,7
المجموع	**58 580**	**100**	**51702**	**100**	**46 727**	**100**

المصدر : المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات ، **إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر** ، تاريخ الاطلاع 2018/03/26 ، على الساعة : 10.30 ، على الموقع www.douane.gov.dz،

من الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية تتشكل من المجموعات الرئيسية التالية:

- التجهيزات (biens d ' équipements) : وتحتل المرتبة الأولى من حيث القيمة، فهي تشكل لوحدها ثلث قيمة الواردات، وتضم تجهيزات عديدة أبرزها مركبات نقل الأشخاص ونقل البضائع، بالإضافة إلى المحركات بكل أنواعها والتجهيزات الكهربائية والهاتفية

- السلع الموجهة لآلات الانتاج (biens destines a l ' outil de production) : وتأتي في المرتبة الثانية، وتتشكل أساسا من زيوت البترول، البنزين، مواد البناء، قطع الغيار، والزيوت الموجهة للصناعة الغذائية

- السلع الغذائية (biens alimentaires) : وتحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة، وتتشكل من قائمة طويلة من السلع أهمها الحبوب، السكر، الحليب ومشتقاته، اللحوم، الفواكه الجافة،.. الخ.

- السلع الاستهلاكية غير الغذائية (biens de consommation non alimentaires) : وتحتل المرتبة الأخيرة، وتضم سلعا متعددة ومتنوعة أبرزها الأدوية، السيارات السياحية، لواحق السيارات، السلع الكهرومنزلية، الأثاث، الكتب،.. الخ.

نلاحظ أن كل المجموعات بدون استثناء سجلت تراجعا مستمرا خلال الفترة 2014-2016، ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان أبرزها وضع المرسوم التنفيذي رقم 306 / 15 المؤرخ في 2015/ 12 / 6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى رفع الكثير من التعريفات الجمركية ووصولا إلى التوقيف التام لاستيراد بعض السلع مثل السيارات السياحية.

وحسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك (المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS) فإن فاتورة استيراد الحبوب بلغت سنة 2016 ما مقداره 2 ، 71 مليار دولار بعد أن كانت في حدود 3,43 مليار دولار سنة 2015، أما واردات الحليب والمواد الأولية الخاصة به فقد بلغت 849 ، 2 مليون دولار بعد أن بلغت 1 مليار دولار سنة 2015، كما بلغت الواردات من مواد البناء (الحديد، الخشب، الاسمنت،

السيراميك،.. الخ) 2،1 مليار دولار سنة 2016 مقارنة ب 2 ، 57 مليار دولار سنة 2015. وفيما يخص الدواء والمنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية فقد قفزت الواردات من 97,1 مليار دولار سنة 2015 إلى 2 ، 2 مليار دولار سنة 2016، ولذلك سارعت وزارة التجارة في ديسمبر 2015 إلى إصدار قرار وزاري يمنع استيراد مجموعة من الأدوية المنتجة محليا (357 دواء) ومجموعة من المعدات والتجهيزات الطبية المنتجة محليا والملاحظ كذلك أن وارداتنا جد متنوعة عكس الصادرات مما تسبب في مخاطر مالية وتراجع كبير في معدل تغطية الصادرات للواردات، إلا أن الإجراءات الحالية التي تنتهجها الحكومة والمتعلقة بالحد من الواردات لم يصاحبها عمليات إحلال حقيقية من خلال التصنيع المحلي، فهي مجرد إجراءات احترازية لوقف التراجع الكبير في احتياطي الصرف ومعالجة ظرفية للعجز في الميزان التجاري.[9]

بعض المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال فترة 2002-2015 وهي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 5 : المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال فترة حسب قطاع النشاط 2002-2015

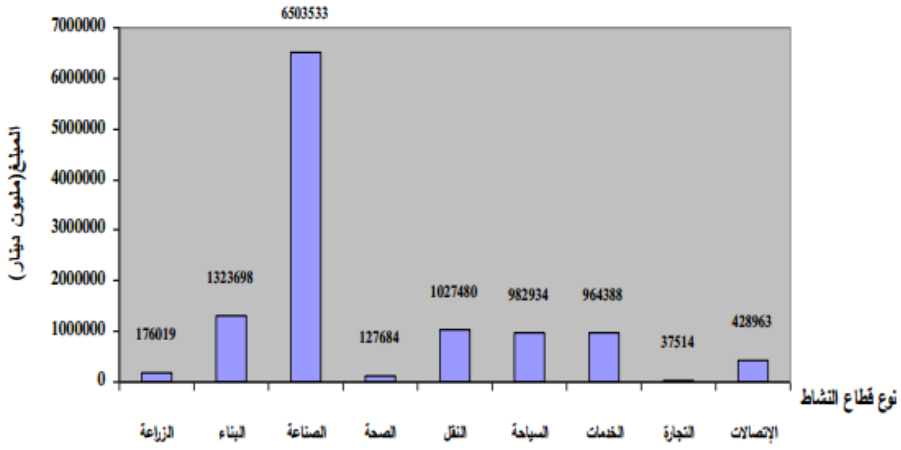

المصدر : قادري عبد القادر ، **مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري** ، 2017 ، ص :8

يوضح الشكل رقم مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة بين 2002-2015 حيث يتصدر القطاع الصناعي قائمة المشاريع الاستثمارية بقيمة 6503533 مليون دينار جزائري من مجموع 11572213

[9]-أحمد كواز ، **استراتيجيات التنمية التجارية** ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، تم الاطلاع على الموقع : 2018/03/26 ، على الساعة 11.00 ، على الموقع : www.arab-api.org ،

مليون دينار جزائري للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في مختلف قطاعات النشاط، أي بنسبة 56.20% وهي نسبة كبيرة جدا تجسد أهمية قطاع الصناعة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر نحو تنويع مصادر الدخل وخلق مناصب شغل جديدة ، كما أن المشاريع السابقة مصممة لإنشاء حوالي 1034016 منصب شغل في مختلف القطاعات ، حيث يستقطب قطاع الصناعة نسبة معتبرة منها تقدر ب 37.54% أي حوالي 388219 منصب شغل[10] .

المطلب الثاني : مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

سنتطرق إلى مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي :

الفرع الأول : مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

سوف تنعكس العوامل العالمية التي تشكل آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2017 على الآفاق المرتقبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من خلال تأثيرها على أسعار السلع الأولية والطلب على الصادرات وتدفقات التحويلات وأسعار الصرف والأوضاع المالية. ويكتسب النمو العالمي حاليا زخما حيث يتوقع أن يصل إلى 3. 5 % في عام 2017 و3 .6 % في 2018، بتحسن مطرد عن معدل النمو في 2016 البالغ 3.1 % وقد تم تعديل تنبؤات النمو بالزيادة في الولايات المتحدة وأوروبا، على وجه الخصوص، منذ الخريف الماضي، وبينما تم تخفيض توقعات النمو بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات النامية بشكل طفيف، فقد تم تعديل التوقعات بالزيادة في الصين وتتسق التوقعات العالمية مع ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى حد ما وزيادة قوة التجارة العالمية، مما سيدعم النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ كما أن قوة النمو في الصين ستدعم الاستثمارات المتوقعة في بعض البلدان غير أن هذه الآفاق تشير أيضا إلى ارتفاع أسعار الفائدة،. الأمر الذي سيؤدي، بدرجات مختلفة، إلى تفاقم مواطن ضعف المالية العامة في مختلف أنحاء المنطقة. ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية مائلة نحو

[10]– قادري عبد القادر ، **مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري** ، مجلة الاقتصاد و التنمية،العدد8 ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، 2017 ، ص :8

التطورات السلبية وتشمل هذه المخاطر التحول الانغلاقي المحتمل في السياسات نحو الحمائية، وإمكانية عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى طبيعتها بأسرع من المتوقع، مما قد يؤدي إلى سرعة تشديد الأوضاع المالية العالمية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي. كما أن عدم اليقين يحيط بآفاق سوق النفط وقد ساعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العام الماضي من قبل الدول المنتجة للنفط الرئيسية الخفض إنتاج النفط الخام)اتفاق أوبك (في رفع أسعار النفط، على الرغمم من أن الأسعار لا تزال متغيرة .ولم يطرأ تغيير يذكر على توقعات أسعار النفط على المدى المتوسط وفقا لسيناريو خط الأساس مقارنة بأكتوبر 2016 من التوقعات الاقتصادية الإقليمية .وتتعلق أوجه عدم اليقين الرئيسية بدرجة الامتثال للاتفاق، وإمكانية زيادة الإنتاج ومن جانب البلدان المعفاة أو غير المشاركة، وانخفاض الطلب على النفط تحت تهديد التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي وتمثل هذه العوامل العالمية، بما في ذلك التخفيض المتوقع في إنتاج النفط من جانب البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، الخلفية التي تستند إليها الآفاق الإقليمية[11] ، والجدول التالي يمثل نمو إجمالي الناتج الحقيقي في العالم :

[11]– صندوق النقد الدولي ، **أفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان** ، مايو 2017 ، ص2

الجدول رقم 8 :نمو اجمالي الناتج الحقيقي في العالم

	2015	2016	2017	2018
العالم	**3.4**	**3.1**	**3.5**	**3.6**
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان	**2.7**	**3.9**	**2.6**	**3.4**
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان	**2.1**	**4.0**	**1.9**	**2.9**
إجمالي الناتج المحلي الغير النفطي	**0.7**	**0.4**	**2.9**	**2.7**
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان	**3.9**	**3.7**	**4.0**	**4.4**

المصدر : السلطات الوطنية ، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي ، **أفاق الاقتصاد العالمي** ، ص : 20

نلاحظ أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في سنة 2015 بلغت 2.7 % مقارنة بسنة 2018 إذ ارتفعت إلى 3.4% ، أما بالنسبة للعالم ككل في سنة 2015 بلغت 3.4% أما سنة 2018 ارتفعت ب 3.6% أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وأفغانستان و باكستان بلغ إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 نسبة 2.5% أما2018 ارتفع إلى 2.9% أما إجمالي الناتج المحلي الغير النفط فقد بلغ سنة 2015 نسبة 0.7% أما سنة 2018 فقد بلغ 2.7% أما بالنسبة للبدان المستوردة للنفط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان فقد بلغ سنة 2015 نسبة 3.9 %أما سنة 2018 فقد وصل إلى 4.4%

والشكل الموالي يوضح مجموع النمو الحقيقي النفطي والغير النفطي في العالم

الشكل رقم 6 : مجموع النمو الحقيقي النفطي وغير النفطي 2016-2022

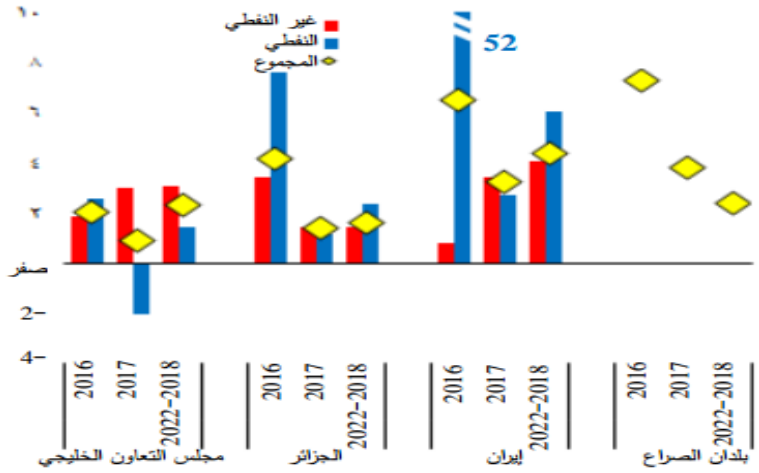

المصدر : حسابات خبراء ، صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي** ، ص : 30

نلاحظ تباطأ النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في عام 2017 بسبب تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها بموجب شروط اتفاق أوبك + الأخير (راجع قسم التطورات العالمية) المقابل، رغم تفاوت الآفاق بين مختلف البلدان، من المتوقع أن يتسارع النمو الكلي في القطاع غير النفطي في عام 2017 مع تراجع وتيرة الضبط المالي.

وعلى وجه الخصوص، من المتوقع زيادة النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 2% تقريبا في عام 2016 | إلى 3% في عام 2017، في حين يتوقع تسارع وتيرة النمو غير النفطي في إيران من 0.75% في عام 2016 إلى نحو % 3 . 5 في عام 2017. وفي المقابل، من المتوقع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي في الجزائر. وعلى المدى المتوسط، رغم أن النمو الكلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر سيكون مدعوما بالتعافي المتوقع في الإنتاج النفطي، فإن النمو غير النفطي سيظل مقيدا نتيجة مواصلة التقشف المالي في البلدان التي تستلزم إجراء تصحيحات كبيرة (الجزائر والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية). وفي إيران، لا تزال الآفاق المستقبلية تعترضها العقوبات الباقية وأوجه الضعف الهيكلي الداخلي، كما هو الحال في القطاع المالي وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، لا تزال التوقعات محاطة بقدر كبير من عدم اليقين؛ حيث يحركها الوضع الأمني وأثره على الإنتاج النفطي، كما أن نقص البيانات الموثوقة يتعذر معه تقدير

وضع الاقتصاد غير النفطي. فقد زادت ليبيا من إنتاجها النفطي بشكل ملحوظ في نهاية عام 2016، مما عزز من توقعات النمو لعام 2017. وفاق إنتاج النفط في العراق التوقعات في عام 2016، ولكن ضيق الحيز المالي المتاح، ومن المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة التراكمي لمدة خمس سنوات 320 مليار دولار بين عامي 2018-2022[12]

المطلب الثالث : واقع سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية

في أوائل تسعينات القرن العشرين، حدّدت غالبية الدول العربية ثلاثة تحوّلات مترابطة في مجال السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة ويتعلق الأمر بالانتقال من اقتصاديات يهيمن عليها القطاع العام المتخم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصاديات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو، ومن اقتصاديات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، ومن اقتصاديات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى أخرى أكثر تنوّعا[13]

إذ من الضروري الإشارة إلى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية النفطية، إذ استخدمت هذه الدول عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية ، وعلى الرغم من استمرار الدور المسيطر للنفط، تسير اقتصاديات هذه المجموعة من الدول في اتجاه أكثر تنوعا من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتغير هيكل اقتصادياتها، وتكوين صادراتها نحو مزيد من التنوع، حيث شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين، والتجارة والسياحة، والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي.

[12]– مرجع سابق ، صندوق النقد الدولي ، ص 3

[13] الحسن عاشي ، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل** ، تاريخ النشر 29 /2013/10 ، الساعة ، 14.05 ، تم الاطلاع عليه في الموقع http://carnegieendowment.org/sada/ :

ويمكن إجمالا الاستناد إلى مجموعة من المقاييس والمؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها والمتمثلة فيما يلي :

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، والتي تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمنيا نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي[14]

المطلب الرابع : الطاقات المتجددة ، الزراعة ، السياحة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي للدول النفطية العربية

تختلف مصادر الطاقة المتجددة عن مصادر الطاقة التقليدية أو الأحفورية كالفحم ، النفط و الغاز الطبيعي وغيرها ويطلق على الطاقات المتجددة اسم الطاقات النظيفة أو الطاقات صديقة البيئة وفيما يلي سنتطرق إلى الطاقات المتجددة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي للدول النفطية العربية

الفرع الأول : الطاقات المتجددة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي للدول النفطية العربية

بعض المفاهيم حول الطاقات المتجددة وهي كالأتي :

أولا : مفهوم الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة: مصطلح يستخدم لوصف إمدادات الطاقة التي لا تنتهي

فالشمس،الرياح والمياه هي من مصادر الطاقة المتجددة حيث أن استخدامها لإنتاج الطاقة لا يقلل من مخزونها، كما أن الوقود الحيوي هو مثال آخر من الطاقة المتجددة وهو ما ينتج من النباتات أو المواد العضوية [15]

[14] تقرير سامبا ، مرجع سابق ، ص: 7

وعرفت أيضا أنها الطاقة التي مصادرها باستمرار أو أنها غير قابلة للنضوب، وليس لها عمر افتراضي من الناحية العملية، وهي مصادر قائمة ومتوافرة ما دامت الحياة قائمة بخلاف مصادر الطاقة التقليدية كطاقة الوقود الحفري التي تتصف بالنضوب بسبب الاستخدام المتزايد لها [16]

كما عرفت بأنها هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وتتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي [17]

مما سبق يمكن أن نعطى تعريفا شاملا للطاقات المتجددة على أنها الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات التقليدية والتي في الغالب تتواجد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها واستغلالها إلا بعد أن يتدخل الإنسان من أجل استخراجها.

أولا : خصائص ومميزات الطاقة المتجددة

تتمثل أهم خصائص ومميزات الطاقة المتجددة في النقاط التالية[18]:

- مصادر دائمة طويلة الأجل و تساهم في تلبية متطلبات الطاقة التي يحتاجها الإنسان؛
- ارتفاع تكلفة إنتاجها بسبب أن استخدامها يتطلب توفر العديد من الأجهزة وهذا ما يعيق انتشار استخدامها؛
- بسبب وجود هذه المصادر بأشكال وأنواع مختلفة فإن استغلالها يتطلب استعمال تكنولوجيا مختلفة تلاءم كل نوع من الأنواع؛

---

[15] -David pimental . Biofuels : « solar and wind as renewable energy systems – benifits and risks ,comell university college of agriculture and life sciences 5126 comstak hall ithoca , usa 2008 , p 156

[16] رعد حسن الصرن :**استعداد المستهلك السوري تقنيات الطاقة المتجددة الخضراء** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 العدد الأول ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2012 ، ص :370

[17] عمر شريف ، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 ، ص 22

[18] حيدوسي عاشور و سفير محمد ، **الطاقات المتجددة السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية** ، العدد 05 – أفريل 2016 ، ص 24

- توفرها في معظم المناطق بالعالم ولكن بدرجات متفاوتة، غير أنها لا تتوفر بشكل دائم و منتظم في المكان والزمان؛
- اقتصادية، متوفرة باستمرار ونظيفة و لا تلوث البيئة؛
- تتناسب والإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية للدول النامية.

الفرع الثاني : متطلبات توجه الدول العربية النفطية نحو الطاقات المتجددة

إن التوجه نحو الطاقات المتجددة يتطلب على الدول العربية النفطية ما يلي [19]:

- وضع إستراتيجية لتطوير للطاقة المتجددة : لوضع إستراتيجية الطاقة المتجددة لا بد من أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار، إذ يجب على الحكومات أن تقيم مصادرها المتجددة وقدراتها التقنية، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفوائد الاقتصادية الناتجة عن إيجاد قطاع صناعي قادر على تزويد مشاريع الطاقة المتجددة بالقطع المعدات اللازمة بدل استيرادها. كذلك يجب على الحكومات أن تبدأ باستخدام نماذج التكنولوجيا والمشاريع التجريبية الصغيرة لئلا تكون الأخطاء الحتمية التي تحصل في المشاريع الجديدة عالية التكلفة، ويجب الانتقال إلى نطاق أوسع حالما تبرهن النماذج فعاليتها وكفاءتها ؛
- وضع سياسة مناسبة وإطار عمل تنظيمي لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة واستخدامها : فبإمكان الحكومات وضع خطط العمل التنظيمي للسماح لمشاريع الطاقة المتجددة بالدخول في خطط كهذه، وكذلك إيجاد محفزات تطلق استثمارات الطاقة المتجددة وأن تروج لمشاريع لا مركزية لتوليد الطاقة المتجددة ؛
- مواجهة التحديات التقنية: بما أن توليد الطاقة من الرياح والمصادر الشمسية متقطع، يجب ربط هذين المصدرين مع التوليد التقليدي للطاقة، ويمثل هذا الأمر تحديا تقنيا أمام الدول العربية النفطية في ما تم تجاوزه بنجاح في مناطق أخرى من العالم ؛

[19] حيدوشي عاشور و سفير عاشور ، مرجع سابق ، ص : 11 الى 15

- بناء قدرات الأبحاث والتطوير وصقل المهارات المحلية: تحتاج صناعة الطاقة المتجددة إلى قوة عاملة مؤهلة من التقنيين والمصممين والمهندسين. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد قطاع الطاقة المتجددة بشكل كبير على الأبحاث والتطوير لإحراز التقدم في مجالات المواد والتكنولوجيا والتنفيذ . غالبا مايكون الرواد في قطاع الطاقة المتجددة على مقربة من معاهد البحوث العالمية ؛
- وضع الأطر المؤسساتية المناسبة للطاقة المتجددة: وذلك من خلال تعيين هيئات تعنى بشؤون الطاقات المتجددة تكون مسئولة على وضع السياسات وتعمل على تطبيقها ؛
- استثمارات الطاقة المتجددة في الدول العربية النفطية : تتمتع الدول العربية النفطية بإمكانيات هائلة من موارد الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فسوق الطاقة المتجددة في الدول العربية قد شهد تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، ولقد أصبحت الطاقة المتجددة ضمن المزيج الطاقة للدول العربية، حيث شكلت نسبة 0.2 % من إجمالي الطاقة في الجزائر و1 . 2 % و0 . 8 % في كل من العراق وليبيا على التوالي وذلك سنة 2010م، وإن هذا التطور السريع ناتج عن الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة وتلبية الزيادة الكبرى في الطلب كما كشفت عدة دول عربية نفطية عن تخصيص مبالغ مالية معتبرة للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة خلال الفترة 2009 –2012م، حيث خصصت الإمارات العربية المتحدة ما يقارب 6115 مليون دولار خلال هذه الفترة للقيام باستثمارات جديدة في قطاع الطاقة المتجددة أما السعودية فقد خصصت موارد مالية معتبرة نحو 84 مليار دولار لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة بالتعاون مع جامعات بريطانية، ايطالية، هولندية وأمريكية عن طريق جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وقد أعلنت سنة 2009م قرار جعل الطاقة المتجددة عنصرا رئيسيا من موارد الطاقة وتصدير الطاقة الشمسية بحجم تصدير النفط نفسه حاليا و ذلك خلال 10 سنوات ، كما بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة في ليبيا 132 مليون دولار سنة 2010م أما العراق فقد خصصت 103 مليون دولار سنة 2009 م أما الجزائر فقد استثمرت ما يقارب 33 مليون دولار خلال سنة 2011

الجدول رقم 9 : أهداف الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية النفطية

الدولة	السنة	الطاقة الشمسية		طاقة الرياح	الطاقة الجيوحرارية /الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية
		خلايا كهروضوئية	مركزات شمسية		
الجزائر	2015	182	325	50	/
	2020	831	1500	270	/
	2030	2800	7200	2000	/
السعودية	2022	17350		/	6500 من طاقة المياه /الطاقة الجيوحرارية/ طاقة الكتلة الحيوية
	2032	16000	25000	9000	3000 من طاقة الكتلة الحيوية 1000 طاقة جيوحرارية
العراق	2016	240	80	80	/
قطر	2020	640		/	/
الكويت	2030	3500	1100	3100	/
ليبيا	2015	129	/	260	/
	2020	344	125	600	/
	2030	844	375	1000	/

المصدر : إبراهيم عبد الجليل ، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، **البيئة العربية الطاقة المستدامة** ، لبنان ، 2013 ، ص : 15

من خلال الجدول نلاحظ أن العديد من الدول العربية النفطية أهدافا تتعلق بالطاقة المتجددة وذلك لرفع نسبة تغلغل الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، حيث تعتبر طاقة الرياح المصدر الأكثر جدوى اقتصاديا، كما كشفت بعض الدول العربية النفطية كذلك عن أهداف طموحة تمكنها من الانضمام إلى الرواد العالميين في الطاقة المتجددة، فالجزائر تسعى إلى الوصول إلى نسبة 20% من الطاقة المتجددة من مجموع الطاقة الكلي بحلول سنة 2030م بالاعتماد على الطاقة الشمسية المركزة بنسبة 70% وذلك من خلال انتاج ما يقارب 10000 ميغاواط وطاقة الرياح بنسبة 10% بإنتاج حوالي 2000 ميغاواط وذلك خلال سنة 2030ء 24 كما هو مبين في الجدول

ثانيا : تجارب بعض الدول العربية في الطاقات المتجددة

عملت العديد من الدول العربية على تغيير سياستها وإستراتيجيتها المستقبلية في الطاقات المتجددة خاصة تلك الدول الفقيرة من موارد الطاقة التقليدية ومن بين الدول التي عملت على البحث عن مصادر الطاقة المتجددة نذكر:

- جمهورية مصر العربية: بعد أن أقر المجلس العلى للطاقة في أفريل 2007 إستراتيجية جديدة للطاقة تعتمد على القطاع الخاص لإقامة مشاريع توليد الكهرباء، وتعتزم مصر بحلول 2020 إلى توليد 12% من الكهرباء من طاقة الرياح، و 8% من الكهرباء المولدة من الطاقة المائية، ونفذت مصر محطات التوليد الكهرباء بقدرة 405 ميغاواط في عدد من المشاريع مايجعلها تحتل الصدارة في إفريقيا و الشرق الأوسط
- المملكة الأردنية الهاشمية: تعتبر الأردن من بين أفقر الدول في مجال الطاقات التقليدية، لذلك عمدت مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة، فهي تعتزم بحلول 2020 إلى إنتاج 10% من احتياجاتهما الطاقوية من الطاقات المتجددة، حيث تعتمد على طاقة الرياح لإنتاج 600 ميغاواط و 300ميغاواط من الطاقة الشمسية.
- المملكة العربية السعودية: بعد الإعلان التاريخي لوزير النفط السعودي عام 2009 القرار المملكة لجعل الطاقة المتجددة عنصرا أساسيا إلى جانب مصادر الطاقة التقليدية في المملكة، تقرر توفير موارد مالية لتطوير تكنولوجيا الطاقات المتجددة بالتعاون بين جامعات سعودية وجامعات بريطانية، إيطالية وأمريكية في هذا المجال، إذ تسعى السعودية إلى تصدير الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية بحجم تصدير النفط وذلك خلال العشر سنوات التي تلي ذلك الإعلان.

أطلقت المملكة العربية السعودية مشروعا رائدا في مجال الطاقة المتجددة والمتمثل في مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وقدف المملكة العربية السعودية من خلال هذا المشروع إنتاج 50% من القدرة المركبة للطاقة من مصادر الطاقة النووية والمتجددة وذلك بشكل تدريجي إلى غاية سنة 2032م، مما سيمكنها من

خفض استهلاك الموارد الهيدروكربونية في كل من توليد الكهرباء وتحلية المياه وذلك بنسبة 50% خلال 20 سنة القادمة، فقدرة التوليد الإجمالية التي يستهدفها هذا المشروع ما يعادل 54 جيغاواط تشكلها 41 جيغاواط من مصادر الطاقة الشمسية، 9 جيغاواط من مصادر طاقة الرياح، 3 جيغاواط من مصادر تحويل المخلفات جيغاواط من مصادر الطاقة الجيوحرارية[20]

- التجربة الجزائرية :لقد أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية ويتمحور البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط وهذا خلال الفترة 2011-2030م منها 12000 ميغاواط موجهة للاستهلاك المحلي و1000 ميغاواط للتصدير ويشتمل البرنامج وإلى غاية 2020م على انجاز حوالي 60 محطة شمسية كهروضوئية، شمسية حرارية، طاقة الرياح ومحطات مختلطة ومن أجل تحقيق ذلك وضعت خطة للبرنامج تحتوي على ثلاث مراحل رئيسية وهي [21]:

❖ المرحة الأولى: خلال الفترة 2011-2013م، حيث خصصت هذه المرحلة لانجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة؛

❖ المرحة الثانية : خلال الفترة 2014-2015م، وسيتم خلالها المباشرة في نشر البرنامج؛ 7

❖ المرحلة الثالثة : خلال الفترة 2016-2020م، وسيتم خلالها نشر البرنامج على نطاق واسع ؛

ويشكل إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري رهانا أساسيا قصد الحفاظ على الموارد النفطية والتنويع الطاقوي من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وسيتم إنتاج الطاقة المتجددة من خلال هذا البرنامج وفق الرزنامة التالية :

- في أفق 2015م، يتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط ؛

[20] محمد باتر ، الطاقة المتجددة في العالم العربي ، **مجلة افاق المستقبل للدراسات و البحوث الإستراتيجية** ، العدد 11 ، هام 2011،، ص 36

[21] بلهادف رحمة و يوسفي رشيد ، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي** ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، الجزائر ص : 30.29

- في أفق 2020م، ينتظر تأسيس قدرة إجمالي بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط؛

- في أفق 2030م، من المرتقب تأسيس قدرة بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط ، وباعتبار أن البحث والتطوير الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا البرنامج فإن الجزائر قامت بإنشاء العديد من مراكز البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة لضمان تأطير نوعي للموارد البشرية حسب مستوى أهداف وطموحات هذا البرنامج ومن بين هذه المؤسسات والمراكز نجد ؛

- مركز تطوير الطاقة المتجددة CDER: وهو مكلف بإعداد وتطبيق برامج البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي للميكانيزمات الطاقوية المستعملة في استغلال الطاقة الشمسية، الطاقة الجيوحرارية، طاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية ؛

- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم: تتمثل مهمتها في إجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالإضافة إلى التقييم والتكوين لما بعد التدرج في ميادين العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة في ميادين عدة منها الكهروضوئية، تخزين الطاقة وغيرها، كما تساهم وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم في تطوير المعرفة وتحويلها إلى منتجات ضرورية وبالأخص في مجال الطاقة المتجددة ؛

- المعهد الجزائري للطاقة المتجددة IAER: ودوره الأساسي تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر .

ثالثا : قطاع الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة. فالزراعة تشكل مصدرة رئيسية للغذاء، وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات،

والحصول على أو توفير، موارد مالية من خلال عائد الصادرات أو إحلال السلع الزراعية المستوردة،دفعت أهمية هذا القطاع البنك الدولي لتصنيفه على رأس الأولويات التنموية والتأكيد على زيادة الاستثمار فيه، خاصة بالبلدان النامية، لتمكين الدول من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف في فترة مابين عامي و1990– 2015 وتحتل التنمية الزراعية في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وقد أولت أغلب الدول العربية اهتماما بالغا ومشتركا بهذا الموضوع منذ السبعينات حيث تم تأسيس مجموعة من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي لكن، بالرغم من الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية الزراعية من جهة، وبالرغم من توفر الأراضي الزراعية والموارد البشرية والمائية والمادية، من جهة أخرى، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات وتحديات في العديد من الدول العربية، والتي تشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على الوجه الأفضل . فالبلدان العربية تعاني من عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم إنتاجها من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية حاجياتها الاستهلاكية، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير الواردات وزيادة عجز الميزان التجاري ومن بين هذه الصعوبات مايلي :[22].

- الموارد الأرضية : تشتمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة وأخرى للمساحات الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة. وتنقسم المساحات المستديمة والموسمية إلى أراض مروية وأخرى مطرية . وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2016م بحوالي (14.24) مليون هكتار تمثل ما نسبته (20.1%) من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بنحو (71.0) مليون هكتار متضمنة الأراضي المتروكة،كما تشكل نحو (56.5%)من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي، وتتباين نسب الزراعة المروية بين الدول العربية من دول تعتمد كليا على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول أخرى تتراوح نسب الزراعة المروية فيها بين(94.1%)و(10.0%) وتقع

[22]– محمد أمين لزعر ، مرجع سابق ، ص : 5.4

ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في كل من ليبيا، السودان، وموريتانيا عن (10.0%) والجدول التالي يمثل استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن العربي وهو كمايلي [23]

الجدول رقم 10 : استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن

(مليون هكتار)

السنوات	المساحة الجغرافية	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
		المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2014م	1343.95	5.74	3.78	33.59	10.15	16.66	52.36	397.06
2015م	1343.95	5.79	3.80	33.39	10.23	16.92	52.36	397.05
2016م	1343.95	5.80	3.86	34.28	10.56	16.48	52.32	397.06

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، 2016 ، ص :10

ثانيا : الناتج الزراعي العربي

قدر الناتج الزراعي العربي حوالي 142.1 مليار دولار خلال عام 2016 أي بانخفاض يقدر بنحو 1.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2015 ، أما السنة 2010 فقدر الناتج الزراعي نسبة 128.4 أما سنة 2013 فارتفع الى 133 مليون دولار أما سنة 2014 فقد سجل ارتفاع قدر ب 141.3 مليون دولار ، في حين سجل الناتج زيادة مئوية متوسطة قدرها 1.7 في المائة خلال فترة (2010-2016) والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية خلال فترة 2010-2016.

الجدول رقم 11 : تطور الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول العربية خلال فترة 2010-2016(مليون دولار أمريكي)

	2010	2013	2014	2015	2016	معدل النمو السنوي 2010 - 2016	معدل النمو السنوي 2015 - 2016
الناتج المحلي الإجمالي	2083.5	2715.7	2741.1	2436.7	2347.1	2.0	-3.7
الناتج الزراعي	128.4	133.0	141.3	144.1	142.1	1.7	-1.4
نسبة الناتج الزرعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	6.2	6.4	5.2	5.9	6.1	...	...

المصدر : صندوق النقد الدولي ، **قطاع الزراعة والمياه** ، 2017 ، ص :2

[23] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2016 ، ص : 9 الى 11

ثالثا : الصادرات و الواردات الكلية و الزرعية في الدول العربية

الشكل التالي يمثل قيمة الصادرات والواردات في الدول العربية

الجدول رقم 12 : قيمة الصادرات و الواردات الكلية و الزراعية الغذائية في الوطن العربي

(مليار دولار)

البيان	2014م	2015م	2016م
الصادرات الكلية	929.85	626.62	731.29
الصادرات الزراعية	23.08	26.98	31.01
الصادرات الغذائية	16.98	16.64	16.6
الصادرات الغذائية العربية البينية	11.87	10.09	12.17
الواردات الكلية	808.05	766.84	816.63
الواردات الزراعية	108.71	98.34	104.63
الواردات الغذائية	60.07	57.21	57.56
الواردات الغذائية العربية البينية	11.87	10.09	12.36

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، 2016 ، ص : 25

نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت من نحو 26.98 مليار دولار عام 2015 الى نحو 31.01 مليار دولار عام 2016 وأن قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بلغت نحو 157.74 مليار دولار في 2016 ساهمت فيها الصادرات بنحو 599.16 مليون دولار وانخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات بين عامي 2015-2016 من نحو 29.1 % الى نحو 28.8 %

رابعا : السياحة كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي

تعتمد صناعة السياحة على غاية رئيسية وهي جذب السائحين، وهذا فن وعلم بحد ذاته الى جانب العلوم الأخرى الضرورية لنجاح وتطور السياحة من تسويق وترويج وإعلام وإرشاد وتطوير المهارات واللغات ، بالإضافة إلى وجود مقومات سياحية من مواقع ومعالم وبنية تحتية متطورة وذات جودة عالية قادرة على استيعاب إعداد السائحين . وقد تنوعت طرق وسبل جذب السياح وخاصة في منطقتنا العربية لتشمل سلة متنوعة من المقاصد السياحية ، فبالإضافة لزيارة المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف، هناك السياحة البيئية والسياحة العلاجية والسياحة الدينية وسياحة المهرجانات والمؤتمرات وسياحة الاستجمام، والمغامرات أن كانت في أعالي قمم الجبال او في قعر البحار او في أعماق الصحراء، الخ... من هنا ، يمتلك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة تؤهله ليكون مقصدا سياحيا بامتياز، حيث يمتلك ثروات طبيعية وثقافية وحضارية ومناخية ناهيك

عن نوعية وجودة الطعام ، تجعله من أكثر المناطق جذبا للسائحين. فبين عام 1997 وعام 2006 أدرجت اليونسكو 64 معلما وموقعا تراثيا عربيا – صنفوا معظمهم بالتراث الثقافي ما عدا القلة منها صنفت بالتراث الطبيعي كالحديقة الوطنية (أشكل) في تونس ووادي حيتان في مصر والوادي المقدس وغابة ارز الرب في لبنان او المختلط كالموقع التراثي تسالي ناجير في الجزائر على قائمة التراث العالمي ومع ذلك فان حصته الفعلية من السياحة العالمية لا تتجاوز 5% وهي لا تتناسب بالطبع مع ما يذخر به العالم العربي من مقومات سياحية حيث يزور الدول العربية سنويا (في الأحوال الطبيعية) مابين60– 65 مليون سائح ، أما في عام 2011 فتراجع عدد السياح الى 53 مليون مليون سائح بسبب الأوضاع السياسية ، وقد لا تتوافر عوامل الجذب السياحي الأساسية لاماكن اخرى في العالم كما هو في العالم العربي، فهو بموقعه الجغرافي من المحيط الأطلسي غربا الى الخليج العربي شرقا ومن حوض البحر الأبيض المتوسط شمالا الى خط الاستواء جنوبا يحتل موقع القلب وهمزة الوصل بين قارات العالم ، ويتفاعل الموقع الجغرافي للعالم العربي مع عمقه الديني والتاريخي والحضاري كمهد للأديان السماوية الثلاث وللحضارات القديمة وكمصدر للأبجدية مما يضيف أبعادا روحية وإنسانية إلى البعد السياحي ، فتجعله مقصدا هاما ومتنوعا للسائحين وقبلة لحركة السياحة العالمية بحيث يلبي رغبات مختلف الجنسيات مهما تنوعت ثقافاتهم وأذواقهم[24] .

1– دوافع الجذب السياحي إلى العالم العربي

تظهر الإحصاءات الوطنية لبعض الدول العربية ان دوافع السفر إليها بشكل عام تتركز في ستة عوامل أساسية وهي [25] :

- **السياحة الدينية:** وذلك بسبب وجود الأماكن المقدسة فيها ،حيث يمثل هذا النوع من السياحة 57 % من السياح سنويا في فلسطين أما السعودية فكانت حوالي 5 ملايين شخص قصد العمرة و الحج ؛

[24] كمال شكيب حماد ، نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية ،كلية التدريب ، عام 2012 ، ص .5.4

[25] سماعيني نسيبة ، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، جامعة وهران ،2014 ، ص : 41 الى 43

- **الاستجمام والترفيه وزيارة المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف** :حيث تصل الى 100 % من جملة السياحة في المغرب و 91 %في مصر ،73% ، الجزائر و 72% في البحرين ؛
- **زيارة الأقارب والأهل:** سوريا، الأردن ، لبنان والسعودية ؛
- **السياحة الصحية او العلاجية:** والتي تساهم الى حد بعيد في دعم مباشر للاقتصاد الوطني وعلى سبيل المثال فان الأردن يستقبل سنويا حوالي 350 ألف من المرضى ومرافقيهم، ينفقون حوالي مليار و500 مليون دولار أميركي، وكذلك الأمر بالنسبة لتونس والتي تدخل الى الخزينة التونسية حوالي مليار و600 مليون دولار أميركي، أما في لبنان فان دخله من السياحة الصحية فهو حوالي مليار و200 مليون دولار أمريكي ؛
- **سياحة المغامرات والتزلج والسياحة البيئية، وسياحة الصحراء وسياحة المؤتمرات والمهرجانات:** تختلف نسبة عدد السياح بين دولة عربية وأخرى بالنسبة لأنواع السياحات المنوه عنها أعلاه ،وذلك يعود لمجموعة من المقومات والعوامل منها الطبيعية كوجود المحميات كلبنان والأردن ، ووجود سياحة الصحراء مثل الإمارات، السعودية والاردن، وسياحة المؤتمرات في لبنان والامارات ، والمهرجانات في لبنان(بعلبك، بيت الدين،جبيل، صور) والاردن(جرش) والسعودية (الجنادرية) وتونس(قرطاج) بالإضافة الى رياضة التزلج في جبال لبنان والتي تجذب إليها اعدادا كبيرة من السياح من اوروبا والعالم العربي ؛
- **الضيافة وحسن الاستقبال:** لقد عرف عن الشعب العربي حسن الاستقبال وحبه للغريب القادم الى بلاده وكرم الضيافة ، وهذه العادات المتأصلة في الشعب العربي ، تلقى استحسانا" وحتى استغرابا من القادمين والضيوف الأجانب في بعض الأحيان ، الذين أنستهم الحياة المادية قيما وعادات وتقاليد إنسانية عريقة ما زال مجتمعنا العربي متمسكا به والشكل رقم (7) يوضح لنا السياحة الدولية حسب كل منطقة خلال سنتي 2011- 2016.

الشكل رقم 7 : السياحة الدولية حسب كل منطقة (% من الاجمالي العالمي)

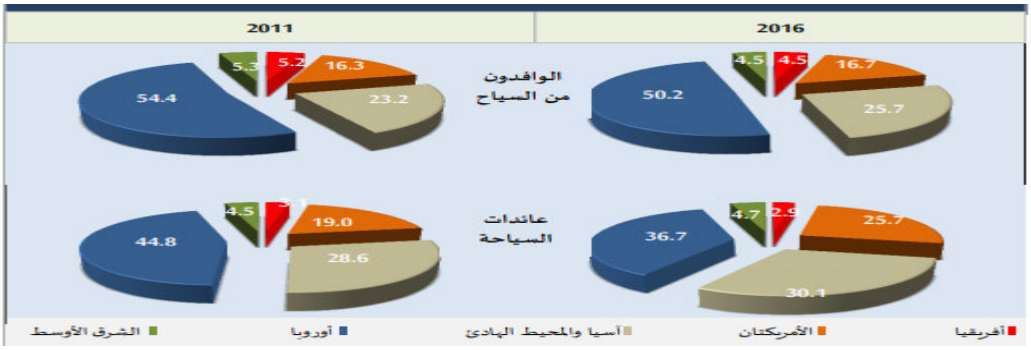

المصدر : قاعدة البيانات الالكترونية لبوابة بيانات الأمم المتحدة و بارومتر السياحة العالمية لمنظمة السياحة العالمية

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016، لم تتمكن سوى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين من تحقيق زيادة في حصتيهما في سوق السياحة العالمية من حيث عدد السياح الوافدين، فقد سجلت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعا من 23.2% المسجلة عام 2011 إلى 25 .7 %عام 2016 كما هو موضح في الشكل كما شهدت حصة منطقة الأمريكتين تسجيل زيادة طفيفة من 16.3إلى7. 16 % خلال الفترة ذاتها. وعلى الرغم من النمو الإيجابي الملاحظ من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين، إلا أن حصة أوروبا من هذا العدد شهدت تراجعا كبيرا بحيث بلغت.2 50 %عام 2016 مقابل 54.4% المسجل عام 2011، كما تراجعت فيها كذلك عائدات السياحة الدولية حيث بلغت عائدات أوروبا حلال سنة2011 ،44.8 % أما سنة 2016 فقد بلغت36.7 %وتعتبر حالة عدم الاستقرار الاقتصادي القائمة في العديد من الدول الأوروبية من بين الأسباب الرئيسة وراء هذا الوضع كونها تلقي بظلالها على حجم نفقات السياح الأوروبيين، ومن جهة أخرى، لم تحظ منطقة أفريقيا إلا بحصة ضئيلة من السياح الدوليين الوافدين عليها ومن عائدات السياحة العالمية في 2016 مقارنة بعام 2011، بحيث تراجعت حصتها من الوافدين من 3.1 %الى 2.9% .

2- المقترحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في الدول العربية نذكر منها [26]:

[26] فيصل شياد ، **تنمية السياحة العربية البينية : العقبات و الحلول** ، رؤى إستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية ، جامعة سطيف ،الجزائر ، 2014 ، ص : 82

- تطوير البناء المؤسسي للسياحة:إن استقرار وتطوير البناء المؤسسي للسياحة وتحقيق الإصلاح وتحديث الإدارة السياحية واستكمال التشريعات السياحية، وبناء قدرات الموارد البشرية السياحية هو الطريق الأنجع لبناء ونمو الثقة بدور القطاع الحكومي التأشيري والإشرافي لدى القطاع السياحي الخاص ، والتأكيد على الشراكة بينهما في تعزيز الإصلاح وتطوير الإدارة والتشريعات السياحية وبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي ؛
- تطوير البنية التحتية : توفير خدمات البنية الأساسية الحالية وتوسيع طاقتها الاستيعابية وكذلك توفير المرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها؛
- تطوير منشآت الخدمات السياحية: من خلال رفع معدلات الإشغال للطاقة الإيوائية والخدمية للمنشآت السياحية بما يحقق زيادة في العائدات السياحية للمنشآت كأرباح للمستثمرين، وإيرادات للخزينة العامة للدولة ، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة ؛
- تحفيز الاستثمارات السياحية: توفير البيئة/ المناخ الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب وعمل مزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية والأجنبية ؛
- العمل على إنشاء شبكة معلومات عربية مشتركة، تسهل معرفة القوانين الخاصة بكل دولة، وتوفر فرص التعاون والشراكة، وتوضح الإمكانات السياحية في كل دولة؛
- استعمال التكنولوجيا الحديثة في المجال السياحي العربي، التي تشمل الإنترنت، والفضائيات، ووسائل الاتصالات الحديثة، ما يسهم في إظهار المنتوج السياحي وتحسني جودته ؛
- تأسيس شركات سياحية وفنادق مشتركة، مع سن القوانين المنظمة لها، حتى يشعر السائح العربي بأنه مرحب به في كل دولة عربية يذهب إليها، فالمشروعات المشتركة توفر ميزة الإحساس بانتماء؛
- العمل على تقسيم العمل والتخصص في جانب سياحي معين ، فلا يعقل أن كل دولة عربية تنشط جميع أنواع السياحة (العلاجية، والترفيهية، والأثرية،..) إذ لابد من التخصص، فكل دولة تكمل الأخرى، وهكذا يتنقل السائح

العربي بين كل الدول ويجد جوانب سياحية جديدة في كل مرة، ما ينمي السياحة البينية ويضمن إنتاج خدمات بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ؛

وفي الأخير نستنتج أن الاقتصاد العربي يستمد قوته من النفط و الغاز والتي أصبحت في فترة أحد أسباب ضعفه وهشاشته ، حيث أصبح من الضروري التوجه نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على قطاع الزراعة ، السياحة ، الطاقات المتجددة ، من وهذا بهدف التقليل من حدة الصدمات النفطية التي شهدتها المنطقة العربية .

المبحث الثاني : نبذة حول الاقتصاد الإماراتي

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة إتباع سياسات اقتصادية فعالة أثبتت قدرتها على الحد من آثار المتغيرات الاقتصادية العميقة التي أرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي عموما، وعلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط على وجه الخصوص خلال السنوات القليلة الماضية فعلى الرغم من بوادر الانتعاش الحذر في بعض الدول، ما زال تباطؤ النمو يخيم على العديد من الاقتصاديات الرئيسية شرقا وغربا، وتسهم بعض التحديات السياسية والاقتصادية واستمرار تقلبات أسعار النفط، في التأثير على حركة التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية العالمية، وتقليص القدرة على التنبؤ واستشراف الآفاق المستقبلية للنمو الاقتصادي وفي ظل هذا المشهد، أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات مرونته وقدرته العالية على مواصلة النمو على الرغم من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، وحافظ على مكانته المرموقة كثاني أكبر اقتصاد عربي وإحدى أهم الوجهات الإقليمية للتجارة والاستثمار وأنشطة الأعمال الاقتصادية .

المطلب الأول :لمحة تعريفية لدولة الإمارات العربية المتحدة

سنتطرق إلى نبذة مختصرة عم دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي

الفرع الأول: نبذة عن الإمارات العربية المتحدة

في عام 1971 اجتمع حكام الإمارات ، واتفقوا على إنشاء دولة اتحادية في ذلك الوقت، كان عدد سكان الإمارات يقارب الـ 180 ألف نسمة، كما كانت هناك بعض الاختلافات بين الإمارات السبع، من حيث المساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية [27]، وفي 2 كانون الأول عام 1971 اتفق حكام على تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي مؤلفة من سبع إمارات واقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة العربية[28] ، تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع "إمارات" هي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القويين ورأس الخيمة والفجيرة [29]

الفرع الثاني : الموقع و التضاريس وتعداد السكان

تقع الإمارات العربية المتحدة في غرب آسيا على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ممتدة بين خطي عرض بين 22 و26,5 درجة شمالاً وخطي طول 51 و56,5 شرق خط غرينتش. يحد دولة الإمارات شمالاً الخليج العربي، وشرقاً خليج عمان وسلطنة عمان، وتحدها جنوباً المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وغرباً دولة قطر و المملكة العربية السعودية، يبلغ طول الحدود البرية مع الدول المجاورة 876 كم، 457 مع المملكة السعوديّة و410 مع سلطنة عمان، إلى جانب حدود متنازع عليها مع قطر بطول 19 كم .يمتد ساحل الإمارات مسافة 644 كيلومتراً على الساحل الجنوبي من الخليج العربي، بادئًا من قاعدة شبه جزيرة قطر غربًا، وحتى رأس مسندم شرقًا. وجميع الإمارات السبعة تتقاسم شاطئ الخليج ما عدا إمارة الفجيرة التي تمتد سواحلها على خليج عمان بطول 90 كيلومتراً.

الطبيعة التضاريسية لمعظم أراضي الإمارات، هي صحارى تتخللها واحات، هي امتداد طبيعي لصحراء الربع الخالي السعودية، وتدعى أيضًا "المنطقة المنخفضة" وترتفع عن سطح البحر 300 مترًا فحسب، وهي

[27] المجلس الوطني للإعلام ، **الإمارات العربية المتحدة نظرة شاملة عن دولة من حيث النشأة ومراحل التطور بكافة مناحي الحياة** ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 ، ص : 8

[28]– كليكوفسكي ،لوتسكييفيتش ، **الإمارات العربية المتحدة** ، دار ميسل ، الإمارات العربية المتحدة ، سنة 1975 ، ص : 7

[29] الهيئة العامة للطيران الوطني ، **معلومات أساسية عن دولة الامارات العربية المتحدة** ، الأمارات العربية المتحدة ، تم الإطلاع عليه يوم 2018/05/05 ، على الساعة 02: 11 ، على الموقع : https://www.gcaa.gov.ae

غنية بالكثبان الرملية، والمسبخات وأكبرها سبخة مطي في الجزء الغربي من الإمارات، وتمتد نحو الجنوب بطول 120 كم مجتازة أراضي السعودية. السلاسل الجبلية تشكل القسم الثاني من طبيعة الإمارات الصحراوية، وأهمها: سلسلة الجبال الشمالية الموازية لخط ساحل عمان، وتصل أعلى قممها وهو جبل حفيت إلى 1200 مترًا فوق مستوى سطح البحر. القسم الثالث من تضاريس الإمارات هو القطاع الساحلي ذي الشواطئ الرملية ما عدا مناطق شمال فيرأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر. القطاع الساحلي يحوي أيضًا العديد من القباب الملحية التي تشكل جزرًا صغيرة في البحر وتلالاً على اليابسة، ويعتبر جبل الظنة الذي يبلغ ارتفاعه 99 مترًا، أحد هذه التمظهرات التضريسية.

قبالة الساحل تتبع للإمارات مئات من الجزر الصغيرة المتناثرة في الخليج، نحو 200 منها يتبع إمارة أبو ظبي وحدها، وأهمها :جزيرة صير بني ياس التي تحولت إلى واحة، ومحمية طبيعية للحيوانات والطيور؛ ومن الجزر الهامة التي تتبع إمارات أخرى جزيرة داس، وجزيرة أبو الأبيض بالشارقة، والجزيرة السينية بأم القيوين .أكبر ميناء طبيعي هو في دبي؛ وقد وسعت الدولة من موانئها البحرية، وأكبر الموانئ الصناعية المنشأة هما مينائي أبو ظبي والشارقة .الجزر العديدة التي تقابل ساحل الإمارات والشعاب المرجانية والرملية المتنقلة، تشكل خطرًا على حركة الملاحة البحرية في المنطقة الحيوية من الخليج، كما تسبب بقوة حركات المد والجزر والعواصف، وهو ما يؤدي إلى تعقيد حركة السفن [30].

أما من حيثُ يبلغ عدد سكان الإمارات العربية المُتّحدة ٩،٣٤٦مليون نسمة، 16.5٪ من المواطنين الإماراتيين، حيثُ يمثّل المغتربون قرابة 81% من إجمالي سكان البلاد.

- إمارة أبو ظبي حيثُ تقديرات السكان الأولية في إمارة أبو ظبي بلغت 3.1 مليون، وذلك بزيادة سنوية نسبتها 5.4% نسمة بينما بلغ عدد المواطنين 506,411 نسمة.

[30]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع 2018/04/11 ، على الساعة : 11.18، على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/

- إمارة دبي حيث بلغ عدد سكانها مليونين وثلاثة آلاف نسمة كأكبر إمارة تعداداً للسكان في الإتحاد الإماراتي منهم 214,000 مواطنين والباقي من الأجانب.
- إمارة الشارقة ويبلغ عدد سكانها 946,000 نسمة.
- إمارة راس الخيمة يبلغ تعداد سكانها حوالي 416,6 ألف نسمة.
- إمارة عجمان يبلغ عدد سكان إمارة عجمان حوالي 262,186 نسمة، منهم 42,186 ألف مواطن.
- أم القويين حيث بلغ عدد سكانها 49,159 نسمة.
- إمارة الفجيرة وتعداد سكانها 176,825[31]

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الإماراتي

بعد اكتشاف النفط عام 1958، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات.وتمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالمياً على الترتيب؛ إذ يُقدَّر احتياطي النفط لديها بـ 97.8 مليون برميل، أما احتياطي الغاز الطبيعي الإماراتي فيُقدَّر بـ 83.8 مليار متر مكعب، ويناهز 5 % من احتياطي الغاز في العالم. وقد قامت دولة الإمارات بتوظيف كم كبير من إيراداتها في بناء قطاعات تنموية حيوية، وبنية تحتية تساعد الدولة الاتحادية على البروز كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي، الجدول رقم يوضح المؤشرات اقتصادية وهي كمايلي [32] :

[31] مجلتي ، **عدد سكان الإمارات** ، الإمارات العربية المتحدة ، 2018 ، تم الإطلاع يوم : 2018/05/05 ، على الساعة : 11.35 ، على الموقع : https://www.mjlah.com

[32] حكومة الامارات، **عن دولة الامارات–الاقتصاد–**، أطلع عليه يوم 2016/05/21، على الساعة 17:30 ، http://government.ae/economy

الجدول رقم 13: مؤشرات اقتصادية 2000-2016

الإمارات	2000-2012	2013	2014	2015	2016	مقارنة بين 2015-2016
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	5	4.7	3.1	4	2.3	-1.7
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	217.5	388.6	402	370.3	375	4.7
فائض أو عجز كنسبة من الناتج	11.1	10.4	5	-2.1	-3.9	-1.8
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	12.5	19.1	10	3.3	1.1	-2.2
الدين الخارجي كنسبة من الناتج	32	44	48.3	60.1	60.1	-0.0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ،**الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018** ، العدد الرابع ، الكويت ، 216 ، أعداد مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول رقم انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2013 2014 ، مقارنة بسنوات 2000-2012 اذ بلغ في هذه السنوات نسبة 5% ، أما السنوات 2015 و 2016 فقد بلغ نسبة 1.7- % ، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ خلال السنوات 2000-2012 نسبة 217.5 مليار دولار مقارنة بالسنوات 2013 ، 2014 حيث ارتفع على التوالي 388.6 مليار دولار ، 402 مليار ، أما السنوات 2015 و2016 فقد بلغت نسبة 4.7 مليار دولار، اما بالنسبة للفائض و العجز بنسبة للناتج فقد سجلت في السنوات 2000-2012 نسبة 11.1 %مقارنة بالسنوات 2013-2014 إذا انخفضت على التوالي 10.4 %، 5% أما السنوات 2015- 2016 فقد سجلت عجزا قد ب 1.8- %واما الحساب الجاري كنسبة من الناتج فقد بلغ في السنوات 2000-2012 نسبة 12.5% اما السنوات 2013 و 2014 فكان الميزان التجاري في حالة تذبذب اذ بلغ على التوالي 19.1 %و 10% أما السنوات 2015 و 2016 فقد بلغ نسبة 2.2- %أما نسبة الدين الخارجي كنسبة للناتج فقد سجلت في السنوات 2000-2012 نسبة 32 اما السنوات 2013 و 2014 فقد ارتفع الدين الخارجي على التوالي بنسبة 44% ، 48.3% أما السنوات 2015 و 2016 فقد بلغت 60.1%

المطلب الثالث : مساهمة القطاع وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بالنسبة للوضع في الإمارات، فبفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط. ان اقتصاد الإمارات الأقل تأثرا بين دول المجلس بهذا الانخفاض. حيث تمتلك الدولة 5.8 % من احتياطيات النفط العالمية، وتمثل عائداتها النفطية 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و20% من إجمالي عائدات التصدير لذلك، وفيما يرخي النفط بظلال هيمنته على سوق الإمارات، يمكن أن يعزى النمو المطرد إلى الاستهلاك الخاص والاستثمارات الحكومية

في قطاعات مثل السياحة والتجزئة والمواد الغذائية والمشروبات ، كما أن الدولة تنفذ مشروعات كبرى في مجالات البنية التحتية والسياحة والبناء والتشييد والقطاع المالي والجدول

التالي يمثل مساهمة القطاع غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي[33].

الشكل رقم 8 : تصاعد مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي

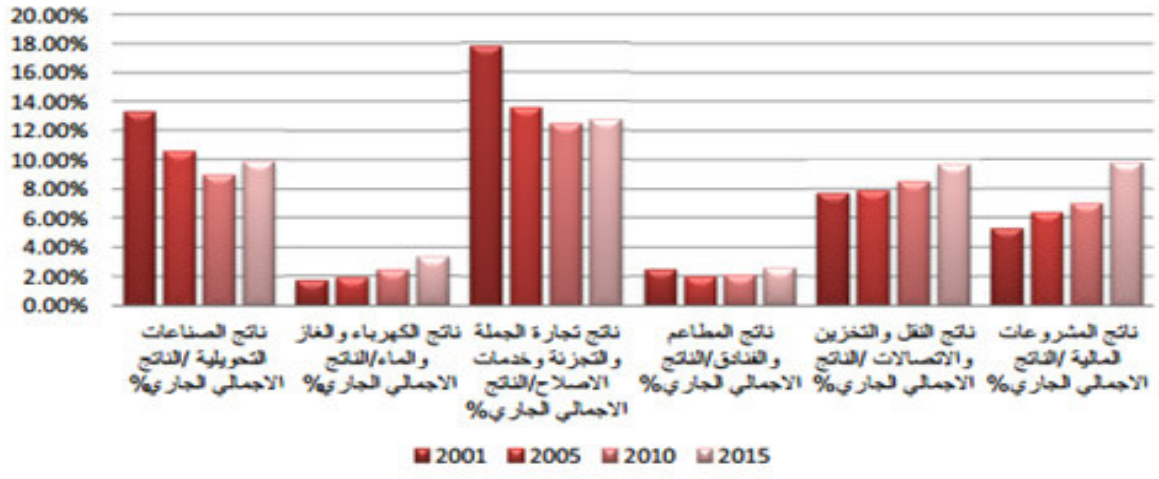

المصدر : الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد ، **دراسة اقتصادية مؤشرات ايجابية وريادة عالمية** ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 ، ص : 14

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الإجمالي الجاري للصناعات التحويلية قد بلغ في السنة 2001 نسبة 13 % أما سنة 2005 فقد انخفض إلى 11 % أما سنة 2010 فقد انخفض ناتج الصناعات التحويلية نسبة 9% أما سنة 2015 فقد بلغ 10%أما ناتج الكهرباء و الغاز والماء فقد بلغ سنة 2001 نسبة 1.5 % أما سنة 2005 فقد بلغ 2 % أما سنة 2010 و 2015 فقد بلغ على التوالي نسبة 2.2% و 3 % أما بالنسبة لتجارة الجملة و التجزئة و خدمات الإصلاح ففي سنة 2001 فبلغت نسبة تجارة الجملة و التجزئة و خدمات الإصلاح نسبة حوالي 17.5 %، أما سنة 2005 فقد بلغت حوالي 13.5% أما سنة 2010 فقد بلغت حوالي 11.5 % أما سنة 2015 فقد بلغت 12.5% أما ناتج المطاعم و الفنادق فقد بلغ سنة 2001 نسبة 17.5% أما سنة 2005 فقد انخفض إلى 13.5% أما سنة 2010 فقد انخفض حوالي 11.5% أما سنة 2015 فقد

[33] نيفين حسين ، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي** ، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد ، الربع الثالث من عام 2016، ص ص ،17.16

كانت حوالي 12.5% أما ناتج النقل و التخزين والاتصالات فقد بلغ سنة 2001 نسبة 5.9 % و سنة 2005 فقد بلغت نسبة 6% أما سنة 2010 فقد بلغت 6.2 % أما سنة 2015 فقد ارتفعت حوالي 8.5% أما ناتج المشروعات المالية فقد بلغ سنة 2001 حوالي 5.5% ، أما سنة 2005 فقد بلغ حوالي 6.1% أما سنة 2010 فقد بلغت نسبة 6.3% أما سنة 2015 فقد ارتفع الى حوالي 9% من الناتج الإجمالي الجاري .

المطلب الرابع : التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

و من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بين 4 و 5 في المائة في الفترة من 2017 إلى 2020 من حوالي 3 في المائة في عام 2016. تستند التوقعات الاقتصادية وافتراضات النمو على صادرات النفط الحالية في الإمارات والتي تدور حول متوسط سعر النفط البالغ 37 دولارفي عام 2016. وكذلك من التوقع زيادة معدل النمو السنوي بنسبة 10% بحلول عام 2020[34]

- حيث سيخفف التحسُّن المتوقع لأسعار النفط وأثاره الإيجابية على الثقة والأوضاع المالية من آثار ضبط أوضاع المالية العامة
- ستتسارع وتيرة تنفيذ المشروعات العملاقة قبل استضافة دبي معرض إكسبو 2020، الذي يتوقع أن يجتذب الكثير من الزوار، ويؤدي إلى تعزيز الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات ومن المتوقع أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي في 2018، وأن يواصل التحسن في الأمد المتوسط. ومن غير المتوقع أن تُؤثِّر ضريبة القيمة المضافة تأثيرا سلبيا على النمو بدرجة كبيرة، لكنها ستؤدي إلى زيادة العائدات بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي[35]

[34] UAE ECONOMIC OUTLOOK POSITIVE 2017 – 2020 ،Viewed on :01/05/2018، on the site : http://researchkonnection.com

[35] الإمارات العربية المتحدة الأفاق الاقتصادية 2017 ، تم الاطلاع عليه يوم 01/05/201، على الساعة : 11.22 ، على الموقع : http://www.albankaldawli.org

الجدول رقم 41 : التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018-2020

نظرة عامة	القيمة الفعلية	الربيع الأول 2018	الربيع الثاني 2018	الربيع الثالث 2018	الربيع الرابع 2018	2020	
معدل البطالة	3.69	4.8	4.8	3.6	4.8	4.9	بالمئة
معدل التضخم	1.70	2.3	3.1	3.3	3.3	3.4	بالمئة
سعر الفائدة	2.00	2.25	2.25	2.25	2.5	3	بالمئة
الميزان التجاري	250900.00	350000	350000	250978	350000	580000	درهم إماراتي
نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	19.10	20.6	20.6	17.9	20.6	22.32	بالمئة

Source : trading economics ،**United Arab Emirates - Economic Forecasts - 2018-2020 Outlook** ، Day : 07/05/2018 ،on the site :

https://tradingeconomics.com

نلاحظ أن معدل البطالة في الإمارات العربية المتحدة في ازدياد مستمر اذ من المتوقع في عام 2020 يبلغ 4.9 % ، أنا بالنسبة لمعدل التضخم فهو بالمثل في ارتفاع مستمر ومن المتوقع في سنة 2020 أن يبلغ3.4%

، أما الميزان التجاري فهو نلاحظ تحسن ملحوظ اذ من المتوقع في سنة 2020 أن يبلغ 580000 درهم إماراتي، أما نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي فمن المتوقع في سنة 2020 أن تبلغ 22.32%

الفرع الأول : الترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير المؤسسات الدولية 2012-2016 [36]

- في تقرير التنافسية العالمي للعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حلت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة 17 عالميا لتحافظ على مكانتها بين أفضل 20 اقتصادا عالمى ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصاديات المبنية على الابتكار بالعالم التي تشمل أقوى الاقتصاديات مثل سويسرا وألمانيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأميركية وذلك بعد أن كانت المرتبة 24 بتقرير العام 2013 على أساس قدرتها على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها إلى جانب سلسلة من مؤشرات الأداء التي تقيس قدرة الدول على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار والعمل والابتكار، وأداء الدول في قطاعات حيوية مثل الاقتصاد والصحة والتعليم وحجم الأسواق والبحث والتطوير ، وفي تقرير الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية للعام 2015 ، تقدمت الدولة إلى المرتبة 12عالميا في بعد أن كانت تحتل المرتبة المرتبة 16 بالعام 2012 ، وفي تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالعام 2015 / 2014 ، ارتفع ترتيب الدولة إلى المرتبة 24 عالميا بعد أن كانت تحتل المرتبة 28 بتقرير عام 2013/2014 والمرتبة 30 بتقرير العام 2013/2012 ؛

- وفي تقرير " سهولة ممارسة الأعمال " الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية للعام 2015 / 2014 ارتقت الدولة إلى المرتبة الأولى عربيا و22 عالميا بعد ان كانت بالمرتبة 33 عام 2012، وكان خلف هذا الانجاز الجهود المتواصلة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الأعمال التي قامت بها الدولة

[36] أحمد ماجد ، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد ، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية** ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 ، ص : 35 إلى 37

والتي صنعها التقرير ضمن أفضل 10 دول عالميا في آداء تحسينات الممارسة أنشطة الأعمال ورأس المال البشري والبحوث ، والتعليم العالي والبحث والتطوير ، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية العامة والاستدامة البيئية ، وتطوير الأعمال التجارية ، والعاملون من ذوي المعرفة ، وروابط الابتكار والاستيعاب المعرفي ؛

– وفي مؤشر السعادة والرضا بين الشعوب الصادر عن الأمم المتحدة حلت الدولة في المركز الأول عربيا و 14 عالميا للعام 2014/ 2013 بعد أن كانت في المركز 17عالميا والأول عربيا في ذات التقرير للعام 2013/ 2012 ؛

– وضمن مؤشر " مدركات الفساد " للعام 2015 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في يناير 2016 ، صعدت الإمارات إلى المرتبة 23 عالميا ضمن أكثر بلدان العالم شفافية والأفضل على مستوى مكافحة ممارسات الفساد ، مقارنة مع المرتبة 25 في تقرير المنظمة للعام 2014، وجاء تقدم الدولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2015 امتدادا لمسيرتها على مدى الأعوام الماضية ، التي قفزت خلالها أكثر من 14 درجة منذ انضمامها للمؤشر للمرة الأولى عام 2003، عندما حلت الإمارات آنذاك في المركز 37 عالميا، بالمشاركة مع ماليزيا ، ثم صعدت إلى المرتبة 30 في العام 2004. لقد كشفت تلك الانجازات غير المسبوقة للدولة عن مدى ما تتمتع به من امكانيات هائلة وقدرات وطاقات إيجابية على سلم التنافسية العالمية تؤهلها المزاحمة الاقتصاديات العالمية المتقدمة على عرش التنافسية والانضمام إلى قائمة أفضل 10 اقتصاديات في العالم بحلول العام 2021 لتوج بذلك مسيرتها في الإنجازات والنجاحات ، حيث حلت بين أفضل 20 دولة في العالم خلال العام 2014 في تسعة تقارير عالمية للتنافسية من بين 12 تقريرا رئيسيا تصدر سنويا عن المؤسسات الدولية بحسب تقرير حصاد التنافسية الصادر عن مجلس الإمارات للتنافسية الصادر عام 2015 ؛

– وفي تقرير "تكنولوجيا المعلومات العالمي" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالعام 2015 واصلت الدولة تقدمها في تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقفزت إلى المرتبة 23 عالميا بعد أن كانت

بالمركز 24 عالميا في تقرير عام 2014 متقدمة بذلك سبعة مراكز عن تصنيف العام 2012 الذي حققت فيه الدولة المرتبة 30 عالميا في عام 2004 .

المبحث الثالث : سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

الحكمة والرشادة التي وظفت بها الدولة معظم إيراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة ، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما وساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي وانعكست على التطور الإيجابي لكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها وتحقيق قفزات ايجابية هائلة ومعدلات نمو قياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة ، وجاء هذا التطور الايجابي نتيجة تفعيل الدولة لسياسة تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة النمو مثل الصناعة والسياحة والتجارة والنقل والتخزين والاتصالات والطاقة والقطاع المالي والبنية التحية المادية والتشريعية المتقدمة التي ساعدت على زيادة الاستمارات الداخلية والخارجية ، من خلال هذا المبحث سنتطرق الى أربع مطالب وهي كيفية مساهمة القطاعات السياحة ،الزراعة ، الخدمات ، التجارة الخارجية والصناعة التحويلية وكذلك كيفية مساهمة قطاع الطاقة في سياسة التنويع الاقتصادي

المطلب الأول : مساهمة قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكا مع القطاعات الأخرى ، لذا فإن ازدهاره ينعكس على مستويات أداء تلك القطاعات ، ومن ثم الاقتصاد ككل ، فبجانب الأنشطة الرئيسية كالفنادق والمطاعم ، فإن هناك قطاعات أخرى مرتبطة به مثل قطاع النقل والاتصالات، وقطاع المؤسسات المالية ، وقطاع التجارة ، والأنشطة الثقافية والترفيهية والصناعات اليدوية ، وخدمات النظافة وحماية البيئة

تطورت السياحة في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية على نحو، أصبحت الدولة مقصد للسياحة الإقليمية والدولية وبعد أن كانت تقتصر على أشهر معدودة خلال فترتي الشتاء والربيع ، فإنها امتدت خلال السنة كلها وذلك بفضل تنوع المنتج السياحي والأنشطة الجاذبة للزائرين وحملات التسوق الكثيرة.

تعمل في قطاع السياحة بالدولة عدة مؤسسات وهيئات حكومية ، من أهمها هيئة أبو ظبي للسباحة ، وشركة التطوير والاستثمار السياحي بابوظي ، وشركة أبو ظبي الوطنية للفنادق ، ودائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي ، وهيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة ، ومكتب الفجيرة السياحي ، ودائرة السياحة برأس الخيمة .

وتجدر الإشارة إلى أهمية تكامل أنشطة المؤسسات السياحية في دولة الإمارات من خلال إنشاء مجلس أعلى للسياحة على مستوى الدولة للعمل من خلال فكر سياحي واحد وخطة واحدة وبرامج تنفيذية يشرف عليها المجلس الأعلى من خلال مجالس ترويج السياحة في الإمارات[37].

في عام 2016، بلغت نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات 68.5 مليار درهم (18.7 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 5.2 %من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع نمو القطاع بنسبة 3.2 %في 2017، وأن ترتفع بنسبة 5.1 %سنوياً من 2017 إلى 2027 لتصل إلى 116.1 مليار درهم (31.6 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 5.4 %من إجمالي الناتج المحلي في عام 2027، أما نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة فبلغت 159.1 مليار درهم (43.3 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 12.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة النمو المتوقعة 2.9 في المئة في عام 2017، وأن ترتفع بنسبة 4.9 في المئة سنوياً لتصل إلى 264.5 مليار درهم (72 مليار دولار أمريكي)، أي ما يمثل 12.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027.

[37] الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010** ، 2012 ، أبوظبي ، ص : 73

ويوفر القطاع بشكل مباشر 317,500 فرصة عمل في الدولة، أي ما يعادل 5.4٪ من إجمالي الوظائف. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 2.3 %عام 2017، وينمو من ثم بنسبة 2.4 %سنوياً ليوفر 410,000 وظيفة، أي ما يعادل 5.9 %من مجموع الوظائف في 2027

كما بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة في توفير الوظائف، بما في ذلك الوظائف التي يدعمها القطاع بشكل غير مباشر 10.4% من إجمالي الفرص الوظيفية التي بلغت 617,500 وظيفة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 1.8 %عام 2017 ليوفر 628,500 وظيفة، وأن يزداد بنسبة 2 %سنوياً ليوفر 770,000 وظيفة في عام 2027، أي ما يعادل 11.1 %من مجموع الوظائف ، أما قيمة استثمارات القطاع فتبلغ 26.2 مليار درهم (7.1 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 7٪ من إجمالي استثمارات الدولة. وتبلغ نسبة الزيادة المتوقعة 11 %سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة، لتصل إلى 74.5 مليار درهم (20.3 مليار دولار أمريكي) عام 2027، أي ما يعادل 11.2 %من إجمالي الاستثمارات

[38] كما هو موضح في الشكل رقم .

الشكل رقم 9 : مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : مجلس السياحة العالمية ، **رسالة حول السياحة والسفر** ، تم الإطلاع عليه يوم 2018/05/08 على الساعة : 1.11 ، على الموقع : http://openletter.unwto.org/ar

نلاحظ من خلال الشكل أن منذ عام 2007 الى غاية 2010 قطاع السياحة والسفر في تزايد مستمر ثم انخفض في عام 2011 ثم عاد وارتفع في عام 2012 وقد بلغ إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5.3% في عام 2016 بلغ نسبة5.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني :مساهمة قطاع الزراعة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

أولا : الزراعة في الإمارات العربية المتحدة

كانت الزراعة في الإمارات قبل تكوين الإتحاد زراعة معاشية تقوم على الواحات المنتشرة في ربوعها، وقد كانت ترزح تحت نقص المياه وصعوبة المناخ الصحراوي المسيطر على أغلب الفصول ، لكن هذا لم يمنع

[38] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، **مساهمة قطاع السفر والسياحة في الاقتصاد** ، ، اطلع عليه يوم 19-04-2018 ، على الساعة : 12.49 ، على الموقع : http://govermment.ae/economy

الإماراتيين الأوائل من زراعة بعض الخضار والغلال باستعمال المياه المتوفرة بندرة، حيث تم توظيف السواقي الترابية لسقاية النخل والمزروعات التي يتم استنباتها تحته، على غرار الواحات التي تشتهر بها إمارة الشارقة اليوم، والتي كانت تمثل ولا تزال المصدر الأول للخضر والغلال في المنطقة ، إلا أن الزراعة كانت تعتمد بالأساس على صبر الفلاحين وعملهم الدؤوب في نقل الماء، فقد كانت بعض الزراعات الموسمية تُسقى من الآبار بالدلو ودون سواق ترابية للحفاظ على الماء ،و أصبح العلم ركيزة أساسية في تحقيق التطور الزراعي المنشود، وقد سخرت الإمارات العربية المتحدة مراكز بحث وأخصائيين في المجال كما استقدمت كفاءات عالمية للنهوض بمستويات الإنتاج وجودته، على غرار مراكز البحث في العين وكلباء، فتم نشر الوعي بين الفلاحين في إتباع الإرشادات التي تقدمها لهم المخابر لتقديم إنتاج يضمن قدرة تنافسية عالية في السوق العالمية ، وتم في هذه المخابر تجربة أكثر من 30 صنفا من بذور الشعير والقمح لدراسة قدرتها على التأقلم مع المناخ الإماراتي وتحديد حاجيات كل صنف من المياه والمكملات السمادية، كما تمت دراسة وتعميم آلة تلقيح النخل في خطوة هامة لمكننة إنتاج التمور في الإمارات [39].

1- أهم المشاريع الزراعية

أهم المشاريع الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ترفع مستوى الإنسان ومعيشته هي [40] :

- مشروع جزيرة صير بني ياس، المعروفة بأنها جنة الحياة الفطرية في الإمارات العربية المتحدة، وتم فيها زراعة أشجار القرم على شواطئها بالطرق العلمية الحديثة ؛
- إنشاء 60 مزرعة في مدينتي المرفأ، وغياثي في عام 1984 وتوزيعها على المواطنين ؛

[39] زوم الإمارات ، **تقرير حول الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، تم الإطلاع عليه يوم : 2018/05/08 على الساعة : 1.41 ، على الموقع : http://www.uaezoom.com/about-uae

[40] أسامة محمد سلام ، **البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة: مؤشر أمن الماء والغذاء** ، دار النشر شركة بريطانية ، **لندن** ، **2016** ، ص ص 117.116:

- مشروع الحزام الأخضر، الذي يربط بين ليوا ومدينة زايد وتنمية مزارع النخيل والخضروات في محضر المزرعة في ليوا، وحفر الآبار الجوفية وتطويرها لتوفير الري الدائم لمزارع المنطقة، وتوزيع 65 مزرعة في ليوا على المواطنين ؛

- مشروع زراعة غابات السدر، والسلم، والسمر، والغاف، حتى بلغت نحو 5 مليون شجرة بهدف توفير مصدر غذاء دائم للحيوانات البرية، وجذب أصناف الطيور المهاجرة، وتكاثرها، والعمل على الحد من زحف الرمال، وتخفيف حدة الرياح، وتلطيف الجو، كما تعمل على زيادة تغذية النحل ؛

- مشاريع إقامة الحدائق العامة والخاصة، بدأت في أبو ظبي على طريق أبو ظبي – العين، ثم توسعت إلى أن شملت كل إمارات الدولة؛

- مشاريع زراعة الفاكهة مثل: مشاريع مزارع مدينة زايد للفاكهة، ومنطقة ليوا للتمور مشروع إقامة مركز رئيس لتسويق الخضروات في مدينة زايد في أبو ظبي عام 1986م، ثم تلته مراكز أخرى انتشرت في أرجاء البلاد ؛

- مشاريع إقامة مصانع التعليب لتصنيع الخضروات بدأ إنتاجها عام 1987م، مثل مشروع مصنع العين التعليب وتصنيع الخضروات، ومصنع في المنطقة الغربية، لتعليب الخضروات، ومصنع المرفأ لتعليب الخضروات والتمور ؛

- مشروع تطوير الدراسات المتعلقة بالزراعة المحلية ؛

- مشروع زراعة الأشجار المقاومة للملوحة، مثل شجر الغاف شجرة نخيل، إضافة إلى أعداد كبيرة من أشجار الموالح، ومزرعة لأسماك البلطي القيلية، أما في جزيرة صير بني ياس، التي تحولت إلى مزرعة ضخمة ومحمية طبيعية للحياة البرية، فقد ازدهرت فيها زراعة جميع أنواع الفواكه مثل: التفاح، والكمثرى، والأناناس، والفراولة، والموز، بالإضافة إلى الزيتون، والبن؛

- مشاريع الأسواق الكبرى لتسويق المزروعات في الدولة، مثل: سوق العين، وسوق دبي، وغيرها.

ومازالت المشاريع تتوالى في كل ما من شأنه تطوير الزراعة .

2- مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية

بلغت كمية واردات الدولة لبعض السلع الزراعية12.8 مليون طن عام 2014 مقابل 11.9 مليون طن عام 2013، بزيادة بلغت 7.8% وكانت الزيادة واضحة في كمية منتجات الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة الزيادة 49%، في حين كان الأقل نموا في واردات المنتجات النباتية حيث ازدادت بنسبة 4% بالكمية والقيمة على حد سواء أما فيما يتعلق بقيمة الواردات فقد ازدادت بنسبة مقدارها % 27 مقارنة بعام 2013. أما الصادرات لبعض السلع الزراعية فقد بلغت كميتها 1.56 مليون طن عام 2014، مقابل1.3 مليون طن عام 2013، أي بزيادة 20%، مما يشير إلى نمو جيد للصادرات بين عامي 2013 و2014، وقد كانت الزيادة واضحة في كمية الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة أكثر من % 25، أما قيمة هذه الصادرات من هذه السلع، فقد بلغت نسبة الزيادة 20% مقارنة بعام 2013 وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من الدولة من بعض السلع الزراعية قد شهد تراجعا عام 2014 حيث بلغت 1.5 مليون طن مقابل 1.60 مليون طن عام 2013، أي بانخفاض مقداره 6.42%، أما قيمة المعاد تصديره من هذه السلع فقد بلغت 2. 7 مليار درهم عام 2014، مقابل 5.9 مليار درهم عام 2013، بارتفاع مقداره 22%، وكانت الزيادة واضحة في المنتجات الغذائية حيث تضاعفت كميات المعاد تصديرها خلال عام 2014 وبنسبة 101%، بينما ازدادت قيمة المعاد تصديره من نفس المجموعة بنسبة 20%[41]

[41]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ، **التقرير الإحصائي السنوي 2015 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية** ، 2016 ، ص : 62

المطلب الثالث : مساهمة قطاع النقل و التخزين والاتصالات في التنويع الاقتصادي بالإمارات

يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة ، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقطاع خلال الفترة 2001 – 2015 نحو

11.4% ، وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 7.7% عام 2001 إلى 9.7 %عام 2015 ، وتأتي الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحصلت على تصنيفات متقدمة بالتقارير العالمية المعنية الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين ، وتعمل بالدولة خمسة مؤسسات وطنية " اتصالات – دو – نداء – الياه سات – المنطقة الإعلامية "، تتميز بأحدث التقنيات بقطاع الاتصالات والمعلومات ، وعززت الدولة من خلال تلك الشركات تواجدها وأقامت علاقات شراكة مع العديد من المؤسسات العالمية والإقليمية بالشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ، كما تم تفعيل الحكومة الذكية وإطلاق أول قمر صناعي إماراتي "دبي سات1 "، ويوضح الجدول التالي التطورات والانجازات المهمة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالدولة[42]

[42] -أحمد ماجد و ندى الهاشمي ، مرجع سابق ، ص: 22

الجدول رقم 15 : مؤشرات ومتغيرات قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات 2014 – 2017

بيان	2014	2015	2016	يوليو 2017
عدد خطوط الهاتف الثابت	2,103,036	2,258,646	2,285,809	2,288,603
الهاتف الثابت لكل 100/ نسمة	24.9	26.4	26.4	26.2
الاشتراكات الفعالة للهاتف المتحرك	16,819,024	17,942,560	19,905,093	19,752,473
الهاتف المتحرك لكل 100 نسمة	199.3	209.9	229.8	226.4
اشتراكات الانترنت	1,090,293	1,235,312	1,297,617	1,315,631,
اشتراكات الانترنت عبر خط الهاتف	380	1,254	313	249
اشتراكات انترنت النطاق العريض	1,089,913	1,234,058	1,297,304	1,315,382
اشتراكات انترنت النطاق العريض/ 100نسمة	12.91	14.43	14.98	15.1

المصدر : أحمد ماجد و ندى الهاشمي ،الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد ، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية** ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 ، ص :22

في عام يوليو 2017 ارتفعت نسبة عدد خطوط الهاتف الثابت الى 2.288603مقارنة ب سنة 2014 اذ بلغت 2.103.036 أما بالنسبة الاشتراكات الفعالة للهاتف المتحرك بلغت عام 2014 16.189.024 مقارنة بسنة 2017 اذ ارتفعت الى 19.725.473 وقد بلغت كذلك اشتراكات الانترنت سنة 2014 1090.293 مقارنة بسنة 2017 اذ ارتفعت الى 1315.631 و بنسبة الى اشتراكات انترنت النطاق العريض بلغت سنة 2014 نسبت 1089.913وفي سنة 2017 ارتفعت الى 1315.382 ، كما كان التطورات والانجازات بمجال النقل والخدمات اللوجستية دورها في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي ، ومن أهم تلك التطورات ما يلي[43]:

- إنشاء مترو دبي في العام 2009 ؛
- تعميم أسطول النقل الجماعي بإمارات الدولة ؛
- الشروع في إنشاء مطار آل مكتوم الدولي ؛

[43] أحمد ماجد ، ندى الهاشمي ، نفس المرجع ، ص ص : 24.23

- الشروع في إنشاء مطار الفجيرة الدولي ؛
- تطوير قطاع الطيران المدني وتوسعة وتطوير وتحديث المطارات وأهمها مطار أبو ظبي الدولي ؛ وزيادة طاقة مناولة الحاويات بموانى الإمارات الشمالية لاستيعاب النمو في حركة التجارة والسفر والسياحة ؛
- تطوير القدرات الإدارية العالمية المتميزة في مجال الموانى والخدمات الأمر الذي أهل موانئ دبي العالمية لزيادة صادرات الدولة الخدمية وإدارة عدد من الموانى بدول أخر؛
- افتتاح سيناء ومدينة خليفة الصناعية بالطويلة في ديسمبر العام 2012 كما سيعزز من فرص نمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمستقبل مشروعين على جانب كبير الأهمية وهما ؛

❖ ربط إمارات وعدن الدولة بشبكة الاتحاد القطارات بخط سكة حديد طوله 1200 كيلومتر؛

❖ شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تربط الدولة بالمملكة العربية السعودية من خلال فوكر الغويفات غربا ، وسلطنة عمان عمر مدينة العين شرقا ، وستشكل شبكة السكك الحديدية بالدولة جزءا مهما من الشبكة السكك الحديدية المزمع إنشاؤها الدول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الرابع : مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في التنويع الاقتصادي

استهلاك الطاقة الكهربية بدولة الإمارات يعد من بين الأعلى عالميا إذ يصل استهلاك الفرد طبقا للتقارير والدراسات ما بين 20–30 كيلو واط ساعة كهرباء يوميا، فيما تتراوح المعدلات العالمية بين 7–15 كيلو واط ساعة ، ومتوقع ازدياد الطلب على الطاقة مستقبلا مع تزايد عدد السكان ومتطلبات التنمية، ومتوقع أن يتجاوز الطلب المحلي على الكهرباء 40000 ميجاوات عام 2020 بنمو سنوي يصل إلى 9% ، كما تم التوصل إلى أن كميات الغاز الطبيعي الذي يولد نحو 97% من إنتاج الكهرباء لا تلبي سوى 20000 – 25000 ميجاوات من الاحتياجات المستقبلية كحد أقصى ، وأن استخدام النفط والفحم لانتاج الكهرباء تمثل خيارات متاحة إلا أن

لها أثار سلبية بيئيا، كما أن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية تمثل خيارات منافسة تجاريا وواعدة بيئيا لتحقيق أمن الدولة ومتطلباتها من الطاقة، وفي هذا الشأن اتخذت الدولة عدد من المبادرات الابتكارية منها ما يلي:

- _شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر "تأسست عام 2006 كشركة تابعة لشركة "مبادلة" المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي وتركز "مصدر" في عملها على تطوير مشاريع الطاقة النظيفة، والتطوير العمراني المُستدام، وتعزيز الأثر الصديق للبيئة كمنهجية للعيش والمستقبل، إضافة إلى تحديد مسار للتصدي للتحديات في هذا المجال وتلتزم شركة مصدر باستثمار أكثر من 1.7 مليار دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة وتساهم مشاريعها بتوفير نحو 1 ميجاواط من الطاقة النظيفة ، في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها وتشمل مشاريع مصدر في دولة الإمارات على :

✓ محطة شمس 1 للطاقة المركزة باستطاعة 100ميجاواط والتي تعد مشروعا مشترك بين مصدر وتوتال وتعتمد المحطة الغربية لإمارة أبوظبي

✓ محطة الطاقة الكهروضوئية بقدرة 10 ميجاواط في مدينة "مصدر" بأبوظبي

✓ الألواح الكهروضوئية المركبة على السطح بقدرة 1 ميجاواط في مدينة "مصدر"

✓ مشاريع التقاط وتخزين الكربون في دولة الإمارات، والتي تسعى من خلالها إلى إضفاء قيمة مجزية على الاقتصاد الوطني، والحد من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن المصانع.

على الصعيد العالمي، تشارك "مصدر للطاقة النظيفة" بتطوير عدد من أبرز مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق المرافق الخدمية بما فيها "توريسول"، المشروع المشترك بين "مصدر" ومجموعة "سينير" لبناء وتشغيل

محطات لتوليد الطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا باستطاعة 120 ميجاواط؛وكذلك مشروع "مصفوفة لندن" لتوليد طاقة الرياح البحرية باستطاعة 650 ميجاواط عند مصب "نهر التايمز[44]."

- محطة "شمس1" واحدة من أكبر مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية المركزة، ويهدف المشروع لتوفير 7بالمئة من احتياجات إمارة أبو ظبي من الطاقة المتجددة و تمتد محطة "شمس 1" على مساحة 2,5 كيلومتر مربع بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 ميغاواط، ضمن حقل شمسي مؤلف من 768 مصفوفة من عاكسات القطع المكافئ لتجميع الطاقة الشمسية، وتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة والمتجددة وتقوم المحطة بتوليد الطاقة الكهربائية من حرارة الشمس وليس ضوء الشمس، خلافاً لتكنولوجيا الألواح الكهروضوئية الشمسية. وهي تعتمد في آلية تشغيلها على نظم المجمعات الشمسية المكونة من مرايا خاصة على شكل قطع مكافئ، تقوم بتجميع وتركيز أشعة الشمس على أنبوب مركزي ينقل الحرارة إلى مواقع تسخين، والتي تعمل على توليد البخار الذي يشغل التوربينات التقليدية لتوليد الكهرباء وستساهم المحطة في تنويع مصادر الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتقليل البصمة الكربونية للدولة؛ وتفادي إطلاق 175 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون، أي ما يعادل زراعة 1,5 مليون شجرة أو إزالة 15 ألف سيارة من طرقات أبو ظبي. وستكفي الطاقة المنتجة من المحطة لتزويد أكثر من 20 ألف منزل في أبو ظبي باحتياجاتها الشاملة للكهرباء على مدار العام[45].

مما سبق نستنتج أن الإمارات العربية المتحدة قامت بخطوات سباقة لضمان استقرار اقتصادها وذلك من خلال تنويع مصادر دخلها ، حيث أثبت الاقتصاد الإماراتي بأنه من الاقتصاديات القوية والواعدة إقليميا وعالميا ، حيث أكدت المعطيات و المؤشرات على ثبات الاقتصاد الإماراتي وتطوره وكل ذلك نتيجة عوامل يأتي على

[44] مصدر للطاقة النظيفة ، **حول مصدر** ، على الموقع : ، تم الاطلاع عليه 2018/04/23 ، على الساعة 22.27 ، http://masdar.ae/ar

[45] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق

رئسها الاعتماد على التنويع الاقتصادي ، الاستقرار الأمني والسياسي الى جانب البنية التحتية المتطورة و القوانين والتشريعات المرنة التي ساعدت على نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة .

المبحث الرابع : إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي لأفاق 2117

لدولة الإمارات رؤى إستراتيجية واضحة، وخريطة طريق مُحددة لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام، وضمان بناء مستقبل راسخ لأجيالها بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية، وسنستعرض في هذا المبحث عدة محطات تلخص الإنجازات والأهداف التي تعمل دولة الإمارات على تحقيقها على المدى القريب والبعيد وعلى هذا قسمنا المبحث إلى أربع مطالب ، المطلب الأول هي إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة من 2017–2020 ، المطلب الثاني إستراتجية الإمارات العربية المتحدة من 2020–2021 ، المطلب الثالث إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة من 2021–2030 أما المطلب الرابع فكان حول إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة من 2030–2117 .

المطلب الأول : إستراتجية الإمارات العربية المتحدة 2017–2020

بحلول عام 2020 تكون دولة الإمارات قد أنجزت إستراتيجية التعليم 2020، وإستراتيجية دبي للسياحة 2020، ومشروع مسار 2020. وفي ذلك العام سوف تنتهي الدولة كذلك من بناء برج خور دبي، أطول برج في العالم وتستضيف معرض اكسبو 2020.

الفرع الأول : معرض اكسبو 2020

سيكون اكسبو 2020 دبي أول اكسبو دولي يقام في منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا وجنوب أسيا ويستخدم اكسبو 2020 منطقة يقترب مجموع تعدادها السكاني من 3 مليار نسمة ، وإجمالي إنتاج محلي يزيد على 7.4

تريليون دولار أمريكي . سيكون اكسبو 2020 أول اكسبو قريب من منطقة لم يتح لسكانها حضور اكسبو من قبل وهذا سيحدث تغييرا فوريا ومستمرا على المنطقة بأكملها [46]

تتمتع دبي بتاريخ حافلة في مجال التواصل والأفكار الرائدة الجديدة، وهو ما ستكرسه من خلال معرض "إكسبو الدولي 2020" في دبي، والذي تشير التوقعات إلى استقطابه نحو 25 مليون زائر يتوافد 70% منهم من خارج الدولة، مما يجعله الحدث الأكثر عالميةً في تاريخ معارض "إكسبو"،يشكل المعرض منصة استثنائية تتيح للمجتمع العالمي التعاون معاً لاكتشاف الحلول المبتكرة والرائدة للمواضيع الفرعية الثلاثة التي تم تحديدها كعوامل رئيسة للتنمية العالمية اختارت دولة الإمارات شعار " تواصل العقول.. وصنع المستقبل"عنوانا لحملة استضافة "معرض اكسبو الدولي 2020" في دبي[47]

الفرع الثاني : رؤية دبي السياحة 2020

تجسد رؤية دبي السياحية 2020 خارطة طريق إستراتيجية تحمل هدفًا رئيسيًا يتمثل في استقطاب 20 مليون زائر بحلول عام 2020، وهو ضعف العدد الذي تم استقباله في عام 2012. تمت الموافقة على هذه الرؤية في مايو 2013 من قِبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء توضح هذه الإستراتيجية الاحتياجات التي يجب توفيرها للمدينة حتى تُنمي عدد الزوار بفاعلية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تأسيس مبادرات متعددة تشمل السياسات التنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز عروض المنتجات، وتسويق الوجهات السياحية. يكمن الهدف العام لهذه المبادرات في تطبيق الإستراتيجية الموضوعة لجعل دبي الخيار الأول للمسافر الدولي بغرض الترفيه والأعمال تعتبر السياحة ركيزة أساسية في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي في دبي. والجدير بالذكر أن رؤية دبي السياحية 2020 سوف تسهم في تعزيز هذا القطاع من خلال توسيع نطاق توفير الفعاليات

[46] أكسبو 2020 دبي الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع عليه يوم : 24/04/2018 ، على الساعة 13.24 ، على الموقع : https://www.expo2020dubai.com

[47] وكيبيديا موسوعة حرة ، مرجع سابق

وتطوير المعالم السياحية والبنية التحتية والخدمات والباقات المختلفة في دبي. يتضمن جزء من هذه الإستراتيجية تبني نهج تسويقي للترويج لدبي وجذب السياح وتحويل وجهة الرحلات وحجوزات الفنادق ولتحقيق هذه الأهداف، سوف تقوم دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي بتسخير كافة الإمكانيات بالتعاون مع القطاع العام والخاص في دبي والخارج، وسوف تركز على ثلاثة أهداف رئيسية وهي[1]:

- الحفاظ على الحصة السوقية في الأسواق العالمية ؛
- زيادة الحصة السوقية في الأسواق الناشئة ؛
- تشجيع السياح لتكرار الزيارة الى دبي .

الفرع الثالث : إستراتيجية التعليم 2020

أعلنت وزارة التربية والتعليم أن إستراتيجيتها الجديدة للتعليم في الدولة 2010–2020م، تضم 50 مبادرة يتم تنفيذها من خلال خطة طويلة المدى تستغرق 10 سنوات، لتتوافق مع رحلة الطالب التعليمية ولتوفير الوقت الكافي لتحقيق النتائج المرجوة، وأنها تتخذ من الطالب محوراً لها، وتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وتتميز بالوصول بمستوى الأداء إلى أعلى درجات التميز والجودة وأكد معالي حميد محمد القطا مي وزير التربية والتعليم، أن إستراتيجية التعليم الجديدة 2010 – 2020م، استفادت من أفضل الممارسات الدولية، وجاءت متوافقة مع أنظمة التعليم الرائدة في العالم، التي جعلت من الطالب محوراً لها مثل سنغافورة، وفنلندا، وأستراليا، وأميركا الشمالية، حيث تعمل إستراتيجية التعليم على: أولاً تحفيز الطالب إلى القيام بأنشطة لا صفية تهدف إلى تطوير الشخصية والمهارات القيادية والقدرة على العمل ضمن فريق، وثانياً، إشراك الطالب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة المدرسية، وثالثاً، ضمان تكافؤ فرص الطلبة في الحصول على إرشاد مهني بناء، ورابعاً التواصل المستمر بين المدرسة وأولياء الأمور وأقرت وزارة التربية والتعليم ضمن إستراتيجيتها الجديدة، مجموعة من

[1] حكومة دبي ، رؤية دبي السياحية 2020 ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/4/24 ، على الساعة : 13.12 ، على الموقع : https://www.visitdubai.com

المبادرات الإستراتيجية، وعددها 50 مبادرة، من خلال ورش العمل التي نظمتها الوزارة، وشارك فيها عدد كبير من الخبراء التربويين، والمعنيين في الشأن التربوي

من أهم المبادرات هي[1] :

- تحقيق التوازن بين مكونات المعرفة والمادة، في العلوم والرياضيات واللغة الانكليزية ؛
- إعادة هيكلة التعليم الثانوي بما في ذلك المواد الاختيارية والمسارات التعليمية للطلبة ؛
- تطوير نظام اختيار الهيئات التعليمية (بما في ذلك المعايير والأدوات) في المدارس الحكومية والخاصة؛
- تطوير أدوات تقييم أداء الهيئات التعليمية، بحيث تكون مرتبطة بخطة تدريبية لكل فرد ؛
- الحد من السنة التأسيسية الجامعية والعمل على دمجها بالعملية التربوية ؛
- إدخال الإرشاد الطلابي في الخطة الدراسية ؛
- تطوير المعايير الفنية لتقييم المباني والخدمات المدرسية الأخرى (المواصلات، المقصف، إلخ..)؛
- تحديد معايير وطنية للامتحانات تتوافق مع المعايير الدولية ؛
- إعداد ميزانية المناطق التعليمية والمدارس وفقا لعدد الطلبة ؛
- وضع برنامج للعمل التطوعي الاجتماعي للطلبة

الفرع الرابع : مشروع مسار 2020

وقعت هيئة الطرق والمواصلات رسمياً عقد ترسية مشروع مسار 2020 لتمديد الخط الأحمر لمترو دبي من محطة «نخيل هاربر أند تاور» إلى موقع معرض إكسبو 2020 بطول 15 كيلومتراً، منها 11.8 كيلومترا فوق مستوى سطح الأرض، و3.2 كيلومترات تحت مستوى سطح الأرض، ويشمل المشروع تنفيذ سبع محطات، منها

[1] جريدة البيان ، **إستراتيجية التعليم 2010-2020** ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 على الساعة : 3.34 ، على الموقع : https://www.albayan.ae

محطة تبادلية مع الخط الأحمر، ومحطة في موقع إكسبو، وثلاث محطات مرتفعة ومحطتان تحت مستوى الأرض،وتوريد 50 قطاراً، على تحالف «إكسبولينك»، الذي يضم شركات فرنسية وإسبانية وتركية بتكلفة 10.6 مليارات درهم ويقوم التحالف حالياً بأعمال فحص التربة والحصول على شهادات عدم الممانعة، على أن تبدأ أعمال الحفر لتثبيت الأعمدة قبل نهاية العام الجاري، ويتوقع البدء في عملية التشغيل التجريبي في الربع الأخير من عام 2019[1] والشكل رقم يلخص لنا مسار 2020 بضرورة توفير 46 ألف راكب في الساعة في الاتجاهين ، و 23 ألف راكب في الساعة للاتجاه الواحد ، أما بالنسبة للزوار فضرورة توفير 35 ألف زائر يوميا للمعرض (أيام الأسبوع) و 47 ألف زائر يوميا للمعرض (أيام عطلة نهاية الأسبوع) ،أما بالنسبة للركاب فيجب توفير 125 ألف راكب يوميا على خط مسار في عام 2020 و يجب توفير 275 125 ألف راكب يوميا على خط مسار في عام 2030 والشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل رقم 10 : مسار 2020 رحلة نحو المستقبل

المصدر : حكومة دبي هيئة الطرق و الموصلات ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 ، على الساعة : 13:13 ، على الموقع : https://www.rta.ae

[1] حكومة دبي هيئة الطرق و المواصلات ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 ، على الساعة : 13:13 ، على الموقع : https://www.rta.ae

المطلب الثاني : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2020-2021

تعتزم دولة الإمارات بحلول عام 2021 تحقيق رؤية الإمارات 2021، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021م. كما ستحقق الدولة الاستراتيجية الوطنية للإبداع، وخطة دبي 2021، وإستراتيجية الصحة في دبي 2021، ورؤية الشارقة السياحية 2021، ورؤية عجمان 2021.

الفرع الأول : رؤية الشارقة السياحة 2021

كشفت هيئة الإنماء التجاري والسياحي بإمارة الشارقة، النقاب اليوم عن رؤية الشارقة السياحية 2021، والهادفة إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الشارقة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، وذلك بالتزامن مع احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة باليوبيل الذهبي على تأسيسها. ، وأفادت هيئة الإنماء التجاري والسياحي بإمارة الشارقة، أن الهيئة، بصفتها الجهة المسؤولية عن تنمية القطاع السياحي للإمارة والترويج لعناصر الجذب التي تمتلكها، قد عكفت على تنمية القطاع السياحة للإمارة والترويج لعناصر الجذب التي تمتلكها، على دراسة وتفهم العوامل التي تؤثر في المنظومة السياحية على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، كما قامت بتحليل بيانات تطور الحركة السياحية في الإمارة بشكل علمي ومنهجي ليترجم هذا الجهد إلى رؤية إستراتيجية ذات أهداف طموحة ترسم ملامح القطاع السياحي للإمارة من خلال خطة عمل قائمة على محاور رئيسية تخطو بها إمارة الشارقة إلى مستقبل سياحي واعد واستطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تحجز لنفسها مكانة متميزة على خارطة السياحة العالمية وأصبحت إحدى الوجهات المفضلة لملايين الزوار من جميع أنحاء العالم، مستندة في ذلك على المقومات السياحية التاريخية والثقافية وكذلك البنية التحتية المتطورة وخدمات الضيافة المبتكرة التي تجعلها قادرة على الاستمرار في استقطاب واستيعاب السائحين من حول العالم. ومع ذلك، يظل الاستمرار في تطوير القدرات السياحية، وطرح المبادرات التنموية وإطلاق المشروعات الإستراتيجية أمراً

أساسياً لضمان ديمومة التميز والتفرد والتوجه نحو المستقبل بعروض سياحية متجددة تفتح آفاقاً تتسع معها الحصة السوقية في هذا القطاع الاقتصادي الهام".

حيث تم وضع خطة الهيئة لتحقيق رؤية الشارقة السياحية 2021، حيث ستعتمد الهيئة بالتعاون مع الشركاء في قطاع السياحة، على أربعة محاور إستراتيجية يتم العمل عليها بشكل متوازي بهدف زيادة مقومات الجذب السياحي للإمارة وتحقيق رؤية 2021[1].

تقوم الرؤية على محاور أربعة تقوم بتعزيز مكانة الشارقة باعتبارها واجهة رائدة في السياحة العائلية، عن طريق طرح مجموعة من العروض و الباقات المتميزة التي تم تصميمها خصيصا للعائلات، و هذا لكي يتم الاستفادة من كل المقاومات الترفيهية و الثقافية و التراثية الموجودة في إمارة الشارقة، و أيضا يتم إتباع مقاومة مبتكرة في تطوير القطاع السياحي و الذي يهدف إلى تحسين تجربة السائح.

و هذا عن طريق توفير حلول مبتكرة و جديدة بالإضافة إلى أنه يقوم بتشكيل تنمية و تطوير كل المقاومات و القدرات السياحية الخاصة بإمارة الشارقة، و هذا يعد محور مهم و أساسي في رؤية الشارقة، و هذا بالإضافة إلى الترويج و التسويق الفعال لعناصر الجذب الثقافية و السياحية التي تمتلكها إمارة الشارقة، كما تم التشديد على وضع رؤية سياحة الشارقة 2021 و تم التأكيد على أنها إشارة إنطلاق جديدة من العمل و يكون شعاره هو الإبداع و الإبتكار و يقوم بحمل تصور كامل من الخطوات التي يتم إتباعها من أجل أن تتمكن الإمارة أن يصل عدد الزائرين لها إلى عشرة ملايين زائر بحلول عام 2021، كما أن هيئة الإنماء السياحي و التجاري في إمارة الشارقة سوف تلعب دورا محوريا في تنسيق الأنشطة السياحية، و هذا يتم مع الشركاء في داخل القطاع من أجل توسيع مناطق الجذب الموجودة حاليا، كما سيتم البناء على كل النجاحات التي تم تحقيقها من قبل المهرجانات و الفعاليات المتميزة ، و التي قامت بتنظيمها و استضافتها إمارة الشارقة، و أيضا سوف يتم تطويرها و تحسينها بكل شيء يعمل على خدمة متطلبات التجديد و الابتكار، و سوف يتم التوسيع في سياحة

[1] حكومة الشارقة هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 2015 ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 ، على الساعة 16.23 ، على الموقع : https://sharjahmydestination.ae

المعارض و المؤتمرات و أيضا سيتم تعزيز مكانة قطاع السياحة البحرية، و هذا بالإضافة إلى أنه سوف يتم التوسع في عناصر الجذب السياحي، بكل شئ تمتلكه من معالم سياحية ممتازة و مختلفة و من بنية تحتية متطورة، حيث أنه سوف يتم استهداف السائح بشكل رئيسي ليتم تقديم له تجربة استثنائية تعمل على الاهتمام بأدق التفاصيل، منذ أن يتم وصوله و حتى لحظة مغادرته[1].

الفرع الثاني : إستراتيجية الصحة دبي 2021

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، أن القطاع الطبي في دبي أمام تحد خلال السنوات الخمس المقبلة لتطوير الخدمات والارتقاء للطموحات وترسيخ دبي محطة علاجية رئيسية في الدولة وفي منطقة تحيط بنا يسكنها مليارا نسمة. جاء ذلك خلال اعتماد سموه اليوم، في المكتب التنفيذي بدبي بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، إستراتيجية دبي للصحة حتى العام 2021 والتي تهدف لإعادة هندسة القطاع الصحي بدبي وتضم 15 برنامجا و93 مبادرة وشارك في صياغة أفكارها أكثر من 11 ألف موظف وموظفة من الهيئة بالإضافة لكافة قيادات الهيئة وأصحاب ومديري المنشآت الصحية الخاصة وشركات الأدوية والتكنولوجيا والمؤسسات المنتجة للمستلزمات الطبية وشركات التأمين وغيرها. وقال سموه إن توقعات المواطنين والمقيمين ترتفع كل يوم لأنهم تعودوا على التميز في كافة القطاعات في دولة الإمارات وأن الجميع أمام مسئولية مشتركة لتطوير هذا القطاع الحيوي ومتابعتنا ستكون مستمرة وثقتنا بقيادات الهيئة ستكون مرتبطة بحجم التطور في الخدمات المقدمة. وأضاف سموه إن " استثمارنا الأهم خلال الفترة المقبلة سيكون في كوادر الهيئة لأنهم رأس المال الحقيقي بمعارفهم ومهاراتهم وتدريبهم المستمر وبناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص سيضمن ترسيخ دبي

[1] جريدة المرسال ، **محاور وأهداف رؤية الشارقة السياحية 2021** ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 ، على الساعة ، 13.14 ، على الموقع : https://www.almrsal.com

عاصـــــمة للســـــياحة العلاجيـــــة فـــــي المنطقـــــة خـــــلال الفتـــــرة المقبلـــــة."

و راعت الإستراتيجية في منطلقاتها وبرامجها التنفيذية وأهدافها المكانة الدولية التي تتمتع بها مدينة دبي بوصفها الأسرع نموا وازدهارا .. كما راعت تطلعات الإمارة في تقديم نموذج صحي عالمي من الطراز الأول يحتذي به والوصول إلى مجتمع صحي وسعيد من خلال صروح طبية وبحثية تضم أحدث التقنيات والتطبيقات الذكية التي يقوم عليها نخب من الكوادر الإدارية والطواقم الطبية والتمريضية والفنية الملتزمة بأفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالميا[1].

الفرع الثالث : رؤية عجمان 2021

رؤية عجمان 2021 تقوم بالتركيز على بناء مجتمع سعيد و يساعد في إنشاء اقتصاد أخضر، و تقوم بتحفيزه حكومة متميزة تنسجم مع رؤية الإمارات 2021 و روح الإتحاد و الأجندة الوطنية، كما أن الرؤية توضح بأن المجتمع السعيد هو مجتمع متلاحم و منطلق بروح إيجابية، و يكون فخور بتراثه و يعتز بقيمته و يعمل على التواصل بمسؤوليته مع عناصر بيئته و أفراده يكونوا أفراد طموحين و متعلمون و يساعدون بشكل فعال في تحقيق تنمية شاملة و متوازنة، و قد تبين أن الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن حركة اقتصادية نشطة، تعمل على المساهمة في دفع مسيرة التنمية المستدامة من أجل تحقيق الرفاهية و الازدهار في كل مجالات الحياة، و يشجع في هذا سياسات و حوافز عصرية و حكومية شاملة، و العمل الحكومي يتميز في إمارة عجمان بالفاعلية و الكفاءة و يعكس في نتائجه كل متطلبات المجتمع و بيئة الأعمال.

- إستراتيجية عجمان : تتطلع الإستراتيجية الخاصة بحكومة عجمان إلى تنفيذ خطط و برامج أعمال الحكومة بشكل عام، و بشكل يتماشى مع مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة من أجل الوصول إلى رؤية عجمان

[1] الإمارات اليوم ، **محمد بن راشد يطلق إستراتيجية الصحة بدبي حتى العام 2021**: ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24 ، على الساعة 13.15 ، الموقع https://www.emaratalyoum.com

2021، فيتم إعلاء التوافق بين المحاور الخاصة برؤية عجمان2021و بين رؤية دولة الإمارات2021و هذا بالانسجام يتم مع إستراتيجيات الحكومة الاتحادية و التكامل مع الأجندة الوطنية، كما يتم دعم كل القدرات التنافسية الموجودة في إمارة عجمان و ترقيتها في مجال التنمية المستدامة و بناء الاقتصاد الأخضر، ليتم تقوية الشراكة مع القطاع الخاص و تعزيز دوره التنموي و بناء منظومة تشريعية تتميز بالموضوعية و الكفاءة و الفاعلية و تحديث التشريعات النافذة، بشكل يضمن الملائمة مع كل متطلبات و اتجاهات المرحلة، و من ضمن مبادئ الإستراتيجية الزيادة في الفاعلية لممارسة الأدوار التنظيمية، و وضع السياسات الخاصة بحكومة عجمان و إدارة الموارد الحكومية بكل كفاءة[1] .

الفرع الرابع : الإستراتيجية الوطنية للابتكار 2021

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء ، حاكم دبي ، في أكتوبر 2014 "الاستراتيجية الوطنية للابتكار" والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الاكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة وتتضمن الاستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء.

[1] جريدة المرسال ، مرجع سابق

– قطاعات الاستراتيجية : تركز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على 7 قطاعات وطنية لتحفيز الابتكار من خلالها[1]:

❖ **الطاقة المتجددة:** تشجيع الابتكار في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والنظيفة إضافة لتعزيز الأبحاث التطبيقية في مجال التكنولوجيا النظيفة وترسيخ منظومة جديدة تعتمد على اللامركزية في توليد الطاقة ؛

❖ **النقل:** تحفيز الابتكار في مجال النقل الجوي والبحري والخدمات والمدن اللوجستية بهدف تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة في هذا المجال وزيادة فاعلية الإجراءات واختصار الأوقات في الربط بين شرق العالم وغربه وشماله بجنوبه كما تركز الاستراتيجية أيضا على الابتكار في مجال المركبات والطائرات من دون طيار ؛

❖ **التعليم:** تشجيع الابتكار في التعليم من خلال تزويد الطلبة بمهارات القرن الحادي والعشرين كالتفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع والابتكار والمثابرة والقدرة على التكيف وغيرها بالإضافة لإنشاء مختبرات ابتكار في المدارس والجامعات لتشجيع الاختراعات ؛

❖ **الصحة:** تشجيع الابتكار في مجالات تقديم خدمات صحية وعلاجية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع تطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية إضافة للعمل مع الشركاء الاستراتيجيين على تنمية قطاع الأبحاث الطبية لعلاج الأمراض السائدة ؛

❖ **المياه:** تشجيع الابتكار في مجال معالجة تحدي ندرة المياه ؛

❖ **التكنولوجيا:** الابتكار في الأبحاث والتكنولوجيا ؛

❖ **الفضاء:** استكشاف الفضاء وتطوير التكنولوجيا في مجال الاتصالات والأقمار الصناعية بالإضافة للأبحاث الخاصة بنقل تكنولوجيا الفضاء للاستخدامات الأرضية وذلك من خلال المؤسسات المتخصصة في الدولة بهدف تطوير قطاع الفضاء كأحد القطاعات الجديدة في الاقتصاد الوطن.

[1] ا لإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء ، **الإستراتيجية الوطنية للابتكار** ، تم الاطلاع يوم : 2018/04/24 ، على الساعة 13.16 ، على الموقع : https://www.uaecabinet.ae

المطلب الثالث : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2021-2030 [1]

تزخر هذه الفترة بالعديد من الإنجازات التي تعتزم دولة الإمارات تحقيقها. وتشمل هذه الإنجازات رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، والرؤية البيئية 2030 (أبو ظبي)، وخطة أبو ظبي 2030، واستراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي، وخطة النقل البري الشاملة (أبو ظبي)، واستراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي الحركة، وإستراتيجية دبي الصناعية 2030، واستراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد، وأجندة الأمم المتحدة 2030 ؛

الفرع الأول :محمد بن راشد أل مكتوم للطاقة الشمسية

جاء الإعلان عن إطلاق مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في يناير 2012، مع رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، التعزيز التنمية المستدامة في إمارة دبي، وتطبيقا للإستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 التحويل الإعارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، كما تهدف الإستراتيجية إلى توفير 7% من طاقة دالي عن مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020 و25% بحلول عام 2030 و75% بحلول عام 2050 وتقوم هيئة كهرباء ومياه دبي بإدارة المجمع، الذي يعد أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم في موقع واحد، وبقدرة إنتاجية ستصل إلى 5000 ميجاوات في عام 2030 ؛

مشاريع مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية : ومرت مشاريع إنتاج الطاقة لمجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بعدة مراحل هي :

- المرحلة الأولى: 13 ميجاوات تم تشغيلها في 22 أكتوبر 2013 ؛
- المرحلة الثانية : 200 ميجاوات سيتم تشغيلها في ابريل 2017؛
- المرحلة الثالثة :800 ميجاوات سيتم تشغيلها على مراحل تنتهي بحلول عام 2020 ؛

[1] حكومة الإمارات هيئة كهرباء ومياه دبي ، **مجمع محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية** ، الامارات العربية المتحدة ، 2017 ، ص 13

- المرحلة الرابعة : 200 ميجاوات سيتم تشغيلها في ابريل 2021 ؛
- المراحل المستقبلية : لتصل القدرة الإنتاجية إلى 5000 ميجاوات بحلول عام 2030 .

الفرع الثاني : الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي

أعلنت حكومة أبو ظبي عن إطلاق خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي

وحددت الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي الأولويات الاقتصادية الفورية للإمارة كما يلي:

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي
- تبني سياسات مالية منضبطة لديها القدرة على التجاوب مع الدورات الاقتصادية
- تأسيس بيئة سوق نقدي ومالي مرنة بمستويات تضخم يمكن السيطرة عليها
- تحفيز تطبيق تحسينات ضخمة على كفاءة سوق العمل
- تطوير بنية تحتية فعالة ومرنة، وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع
- تطوير قوة عاملة تتمتع بمستوى عال من المهارات والإنتاجية
- تمكين الأسواق المالية لتصبح الممولة الرئيسية للقطاعات والمشاريع الاقتصادية[1]

والشكل الموالي يلخص لنا الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق

الشكل رقم 11 : الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي

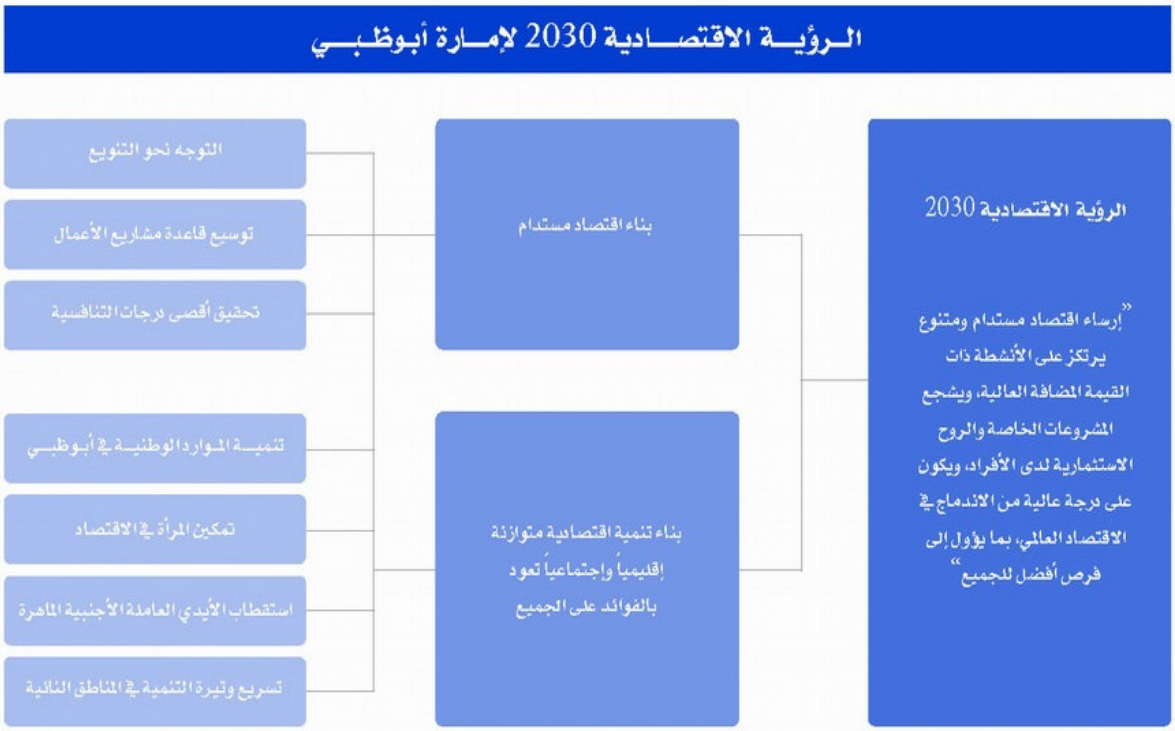

المصدر : مجلس ابوظبي للتطوير الاقتصادي ، الامارات العربية المتحدة ، 2030

الفرع الثالث : إستراتيجية دبي للصناعة 2030

أولا : إستراتيجية دبي الصناعية لعام 2030

بفضل القيادة الرشيدة والرؤية المستقبلية الثاقبة لسمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة وحاكم دبي، بزغت إمارة دبي في غضون أعوام قليلة كواحدة من الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم. فإلى جانب التطور الملحوظ الذي تشهده القطاعات الإستراتيجية التقليدية للدولة والتي تشمل قطاعات التجارة والسياحة والخدمات المالية والخدمات اللوجستية، وضعت حكومة دبي خطة طموحة تجعل من تطوير قطاع الصناعات والتصنيع أولوية إستراتيجية. وتهدف إستراتيجية دبي الصناعية لعام 2030 إلى تحقيق عدة أمور، أولها هي تحويل المدينة إلى "منصة عالمية للصناعات القائمة على المعرفة والابتكار والاستدامة" من خلال تعزيز الترابط الصناعي والتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة الإستراتيجية منها، وثانيها خلق بيئة

استثمارية جذابة عن طريق تقديم حزمة من المبادرات والحوافز. وفي ضوء هذه الإستراتيجية الواعدة، تعتزم شركة "إعمار للصناعة والاستثمار" القيام بدور فعال ونشط في دعم الرؤية الصناعية الإستراتيجية لحكومة دبي لعام 2030 وتحقيقها[1].

ثانيا : القطاعات الصناعية المستهدفة في دبي

استهدفت خطة دبي للصناعة 6 قطاعات صناعية فرعية وهي: الطيران، والسفن البحرية، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية و الألمنيوم والمعادن المصنعة و المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والآلات والمعدات. وفيما يلي الأسباب الرئيسية وراء اختيار هذه القطاعات:

الطيران: تعتبر طيران الإمارات من أقوى الشركات عالمية وتمتلك أسطول ضخم ينافس في كافة بقاع الكرة الأرضية، استهدف الإستراتيجية إلى استدامة تنافسية طيران الإمارات ودبي في هذا المجال على المدى البعيد من خلال توطين بعض صناعات الطيران.

السفن البحرية: تعتبر شركة موانئ دبي العالمية من أكبر مشغلي الموانئ في العالم وحجم التجارة وحركة السفن التي تمر بدبي والمنطقة في ازدياد كبير، استهدف الإستراتيجية إلى تعزيز الاستفادة من هذه الفرص التجارية والواعدة من خلال توطين بعض الصناعات البحرية.

الصناعات الدوائية والمعدات الطبية: العديد من شركات الأدوية العالمية أبدت استعدادها النقل جزء من مصانعها ومراكز البحث والتطوير فيها خارج الدول المتقدمة بحثا عن فرص التوسع الخارجي وتخفيض التكاليف، وتعتبر دبي من أهم المراكز المؤهلة لاستضافة هذه الشركات الرائدة عالميا.

[1] مؤسسة اللإستثمار و اعمار للصناعة و الاستثمار ، إستراتيجية دبي الصناعية 2030 ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/27 ، على الساعة 13.18 ، على الموقع : http://www.eii.ae/ar

الألمنيوم والمعادن المصنعة: تحظى دبي اليوم بريادة عالمية في مجال المعادن المصنعة وخصوصا الألمنيوم، هذه الريادة تتمركز في الصناعات الأولية وتستهدف الإستراتيجية توسيع مجال منافسة الإمارة بالتوسع لتشمل صناعات المنتجات النهائية

المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية سريعة التداول: جاء اختيار هذا القطاع بهدف دعم مبادرة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي حيث يعتبر قطاع الأغذية أحد المحاور السبعة المستهدفة وتدعي الإستراتيجية الصناعية لدعم هذا القطاع

الآلات والمعدات: يمثل هذا القطاع حوالي 25% من قطاع الصناعة حاليا في دبي ويعتبر من القطاعات التي من الأهمية بمكان الحفاظ عليها وتنميتها خلال الفترة القادمة نظرا لفرص الاستثمار والربحية الواعدة فيه[1]

الفرع الرابع : إستراتيجية دبي للنقل الذكي الذاتي للقيادة

تهدف إستراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة لتحويل 25 في المائة من إجمالي وسائل النقل في دبي لذاتية القيادة بحلول عام 2030 ومن المتوقع أن تحقق الاستراتيجية 22 مليار درهم إماراتي بشكل عائدات اقتصادية سنوية في العديد من القطاعات من خلال خفض تكاليف النقل وانبعاثات الكربون والحوادث، ورفع إنتاجية الأفراد، وكذلك توفير مئات الملايين من الساعات المهدورة في وسائل النقل التقليدية وستساعد هذه الاستراتيجية إلى تقليل كلفة التنقل بنسبة 44% بما يساوي 900 مليون درهم، كما سيتم توفير 1.5 مليار درهم عبر خفض التلوث البيئي بنسبة 12%، إضافة إلى توفير 18 مليار درهم عبر رفع كفاءة قطاع التنقل في دبي بحلول عام 2030 وتهدف الاستراتيجية كذلك إلى الحد من الحوادث المرورية والخسائر الناجمة عنها بنسبة 12%، بما يوفر ملياري درهم سنوياً، كما أنها تسهم في رفع إنتاجية الأفراد بنسبة 13% عبر تجنب هدر 396 مليون ساعة على الطرقات سنوياً، كما أنها تسهم في تقليل الحاجة إلى المواقف بنسبة تصل إلى 20.%وترتكز إستراتيجية دبي للتنقل الذكي على أربعة محاور رئيسية، هي: الأفراد، والتكنولوجيا، والسياسات والتشريعات،

[1] حكومة دبي و المجلس التنفيذي ، مرجع سابق ، ص ص : 9.8

والبنية التحتية وسيتم تطبيق الاستراتيجية من خلال القطاعات الرئيسية المحددة هي المترو والحافلات وسيارات الأجرة[1]

المطلب الرابع : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2030-2117

بنهاية هذه الفترة الزمنية تكون دولة الإمارات قد حققت بناء مدينة سكنية على كوكب المريخ من خلال "مشروع المريخ 2117". وستحقق الدولة بحلول عام 2071 رؤية "مئوية الإمارات 2071 ". كما ستحقق الدولة كذلك إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة، والتي تهدف لإنتاج 75 في المائة من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول عام 2050.وبحلول عام 2040، تكون دولة الإمارات قد حققت خطة الفجيرة 2040، والتي تركز على تعزيز قطاعات الإسكان والنقل ومرافق البنية التحتية.

الفرع الأول : مشروع المريخ

في 2117 تكون دولة الإمارات حققت بناء مدينة سكنية على كوكب المريخ من خلال مشروع المريخ 2117 ، وجه سمو المركز محمد بن راشد للفضاء بقيادة مشروع المريخ 2117 بالبدء في وضع "خطة أجيال" لمدة مائة عام تتضمن بناء قدرات وكوادر وطنية تخصصية في مجال علوم الفضاء والأبحاث والذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات المتقدمة في مجال النقل الفضائي، على أن يتم أيضا وضع خطة تفصيلية للخمس سنوات القادمة المقبلة تشمل كافة الجوانب التقنية والفنية واللوجستية للمشروع، بموازاة خطة إعلامية تواكب برنامج تنفيذ المشروع وتتابعه وتنقله للرأي العام المحلي والإقليمي والدولي والذي أبدى اهتماما كبيرا بالمشروع منذ إعلان، كما وجه سموه مركز محمد بن راشد للفضاء بوضع برامج علمية وبحثية وسلوكية ترسخ الشغف بالمعرفة في الأجيال الجديدة في مدارس وجامعات الدولة، بالإضافة للتركيز على البرامج البحثية التي ينعكس أثرها على كافة القطاعات التقنية ذات الأولوية للاستفادة منها في مسيرة التنمية في الدولة ، وأكد سموه أيضا على أهمية إلهام الأجيال الجديدة لرفع سقف طموحاتها، وتوسيع آفاقها المعرفية، وتحفيز فضولها العلمي بما يخدم مستقبل

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق

دولة الإمارات وخططها التنموية ويضيف بصمة إماراتية على مسيرة المعرفة البشرية ، مشيرا سموه بأن سقف طموحاتنا الجديد الذي نضعه لأجيالنا المقبلة هو الفضاء. وحدود تطلعاتنا هي السماء، هذا ويضم مشروع "المريخ 2117" برنامجاً وطنياً لإعداد كوادر إماراتية علمية متخصصة في مجال استكشاف المريخ والفضاء، حيث يهدف المشروع إلى بناء أول مستوطنة بشرية على الكوكب الأحمر خلال مائة عام، من خلال قيادة تحالفات علمية، كما يشمل المشروع مسارات بحثية متوازية تتضمن استكشاف سبل الحياة على المريخ وآليات بناء أنظمة نقل وتوفير الطاقة والسكن والغذاء، كعوامل تشكل أساس الحياة على الكوكب.

كذلك، يتضمن مشروع "المريخ 2117" إجراء بحوث مستفيضة بشأن تطوير وسائل أسرع من تلك الموجودة حالياً للسفر من وإلى الكوكب الأحمر، إلى جانب وضع تصور علمي متكامل لأول مستوطنة بشرية، عبارة عن مدينة صغيرة تمتلك كل مقومات الحياة المدنية البشرية ، هذا وسيبدأ مشروع "المريخ 2117" بفريق علمي إماراتي، قبل أن يتوسع لاحقاً لضم علماء وباحثين من مختلف أنحاء العالم، بحيث تصبح الإمارات مختبراً علمياً كبيراً لأضخم مشروع فضائي من نوعه تشهده الأجيال المقبلة[1] .

الفرع الثاني : مئوية الإمارات 2071

تشكّل «مئوية الإمارات 2071» برنامج عمل حكومياً شاملاً وموسعاً، يتضمن وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.وتقوم رؤية «مئوية الإمارات 2071» على العمل لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في دولة الإمارات، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياة أفضل للأجيال المقبلة، ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم وتستند المئوية إلى أربعة محاور رئيسة: يركز الأول على تطوير حكومة مرنة

[1] جريدة البيان ، مرجع سابق

بقيادة واعية ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها وتقدم رسائل إيجابية للعالم. ويتمثل المحور الثاني في الاستثمار في التعليم، بحيث يركّز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسّخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة. ويستهدف المحور الثالث الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ينافس أفضل اقتصاديات العالم، أما المحور الرابع فيتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع، كل ذلك ضمن محصلة تنموية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071[1].

الفرع الثالث : إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050

تم إطلاق إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة و تدشين المرحلة الثانية لأكبر مجمع للطاقة الشمسية موجود في العالم، و قد بلغت استثماراتها أربعة عشر مليار درهم، و هو يعتبر أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم، و تم عمله بنظام المنتج المستقل في موقع واحد و هو بقدرة 700ميغاوات، و هذا من ضمن المرحلة الرابعة في مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، كما أن دولة الإمارات نجحت في بناء نموذج عالمي للاقتصاد الأخضر، و هو يقوم على الاستدامة البيئية و الطاقة النظيفة و تم دعمه بخطط عمل واضحة، تساعد في ترسيخ أسس عمله و تطويره على أرقى المعايير.

ومن أهداف إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة هو توفير 7%من طاقة دبي، من مصادر الطاقة النظيفة و هذا بحلول عام 2020 الى أن تصل نسبة توفير الطاقة ، و في عام 2030 تصل الى 25% و بحلول عام2050 الى 75%، و الاستراتيجية تتكون من خمس مسارات أساسية هي البنية التحتية و التمويل و بناء القدرات، و توظيف مزيج الطاقة و الكفاءات و البنية التشريعية[2].

[1] الإمارات اليوم ، مرجع سابق

[2] جريدة المرسال ، مرجع سابق

الفرع الرابع : خطة الفجيرة 2040

تركز خطة الفجيرة 2040 على تعزيز قطاعات الإسكان والنقل ومرافق البنية التحتية. وبدأت بلدية الفجيرة بالعمل على مشاريع بتكلفة 1.5 مليار درهم تشمل تحسين الطرق، وبناء الحواجز المائية والموانئ، والمجمعات السكنية، وتوسيع مرافق الرعاية الصحية وتركز الخطة على توجيه الاستثمار نحو إنشاء الطرق وتطوير الخدمات الحضرية على المدى الطويل، وتتضمن توسيع مساحة مطار الفجيرة والمدرج ونقل مبنى محطة الشحن وغيرها من المباني، في حين سيزود ميناء الفجيرة بمحطات جديدة لناقلات النفط، وحاويات وتحسين الخدمات البحرية الأخرى وتشمل الخطة أيضا زيادة في المساحات المكتبية بنسبة 20 في المائة، وبناء 8،800 وحدة سكنية جديدة و1500 غرفة فندقية خلال السنوات الخمس المقبلة ومن الأسباب التي دعت لإطلاق خطة الفجيرة 2040 هو تحسين حياة المواطنين والمقيمين على حد سواء، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان الإمارة في عام 2040 إلى حوالي 500 ألف نسمة بالمقارنة مع عدد السكان في الوقت الحالي الذي لا يتعدى 202,667 نسمة، وفقا لكتاب الإحصاء السنوي 2014[1]

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق

خلاصة الفصل

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ منتصف السبعينات أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية و بالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أرجاء الدولة ، وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، معدلات نمو عالية نسبيا لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية ، كما وشاهدت الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضا على الرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو من إمارة أخرى نتيجة لاختلاف مواردها و أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، فاعتمدت على إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من مخاطر التركيز على القطاع النفطي ومواجهة العديد من التحديات الدولية ، ففي ظل الواقع النفطي الجديد أدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول تأثرا بالتراجع الحالي في سعر النفط، وذلك راجع ، إلى استثمار العوائد الريعية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو دون استنزاف الموارد، والتوسع تدريجيا في القطاعات المنتجة غير النفطية المرتكزة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الابتكار، وهو الأمر الذي سمح لها بتحقيق إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرفة، وكذلك في قطاعات البنى التحتية، السياحة، الزراعة ، وبعض الصناعات كصناعة الأدوية، مواد البناء، البتر وكيماويات والألمونيوم ، ونجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية أكثر مما كان سائد من قبل أين كانت تعتمد على النفط وفقا لإستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات العربية المتحدة .

الخاتمة العامة

لقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي ، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه بالعديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه ، بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) ، و لعل ما حدث خلال السنوات الأخيرة من انخفاض أسعار النفط ، كان بمثابة التحدي الأصعب التي واجهته الدول المنتجة للنفط خصوصا في ظل عدم تبنيها لسياسات التنوع الاقتصادي، حيث دفع انخفاض أسعار النفط الدول المنتجة إلى تخفيض كميات الإنتاج، وهذا الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية وزاد من عجز الموازنة خصوصا في ظل محدودية مصادر الإيرادات في دول مثل الجزائر والسعودية ، الكويت ....

ولقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ترسيخ مكانتها الاقتصادية في العالم أجمع؛ فقد أصبحت على قائمة أكثر الاقتصاديات الناشئة في العالم؛ وهو ما عكسه التسارع في نسب النمو الذي حققته الدولة على كافة الصُعُد؛ وقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة سياسات بهدف تنويع اقتصادها حيث اعتمدت على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية و الاستثمارية حيث أسهمت الطفرة الاقتصادية في تعزيز جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم؛ وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها، ومن خلال قوانينها التي تتسم بالمرونة مقارنة بغيرها من دول المنطقة وتوفيرها بيئة استثمارية تعد الأفضل في المنطقة العربية والخليجية وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط إلى دولة قائمة في مصادر الدخل كما ركزت هذه الدولة على قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة ، السياحة ، التجارة ، الزراعة ... وعملت على وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى ، وقد حرصت القيادة

الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقا لأعلى المعايير الدولية ، مما أدى إلى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على إدارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية

نتائج اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى :** إن التنويع الاقتصادي هو توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة ، وذلك باعتماد على قطاعات عديدة مثل قطاع الزراعة ، قطاع السياحة ، قطاع الطاقات المتجددة بهدف التقليل من الآثار السلبية للصدمات النفطية ، وهو مايؤكد صحة الفرضية الأولى
- **الفرضية الثانية :** من المعلوم أن سعر النفط يتحدد في الأسواق العالمية نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب عليه وهذا مابيناه من خلال دراسة الأسواق النفطية والطلب والعرض على البترول ، لكن سعر النفط خلال سنة 2014 لم يتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب عليه في السوق العالمية وعليه يبدو أن العوامل السلوكية النفسية هي التي أدت الدور الأبرز في تحديد اتجاهات أسعار النفط خلال العام 2014 ، وتتضمن هذه الجملة من العوامل منها مما يتعلق بسلوك المضاربة في الأسواق ، ولا يعكس حقيقية العلاقة بين العرض والطلب وبالتالي ننفي صحة الفرضية الثانية
- **الفرضية الثالثة :** أثرت الأزمة النفطية على الاقتصاديات العربية بشكل كبير حسب درجة اعتمادها على قطاع المحروقات، حيث تملك البلدان العربية عموما والدول النفطية بالخصوص إمكانيات تساعدها في تنويع مصادر دخلها لتقليل من حدة هذه الصدمات النفطية إذ يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مدا خيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه ومن خلال هذه النتيجة نثبت صحة الفرضية

- **الفرضية الرابعة:** أثبتت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر بالأزمة النفطية لأنها استطاعت بفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة وضعها المالي أن تنجح في تنويع هياكلها الاقتصادية ، وذلك باعتماد على قطاعات غير نفطية مثل السياحة ، الزراعة ، الطاقات الغير متجددة.... هذا مايجزم صحة الفرضية الرابعة .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي :

- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم.
- أن عدم استقرار السوق النفطية العالمية و استنزاف الثروات النفطية للدول النامية من قبل الشركات النفطية العالمية ، جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منظمة تحمي مصالحها سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك سنة 1960 ، وهي منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وتضم 12 دولة وهي : إيران ، العراق ، فنزويلا، الكويت ، الجزائر، ليبيا ، السعودية ، نيجيريا ، أنغولا ، الإمارات العربية المتحدة ، الإكوادور ، قطر . كما عرفت سنة 1968 تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) والتي تضم 11 دولة عربية ، وتسعى هذه المنظمة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء ولا تتعارض أهدافها مع أهداف منظمة أوابك
- عرفت الأسعار تقلبات كبيرة حيث ارتفعت بشكل ملفت خلال مراحل معينة و مراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار إيجابا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسببت هذه الإيرادات في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادياتها و أما في حالات الانخفاض فقد انهارت إيراداتها وتعثرت بذلك مشاريعها التنموية، وظهرت الاختلالات التي كانت تخفيها العوائد النفطية المرتفعة

- ضعف أثر تقلبات سعر النفط على تطور نسبة نمو القطاع الصناعي، الزراعي ، السياحة ، النقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام في الإمارات
- إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي 69 % سنة 2015 بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن ترتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20% فقط من الناتج وذلك وفق رؤية الإمارات العربية المتحدة .
- يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.

التوصيات المقترحة

انطلاقا من دراستنا لهذا الموضوع فإننا مقترح مايلي :

- يجب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة
- وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل في الدول العربية اقتيادا بتجربة الإمارات العربية المتحدة
- توجيه الاهتمام الطاقوي من الطاقات التقليدية كالنفط والغاز إلى الطاقات المتجددة و على غرار الطاقة الشمسية التي تزخر بها العديد من الدول العربية بإمكانيات هائلة في هذا المجال ، وهو مايبقيها كفاعل أساسي في سوق الطاقة العالمي
- الإسراع في تبني برنامج شامل للتنويع الاقتصادي يبنى على القطاعات المنتجة الرئيسية كالصناعة ، الفلاحة ، السياحة ، بتوفير كافة الإمكانيات الملائمة للنهوض بالاستثمار الإنتاجي في هذه القطاعات .

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كون الدول العربية تزخر بثروات كبيرة في هذا المجال مثل كل من مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر.
- تبني برنامج التنمية روح التنظيم والمبادرة في الأعمال الحرة من خلال التركيز على إنشاء شركات الاستثمار المشترك وخلق الحوافر لدعم الأنشطة في مجال الإبداع في الأعمال الخاصة.
- وضع إستراتيجية جديدة واضحة المعالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ترتكز على مبدأ استقدام تكنولوجيا متقدمة وخلق فرص عمل لتوظيف وتدريب المواطنين على المهارات الفنية العالمية في تقنيات الإنتاج وفن الإدارة وصنع القرار
- دعم وتشجيع أنشطة البحث العلمي على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية لتطوير أساليب الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وتكيفها وفقا للظروف الاقتصادية السائدة بالدولة.

أفاق الدراسة

من خلال دراستنا للتنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها ، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى :

- تأثير المرض الهولندي في هيكلة الاقتصاد الجزائري
- الطاقات المتجددة كبديل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نسأل الله العظيم ، التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث ، راجين أن يفيد الباحثين و المهتمين.

المرجع باللغة العربية

أولا :الكتب

1. عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحي، **بترول المسلمين ومخططات الغاصبين**، دار المعارف، مصر،1983
2. حسين عبد الله ، **مستقبل النفط العربي** ،دار النشر مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2006
3. سارة حسين منيمة ، **جغرافية الموارد و الإنتاج** ، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان ، 1992
4. سمير التتير ،**التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني ، 2007
5. فتحي أحمد الخولي ، **اقتصاديات النفط** ،دار زهران للنشر والتوزيع جدة ، السعودية ، 1998
6. محمد أحمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983
7. أحمد رمضان شقيلية، **النفط العربي وصناعة تكريره_دراسة في جغرافيا الطاقة والصناعة**، تهامة للنشر ،جدة،1981
8. حسين عبد الله ، **البترول العربي** ، **دراسة اقتصادية سياسية** ، دار النهضة العربية، سنة 2003
9. محمد المقتدر عبد العزيز السيد، **البترول وطرق استكشافه** ،دار الفكر، الأردن،2008
10. إبراهيم العيساوي وآخرون ، **العربي والتحديات الاقتصادية العالمية** ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ، 1999
11. بيوتر كاربوس ، ترجمة صالح ياسر حسن ، **التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، لم يذكر البلد ، 1984
12. زينب صالح الأشوح، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، مصر، 2004
13. عبد القادر محمد عبد القادر ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ،**كلية التجارة** ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005
14. عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007
15. محمد أمين لزعر ، **الدول العربية و تنويع الصادرات** ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ،العدد 135 ، 2017
16. منى قاسم ، **الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 1999
17. كمال شكيب حماد ، **نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية** ،كلية التدريب ، عام 2012
18. كليكوفسكي ،لوتسكييفيتش ، **الإمارات العربية المتحدة** ، دار ميسل ، الإمارات العربية المتحدة ، 1975

19. أسامة محمد سلام، **البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة: مؤشر أمن الماء والغذاء**، دار النشر شركة بريطانية، لندن ، 2016

20. منذر المصري، **قضايا عربية معاصرة** ، المؤسسة العربية للنشر، لبنان

ثانيا : الرسائل الجامعية و المذكرات

1. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي** –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012

2. عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بلقا يد –تلمسان، الجزائر ، 2013

3. محمد كنفوش ، **الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر ، 2005

4. أمينة مخلفي ،**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية**، حالة مجمع بركين، مذكرة ماجستير ،تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر سنة2004 –2005،

5. حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986 2008** ، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، جامعة الشلف ، 2009

6. أمينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**،أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013،

7. قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف،2009،

8. رضوان جمعة ،صالح تومي ، **دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970–2018)**، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية (الجزائر)،

9. مباني عبد المالك، **الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، سنة 2008،

10. مدشن وهيبة ، **اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 2004-2005 ،

11. عمر شريف ، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، لم تذكر السنة

12. سماعيني نسيبة ، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، جامعة وهران ، لم تذكر السنة

13. عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ،جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية ن لم تذكر السنة

14. بلهادف رحمة و يوسفي رشيد ، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي** كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، لم تذكر السنة

ثالثا : تقارير

1. تقارير المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2015

2. تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015،

3. تقارير سلسلة سامبا ، نوفمبر 2012

4. صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2016

5. الاستشارات الإدارية ، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2016

7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ،الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018 ، العدد الرابع ، الكويت ،2016

8. الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010 ، 2012

9.حكومة الإمارات هيئة كهرباء ومياه دبي، مجمع محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية ، أبوظبي ، 2030

رابعا : الملتقيات و الندوات والتظاهرات العلمية

1. قالي نبيلة ، **التنمية من النمو إلى الاستدامة ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدمية** للموارد ، جامعة سطيف ،الجزائر، 2008

2. طبابيبة سليمة و لرباع الهادي ،**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر ،افريل 2008،

3. إبراهيم البيومي غانم ،**أسرار الوصفة الماليزية ،المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (14و15 أفريل 2004)** ، مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2004،

4. حرفوش سهام وأخرون ، **الايطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2008

5. مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000** ، وزارة التخطيط ، أبو ظبي ، 2000

خامسا :المجلات العلمية والجرائد

1. رعد حسن الصرن :**استعداد المستهلك السوري تقنيات الطاقة المتجددة الخضراء** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 العدد الأول ،جامعة دمشق ، سوريا ، 2012 ،

2. محمد باتر ، **الطاقة المتجددة في العالم العربي ، مجلة افاق المستقبل للدراسات و البحوث الإستراتيجية** ، العدد 11 ، هام ،2011

3. حيدوسي عاشور و سفير محمد ، **الطاقات المتجددة السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 05 – أفريل 2016 ،

4. قادري عبد القادر ، **مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري** ، مجلة الاقتصاد و التنمية،العدد8 ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، 2017 ،

5. نور الدين شارف ،**فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،2016،

6. محمد كريم قروف ، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد 02 2016 ،الجزائر ،

7. عبد النعيم دفرور وأخرون ، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط** ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2017/12 ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص 4,3

8. عبد الحافظ الصاوي ، **قرأه في التجربة الماليزية ، مجلة الوعي الإسلامي** ، العدد 451، مصر ،

9. بوش فاطمة الزهراء و خندق سميرة ، **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية** ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان (الجزائر) ، 2017

10. غلاب فاتح وأخرون ،**السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي** ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية ، الجزائر،2017،

11. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة ، **التنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وإمكانيات تحقيقه في العراق** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014،

12. حليمي حكيمة ، **ريوع النفط : بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية** _ قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس / جوان 2017 ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق هراس ، الجزائر ،تاريخ قبول النشر يوم 2016/12/30،

13. موسى باهي ، كمال روانبية ، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 5 ، 2016 ،الجزائر ،

14. عبد الرحمان بن سانية ، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادية بالدول النامية** ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 11 ، 2011الجزائر ،

15. محمد المحصي ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** : دراسة الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ،1960-1980 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ،1994

16. وزان عبد الرحمان الهيتي، **التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، الواقع الراهن والإستراتجية المطلوبة، مجلة أفاق اقتصادية، ،العدد 94 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003،

17. تقية محمد المهدي حسان ،**من أسرار نجاح التجربة اليابانية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية اللغة والأدب قسم علم الاجتماع ،جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر،2011،

18. يسري محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ،**القاهرة،1996**،

19. يسرى محمد أبو العلا ، **نظرية البترول والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2008،

20. فيصل شياد ، **تنمية السياحة العربية البينية : العقبات و الحلول** ، رؤى إستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية ، جامعة سطيف ،الجزائر ، 2014 ،

21. جريدة النبأ، **الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه** ، تم الاطلاع على الموقع في 17/02/2018على الساعة 14.31، من موقع شبكة النبأ المعلوماتية https://annabaa.org/

22. جريدة المرسال ، **رؤية عجمان 2021** ، تاريخ النشر 2017 ، على الموقع : https://www.almrsal.com ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

23. جريدة المرسال ، **محاور وأهداف رؤية الشارقة السياحية 2021** ، على الموقع : https://www.almrsal.com ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

سادسا : مواقع الأنترنت

1. حامد عبد الحسن الجبوري ، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية** ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، لم يذكر البلد ، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 ، تاريخ الاطلاع 2018/02/19

2. لم يذكر اسم الكاتب ، المملكة العربية السعودية ، https://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/1 ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2018/03/25

3. الحسن عاشي ، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل** ،تاريخ النشر 29 /2013/10 ، الساعة ، 14.05 ، تم الاطلاع عليه في الموقع http://carnegieendowment.org/sada/ :

4. الهيئة العامة للطيران الوطني ، **معلومات أساسية عن دولة الامارات العربية المتحدة** ، الأمارات العربية المتحدة ، تم الإطلاع عليه يوم 05 /2018/05 ، على الساعة 02: 11 ، على الموقع : https://www.gcaa.gov.ae

5. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تم الاطلاع 2018/04/11

6. الإمارات العربية المتحدة الأفاق الاقتصادية 2017 ، على الموقع http://www.albankaldawli.org : ، تم الاطلاع عليه يوم 01/05/2018:

7. زوم الإمارات ، **تقرير حول الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، تم الإطلاع عليه يوم : 2018/05/08 على الساعة : 1.41 ، على الموقع : http://www.uaezoom.com/about-uae

8. لم يذكر اسم الكاتب ، مصدر للطاقة النظيفة ، **حول مصدر** ، على الموقع : http://masdar.ae/ar ، تم الاطلاع عليه 2018/04/23

9. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، **الطاقة** ، على الموقع : https://government.ae ، تم الاطلاع عليه : 2018/04/23

10. أكسبو 2020 دبي الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع : https://www.expo2020dubai.com ، تم الاطلاع عليه يوم : 24/04/2018

11. حكومة دبي ،رؤية دبي السياحية 2020، على الموقع : https://www.visitdubai.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/4/24

12. حكومة دبي هيئة الطرق و المواصلات ، على الموقع : https://www.rta.ae ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

13. حكومة الشارقة هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة، تاريخ النشر 30 / ابريل /2015، على الموقع : https://sharjahmydestination.ae ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

14. الإمارات اليوم ، محمد بن راشد يطلق إستراتيجية الصحة بدبي حتى العام 2021 ، على الموقع https://www.emaratalyoum.com: ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

15. ا لإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، **الإستراتيجية الوطنية للابتكار**،على الموقع : https://www.uaecabinet.ae ، تم الاطلاع يوم : 2018/04/24

16. حكومة الإمارات هيئة كهرباء ومياه دبي، مجمع محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية ، أبوظبي ، 2030 ، ص 13

17. مؤسسة اللإستثمار و اعمار للصناعة و الاستثمار ، إستراتيجية دبي الصناعية 2030، على الموقع : http://www.eii.ae/ar ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/27

سابعا : مراجع بالفرنسية

1. Glenn McLaughlin, **" industrial diversification in American cities**, Quarterly Journal of economics" , n 45, November 1930.
2. Hakim Ben Hammouda et autres , « **la diversification, vers un nouveau paradigm pour le développement de l'Afrique de l'Afrique, centre African de politique commercial**, n 36 , juin 2006
3. jean claude berthélemy , **economie international et diversification économique** ,revue d'économie politique ,2005
4. Revue de sonatrach–**faites connaissances avec les hydrocarbures** –Direction Générale ,1989.
5. David pimental . Biofuels : « **solar and wind as renewable energy systems** – benifits and risks ,comell university college of agriculture and life sciences 5126 comstak hall ithoca , usa 2008

6. uae economic outlook positive 2017 – 2020 ،on the site : http://researchkonnection.com ,viewed on :01/05/2018

7. trading economics ،United Arab Emirates – Economic Forecasts – 2018–2020 Outlook ، Day : 07/05/2018 ،on the site : https://tradingeconomics.com

الفهرس

إهـــــــــــداء.....

Erreur ! Signet non défini.

شكر و عرفان.....

Erreur ! Signet non défini.

الملخص..... **VII**–

Erreur ! Signet non défini.

قائمة الجداول.....

Erreur ! Signet non défini.

قائمة الأشكال.....

Erreur ! Signet non défini.

مقدمة عامة (أ–و)

الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي (2–38)

مقدمة الفصل الأول :.....**2**

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :مفهوم التنويع الاقتصادي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : أنواع و أنماط التنويع الاقتصادي 9

المطلب الثالث : أهداف و محددات التنويع الاقتصادي 12

المطلب الرابع : عوامل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي..... 15

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية الناجحة في التنويع الاقتصادي 17

المطلب الأول التجربة الماليزية..... 18

المطلب الثاني :التجربة الصينية..... 22

المطلب الثالث : التجربة اليابانية..... 26

المبحث الثالث : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة..... 29

الطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة..... 29

المطلب الثاني : علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي..... 31

المطلب الثالث : إستراتجية التنمية المستدامة باعتماد على التنويع الاقتصادي..... 32

خلاصة الفصل..... 38

الفصل الثاني : الإطار النظري للسوق النفطية (مفاهيم ومرتكزات) (39-68)

مقدمة الفصل الثاني..... 39

المبحث الأول : عموميات حول النفط..... 40

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن النفط.....

Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني : تعريف النفط و خصائصه.....

Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث : هيكل صناعة النفط..... 45

المبحث الثاني : ماهية الأسواق النفطية..... 47

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الأسواق العالمية النفطية 48

المطلب الثاني : تعريف السوق النفطية وأهم المتعاملين فيها.....

49

المطلب الثالث : أشكال الأسواق النفطية العالمية..... 54

المطلب الرابع : محددات الطلب والعرض في الأسواق العالمية..... 57

المبحث الثالث : تطورات أسعار النفط العالمية..... 62

المطلب الأول : مفاهيم حول أسعار النفط 62

المطلب الثاني :أثر المضاربة على السعر النفطي..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية..... 65

خلاصة الفصل **68**

الفصل الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي للتخفيف من حدة الأزمات النفطية (69- 146)

مقدمة الفصل الثالث..... **69**

المبحث الأول : سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية..... 70

المطلب الأول : تغيرات أسعار النفط و انعكاسها على الاقتصاديات العربية النفطية 70

المطلب الثاني : مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : واقع سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية. **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : الطاقات المتجددة ، الزراعة ، السياحة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي للدول النفطية العربية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني : نبذة حول الاقتصاد الإماراتي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :لمحة تعريفية لدولة الإمارات العربية المتحدة..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الإماراتي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : مساهمة القطاع وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثالث : سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول : مساهمة قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :مساهمة قطاع الزراعة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ..... ! **Erreur Signet non défini.**

المطلب الثالث : مساهمة قطاع النقل و التخزين والاتصالات في التنويع الاقتصادي بالإمارات .... ! **Erreur Signet non défini.**

المطلب الرابع : مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في التنويع الاقتصادي..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الرابع : إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي لأفاق 2117 ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول : إستراتجية الإمارات العربية المتحدة 2017-2020 ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2020-2021 ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2021-2030 ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2030-2117..... **Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة

الفصل..... ! Erreur Signet non défini.

الخاتمة العامة.....148

قائمة المراجع.....154

مقدمة الفصل الثاني

لقد كان النفط ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة التي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة فقد استعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصور محدودة مع التطور التكنولوجي ، وأصبح هذا الذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدودة والصناعة الأولى في العالم ويعد شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي ، وهذا من خلال تعدد خصائصه وميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و اقتصاد يدرسها لكونها سلعه إستراتيجية هامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها رغم تميزها بالنضوب ، الاقتصاد النفطي يهتم بدراسة مختلف النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة متعددة والتطرق إلى مختلف مراحلها ويتميز النفط عن مصادر العلاقات الأخرى ولقد شغل جميع الدول المصدرة والمستوردة ، إذ عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية ، من خلال معرفة مختلف أشكالها وتحديد لها وحدات قياس وأسعار تمكن من عرضها في السوق ، حيث تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنه متأثرة في الوقت نفسه بجملة من السياسات والاستراتجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة ، لذلك فإن أسعار النفط دائما مانجدها في تذبذب مستمر ولهذا حدوث صدمات بترولية واحدة تكفي لتشل اقتصاديات قائمة.

وانطلاقا من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للسوق النفطية وهذا من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول : عموميات حول النفط

المبحث الثاني : ماهية الأسواق النفطية

المبحث الثالث : تطورات أسعار النفط العالمية

المبحث الأول : عموميات حول النفط

تعاظم الاهتمام بالنفط بعد أن اتضحت أهميته وتزايد استهلاكه ، فلم يعد استخدامه قاصرا بصفة أولية على توليد الطاقة فقط ، وإنما امتد إلى مجالات أخرى ، بعد أن دخل كمادة أولية في كثير من الصناعات واشتقت منه العديد من المنتجات ' فالنفط يلعب دورا مهما لأنه يوفر المادة الأساسية للصناعات البتر وكيماوية ، وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمات عن طريق توفير رؤوس الأموال ومن هذا المنطلق سنحاول في مبحثنا هذا التعريف بالنفط ونشأته وهيكل صناعته من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن النفط

إن أول من عرف البترول هم قدماء المصريين واستخدموه في عمليات التحنيط

[1] وقد تحدث المؤرخ هيروديت عام 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله" : توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج ثلاث مواد هي الإسفلت والملح والزيت واقتصر استخدام البترول في بادئ الأمر على استعمالاته في المواد الطبية والإضاءة وإجراء الطقوس الدينية، حيث كان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يضخ من العيون الأرضية في إجراء الطقوس الدينية و أيضا الأغراض الزينة[2]

كما خلقوا عليه البابليون نوعا من القداسة، فكانوا يغمسون مشاعلهم في بيتومين ساخن فيلقي ضوءها ظلالا رهيبة يسجدون لها تعبدا وخشوعا [3]، كما واستخدم قدماء المصريون البتيومينات(الإسفلت) كمسحوق للتجميل في طلاء العيون والأظافر ويخلط مع الفاكهة والزيوت ليستخدم كعطر عالي الجودة ومرهم لعلاج الجلد، وبعد ذلك استخدمت اليتيومينات في صناعة الطوب ومواد البناء[4].

[1] يسري محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، مصر، 199 ، ص :4

[2] يسرى محمد أبو العلا ، **نظرية البترول والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2008 ، ص ص :،421 422،

[3] عيسى عبده ، تقديم إسماعيل يحي ، **بترول المسلمين ومخططات الغاصبين** ، دار المعارف ، مصر،1983 ، ص ص : 245 ، 244

[4]– محمد المقتدر عبد العزيز السيد ، **البترول وطرق استكشافه** ، دار الفكر ، الأردن ، 2008 ، ص : 15

وقد استفاد سكان العراق ومصر وبلاد فارس من البترول منذ قديم الزمان، واستعملوه في أغراض البناء وطلاء السفن، كما استعملوه كدواء يشربونه ويدهنون به الجروح، بالإضافة إلى استعماله في أغراض الإنارة، أما العرب فكانوا من الأمم التي عرفت البترول منذ القدم فقد استعملوه في الحروب والإنارة والعلاج. وقد استعمله الهنود الحمر في كاليفورنيا في صناعة الزوارق وتثبيت رؤوس الحراب والسهام وإصلاح ولصق الأواني المكسورة منتجة للنفط ، كما ساعد أيضا على ارتفاع معدل الطلب البترولي؛ اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين كما وظهرت أول سيارة تدار بالمحرك لأول مرة عام 1895، كما استخدم المازوت في تسيير البواخر عام 1897 وفي بداية عام 1920 استخدم البترول في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة ، وكان الكيروسين بوصفه زيت الإضاءة أهم صنف من منتجات النفط، وكان الهدف الرئيسي من تكرير النفط هو استخراج أكبر نسبة من الكيروسين، بالإضافة إلى استخدامات مواد التزييت والتشحيم وبعض زيوت الوقود، أما البنزين فكان يحرق لعدم الحاجة إليه، وكان الإسفلت يعتبر منتجا فائضا لا نفع له، وباستعمال محرك الاحتراق الداخلي في السيارات انفتح للبنزين باب يستعمل فيه فأصبح من المنتجات الرئيسية، ولما نشبت الحرب العالمية الأولى اشتد الطلب على مختلف المنتجات البترولية ومنها زيت الوقود لتسيير السفن هذا ويرتبط العصر البترولي باستخدام الزيت في الإضاءة والذي كان يعتمد على زيت الحوت ذي الكلفة المرتفعة، مما أدى إلى البحث عن مصادر بديلة لاستخدامها في الإضاءة، وقد كان اختراع مصباح البرافين أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية، كما ساعدت الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على زيادة الطلب على زيوت التشحيم ، وما أن جاءت سنة 1859 حتى توصل العلماء إلى إمكانية حفر أول بئر لاستخراج النفط قرب مدينة تيتو في ولاية بنسلفانيا في منطقة (أويل كريك)، وقد قام بهذا العمل النفطي الأول من نوعه الكولونيل الأمريكي دريك ، وبحلول سنة 1860(أي بعد مرور سنة) حتى أصبح في الولايات المتحدة 84 بئرا وقد ظل الطلب على المنتجات البترولية خلال عقدي العشرينات والثلاثينات يتزايد خاصة البنزين، كذلك اشتد الطلب على البتيومين (الإسفلت) للتوسع في استعماله في رصف الطرق للسيارات.

وشهد عقد الثلاثينات أيضا مولد البيتروكيماويات ونموها خاصة في الولايات المتحدة ،أما التوسع الذي طرأ على صناعة البترول بعد الحرب العالمية الثانية فكان أعظم مما تحقق قبلها، حيث قامت شركات البترول بمعاونة الحكومات بإنفاق مبالغ طائلة في عمليات البحث والتطوير لتحسين الفن التقني للصناعة[1].

المطلب الثاني : تعريف النفط و خصائصه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفط ، بدأ بمفهوم النفط ، خصائصه:

الفرع الأول : تعريف النفط

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر + زيت Oléum أي بمعنى زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت. فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزئ يتألف من ذرات ، وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[2]، مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): التركيبة الهيدروكابونية(البترول)

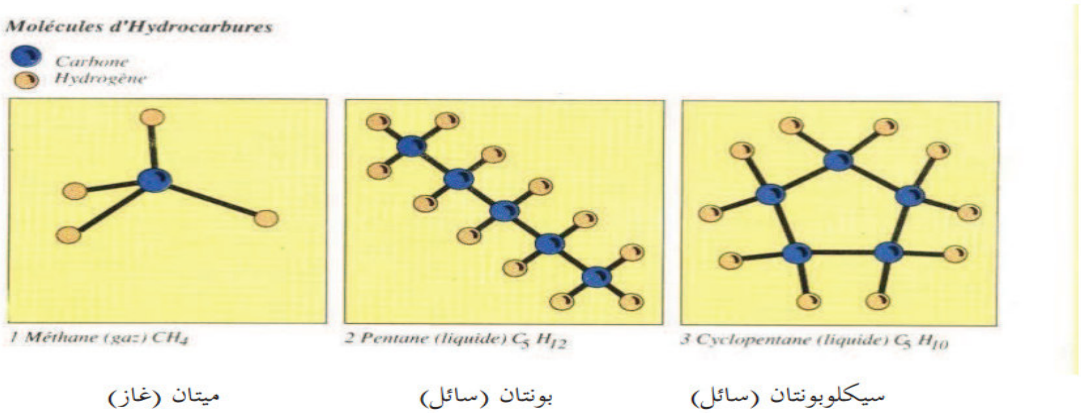

Revue de sonatrach-**faites connaissances avec les hydrocarbures** –Direction Générale ,1989.p :6

[1] أحمد رمضان شقيلية ، **النفط العربي وصناعة تكريره_دراسة في جغرافيا الطاقة والصناعة** ، تهامة للنشر ، السعودية ، 1981 ، ص : 53

[2] حسين عبد الله ، **البترول العربي** ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2003 ، ص :1

و نجد تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله

يعرف النفط يذهب أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولوها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة الزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[1]

كما ينظر إليه على أنه مادة غازية و هي الهيدروكاربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gasوهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Methane والأثانEthane والبروبين Propane والبوتان Butane والنتروجين وثاني أوكسيد الكاربون والكبريت وبنسب متفاوتة .إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون العنصر الميثان و بنسبة 70-90 % ويمكن إسالته أو تسييله (جعله سائلا) تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية[2].

بالإضافة إلى أن النفط يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازا " فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل ، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا [3].

ومن خلال ماسبق يمكننا أن نعطي التعريف الأتي للنفط :

[1] أمينة مخلفي ، **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية** ، حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير ، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2004 -2005 ، ص :7

[2] محمد أحمد الدوري ، ص ص :9,8

[3] مصطفى ديبون ، **ماهو البترول** ، الديوان الوطني لحقوق المؤلف ، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية ، الجزائر ، 1981 ، ص : 14

الـنفط هـو عبـارة عـن سـائل يتكـون بالأسـاس مـن خلائـط معقـدة، وغيـر متجانسـة مـن مركبـات عضـوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم.

الفرع الثاني : الخصائص العامة للبترول

للبترول مميزات هامة ترفع فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي[1] :

- تركيبه الكيماوي فريد من نوعه حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لاتوجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي الى تلوث الهواء؛
- البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله ؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجات ؛
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفني الانتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية ؛
- تعتبر صناعة البترول من الصناعة العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

[1] محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص :4

المطلب الثالث : هيكل صناعة النفط

النفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. وتستمد كلمة النفط (البترول) أصلها من اللغة اللاتينية وهي تعني زيت الصخرة Petro: Rock و Oléums = Oïl.

ويتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل مادة سائلة أو على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ. وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية ومقدار عمقها في باطن الأرض وتكوينها الجيولوجي. فهناك مثلا مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، خام بحر الشمال وغيرها، ويمكن تكرير النفط الخام بدرجاته المختلفة للحصول على منتجات مشتقة منه كالبنزين وزيت الغاز والكيروسين وغيرها. وتنطوي دورة إنتاج النفط على مراحل خمس هي التالية: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق. ويمكن أن تقع مرحلة النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده وفي ما يلي عرض ملخص لتلك المراحل[1] :

المرحلة الأولى : هي التنقيب عن النفط،وتعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع. وتتمثل مرحلة الاستكشاف أي ما قبل الحفر، بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول. ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات اللازمة، فهناك المسح الجيولوجي و المسح الجيوفيزيائي وهناك أيضا المسح الجيوكيميائ وتتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار وتقدير الأعماق على أن يتم أولا ما يسمى بالحفر الاستكشافي أو الحفر التجريبي، وفي حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط وقابليته للتسويق ؛

[1] عيسي محمد الغزالي ، **أسواق النفط العالمية** ، المعهد العربي للتخطيط العدد 57 ، الكويت ، ص : 5 الى 7

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإنتاج، حيث يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج والصمامات بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج وأجهزة لمعالجة الزيت وفصل الغاز والماء والشوائب عن البترول، ومعدات الضخ وغيرها وعادة ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن كافيا لرفع الزيت

المرحلة الثانية: فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط ومن ثم رفع النفط إلى الأعلى. وتشتمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطيات القابلة للاستخراج، بحيث يتم تقليل الزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الإنتاج

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة نقل النفط يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره واستهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية وفي الاستهلاك. تتمثل عملية نقل النفط بأربعة أنواع

- نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك
- نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير
- نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك
- النقل من مناطق الإنتاج التي يتوفر بها معامل تكرير إلى أماكن الاستهلاك ولنقل النفط في جميع الأحوال فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى مؤسسات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية وخطوط الأنابيب ؛

المرحلة الرابعة : هي مرحلة التكرير، التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام. وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين والمنتجات الوسطى (مثل الكيروسين وزيت الغاز وزيت التدفئة) والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء ومراجل السفن والإسفلت) ، وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام بين منطقة وأخرى. وبالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاث:

– العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام

– العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير، التضخيم، والتهذيب

– عمليات المعالجة : تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب مثل المركبات الكبريتية والأوزونية وبقية المعادن ؛

المرحلة الخامسة: هي مرحلة التوزيع والتسويق، حيث تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية وتوزيعها، وكما أسلفنا، فلكل نوع من أنواع نفط الخام مواصفاته الخاصة به، التي تحدد المنتجات التي يمكن إنتاجها منه، وبالتالي فإن الطلب على مصفاة معينة يمكن أن يتغير من حين الآخر حسب نوعية الطلب ولأسباب فصلية أو اقتصادية أو بيئية. وتحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات ومواصفات فنية بالإضافة إلى أخرى اقتصادية وجغرافية؛

ومما سبق نستنتج أن الثروة النفطية تعتبر من أبرز المواد الأولية في الاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات العديد من البلدان العالم بل إن اقتصاديات العديد من البلدان العالم وفي مختلف القارات تعتمد وبنسبة كبيرة على هذه الثروة الطبيعية ، ولهذه الثروة النفطية مزايا كثيرة لاتعد ولاتحصى فهي سلعة إستراتيجية رقم واحد في العالم ، وهي كذلك المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي .

المبحث الثاني : ماهية الأسواق النفطية

عرف البترول تطورا كبير فيما يخص الصناعة من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية وفي هذا المبحث سندرس الأسواق النفطية ومحددات العرض والطلب على البترول والتي سنعرض إليها فيما يلي :

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الأسواق العالمية النفطية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة ، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي[1] :

- خلال الفترة 1857 إلى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى) :كانت النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ن وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر ، حتى صارت شركات كبيرة وقوية ؛
- خلال الفترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك) : أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير ، وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية و منابع النفط في العالم بينها ، وهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط ؛
- خلال الفترة 1960 إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973): مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك ن وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها ، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى ؛

[1] حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986 – 2008** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، جامعة الشلف ، 2009 ، ص52

- خلال الفترة 1973إلى 1980 منذ بداية ازمة 1973 : في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك ، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط ، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك ، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوها.

المطلب الثاني : تعريف السوق النفطية وأهم المتعاملين فيها

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية وفيما يلي سنتطرق إلى بعض المفاهيم حول السوق النفطية وأهم المتعاملين فيها :

فرع الأول : تعريف السوق النفطية

تتعدد التعاريف حول السوق النفطية وسنعرضها فيما يلي :

تعريف السوق النفطية (Word Petroleum Market)

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة[1]. و السوق النفطي هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

ومما سبق نستنتج أن السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب ، فإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه

[1]– فتحي أحمد الخولي ، **اقتصاديات النفط** ، دار وهران للنشر والتوزيع جدة ، السعودية ، 1998 ، ص :145

السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى [1]

الفرع الثاني : أهم المتعاملين في السوق النفطية

1- من ناحية الدول المنتجة

- منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية ، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق البترول العالمية ، فنزويلا ، العراق ،إيران ، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 ن وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة ، و التي بلغت 15 % ، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية . انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي : قطر -1961- ليبيا و اندونيسيا 1962 ، الإمارات العربية المتحدة 1967 ، الجزائر 1969 ، نيجيريا 1971 ن الإكوادور 1957 ، ثم انسحبت الغابون سنة 1995 | وأنغولا 1973[2] .

أهداف المنظمة :وهي كمايلي[3] :

- زيادة مدا خيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصاد تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج ، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية ؛

[1]- سارة حسين منيمة ، **جغرافية الموارد و الإنتاج** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، 1992 ، ص:38

[2] أمينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوره ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013 ، ص 110

[3] قرونفة وليد ، مرجع سابق ، ص39

- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول الدول الأعضاء ؛
- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية ؛
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية ؛
- تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

- موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي

جرت قبل عام 1983 محاولات عدة من قبل دول الأوبك للاقتراب من الصناعة النفطية في بلادها والتأثير فيها وفي نظام استثمار الشركات ، ولعل ابرز المحاولات المبكرة تلك التي قامت حكومة مصدق في إيران ، وهي تأميم النفط الإيراني عام 1951 ورغم فشل هذه الخطوة إلا أنها كانت ناقوس نبه الدول المنتجة وشركات النفط الاحتكارية الكبرى، وكمحاولة من هذه الشركات لامتصاص ردود الفعل من الشركات المنتجة قبلت عام1952 مبدأ مناصفة الأرباح بينهما ، وكان القبول بهذا المبدأ سلسلة هامة من التطورات اللاحقة في العلاقات النفطية بين الشركات والحكومات المنتجة، فقد أصبح لهذه الأخيرة مصلحة مباشرة في الإشراف على نشاط الشركات والتدخل في أعمالها المتعلقة بالتشغيل و الإنتاج ثم ، تحديد حجم الكميات المصدرة وأسعار النفط المعلنة.وبعد نجاح مصر في تأميم شركات قناة السويس وما أعطته هذه الخطوة من دفعة معنوية ومادية قوية لدول العالم الثالث، بدأت تتكون في الدول المنتجة للنفط شركات ومؤسسات وطنية أخذت تتطور ببطء وتتزايد خبرة ومعرفة بشؤون النفط لتصبح فيما بعد الأساس الذي تستند إليه الدول المنتجة في محاولاتها الجادة للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية التي تمتلكها .وبعيدا عن الشرق الأوسط تجري محاولات موازية في أمريكا اللاتينية تهدف إلى تحرير شعوبها من السيطرة الاقتصادية[1]

وسوف نتطرق فيما يلي إجمالي إنتاج النفط في العالم كما هو موضح في الجدول رقم (1)

[1]- سمير التنير،**التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ، دار المنهل اللبناني ، 2007 ، ص16

الجدول رقم 1 إجمالي إنتاج النفط في العالم

	2016	2015	2014	2013	2012	
UAE	3.91	3.81	3.66	3.72	3.59	الامارات
Bahrain	0.26	0.26	0.26	0.26	0.23	البحرين
Tunisia	0.06	0.06	0.06	0.08	0.09	تونس
Algeria	1.45	1.48	1.56	1.60	1.63	الجزائر
S.Arabia	13.25	13.00	12.71	12.82	13.23	السعودية
Syria*	0.01	0.01	0.01	0.04	0.23	سورية *
Iraq	5.28	4.78	4.07	3.96	3.99	العراق
Qatar	0.74	0.83	0.93	0.96	1.00	قطر
Kuwait	3.67	3.68	3.52	3.60	3.89	الكويت
Libya	0.49	0.51	0.63	1.32	1.97	ليبيا
Egypt	0.72	0.76	0.78	0.77	0.77	مصر
Jordan	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأردن
Sudan	0.13	0.13	0.16	0.16	0.14	السودان
Oman	1.15	1.13	1.12	1.12	1.10	عمان
Morocco	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
Mauritania	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	موريتانيا
Yemen	0.03	0.06	0.18	0.21	0.24	اليمن
OAPEC	29.8	29.2	28.2	29.1	30.6	أوابك
Other Arab Countries	1.3	1.3	1.5	1.5	1.5	الدول العربية الأخرى
Total Arab Countries	31.2	30.5	29.7	30.6	32.1	اجمالي الدول العربية
Arab OPEC Countries	28.8	28.1	27.1	28.0	29.3	دول اوبك العربية
OPEC	42.2	40.6	40.4	42.4	44.3	اوبك
Total World	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	اجمالي العالم

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، **التقرير الإحصائي السنوي 2017** ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/02/25 على الساعة : 17.26 ،على الموقع : http://www.oapecorg.org

يتضح من الجدول رقم (1) أن إجمالي إنتاج النفط في دول أوبك العربية سنة 2012 قد بلغ 29.3% مقارنة ب سنة 2013 إذ انخفض إجمالي إنتاج النفط إلى 28% أما في سنة 2014 فنخفض إجمالي إنتاج النفط إلى 27.1 % بسبب الأزمة النفطية فعاود الارتفاع في السنوات 2015 و 2016 اذ بلغ على التوالي 28.1% و 28.8% ، كما قدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي 42.2 %وذلك حسب إحصائيات سنة 2016 أما سنة 2012 فقد بلغت 44.3% بفعل زيادة النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على النفط وكذا زيادة الطلب من طرف الدول صناعية مثل الصين ' الهند ، كوريا الجنوبية ، أما السنوات 2013، 2014 فعادت أسعار النفط الى الانخفاض بسبب الأزمة النفطية اذ بلغت على التوالي :

42.4% ، 40.4% ، ثم عاودت الارتفاع في السنوات 2015، 2016 اذ بلغت على التوالي : 40.6 % و 42.2 %

2 – من ناحية الدول المستهلكة

- وكالة الطاقة الدولية : هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية ، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، ايطاليا ، اليابان ، استراليا، نيوزلندا ، السويد الدانمارك ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، ايرلندا ، سويسرا ، إسبانيا ، النمسا ، تركيا ، اليونان ، فرنسا ، فنلندا ، المجر ، البرتغال والنرويج) ، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجار[1] :

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية ؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد ؛ الاستهلاك
- من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى ؛
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك ؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها ؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة ؛

[1] قرونفة وليد ، مرجع سابق ، ص39

- فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول ، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ،تستطيع من خلاله التأثير؛
- على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي ؛

- الشركات البترولية العالمية : سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك ، فإنها تمتلك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات (أكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة(موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم) هذا ولايجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78 في المائة انتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة ارامكم السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ،مما يؤدي إلى الأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحق

المطلب الثالث : أشكال الأسواق النفطية العالمية

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشراكات النفطية الكبرى والدول المنتج للنفط ،وتطورات طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:

- الأسواق الفورية للنفط الخام: ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي محمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط

وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها ، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة ، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية التسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا وتتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرلنت ، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس ، أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب ، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والأخر ، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام ،أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي[1] .

- الأسواق الآجلة : نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر النفط ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و تتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار ،التسيير الحسن للمخزون ، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاFم بأسعار السوق المتعامل }ا، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة النفطية و بكل شفافية ، و يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق النفطية المادية الآجلة و الأسواق النفطية المالية الآجلة[2]، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الاسواق :

[1]- حمادي نعيمة ، مرجع سابق ، ص: 57

[2]– قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، جامعة الشلف،الجزائر،2009 ، ص:55

❖ الأسواق النفطية المادية الآجلة : تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم ، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم الأجال لاحقة ، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبيرنت ، البترين زيت الديزل ووقود الطائرات ، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب

❖ الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك ، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية ، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد ، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي :

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex)
- سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips)
- وسوق سنغافورة النقدي العالمي (simex)

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية ، كم هو الحال في البورصة العادية ، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق[1]

[1] حمادي نعيمة ، نفس المرجع ، ص57

المطلب الرابع : محددات الطلب والعرض في الأسواق العالمية

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض و الطلب لذلك يعتبر الطلب و العرض عنصرا هاما للبترول

الفرع الأول : محددات الطلب في الأسواق العالمية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها[1] :

- النمو الاقتصادي العالمي : تكونت العلاقة بين النمو الاقتصادي و الطلب النفطي منذ سنة 1973، و التي كانت في حدود الواحد، أي لكل واحد بالمائة من النمو الاقتصادي تتطلب واحد بالمائة من النمو في استهلاك النفط ، تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9% عام 2004 وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط ، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل ، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ، مايعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي؛
- النمو السكاني : بلغ عدد سكان العالم أكثر من 6.89 مليار نسمة عام 2010 مقابل 3.7 مليار نسمة عام 1973، أي أنه بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو سكان العالم حوالي 1.6%، كذلك هو الشأن بالنسبة لمعدل نمو الطلب النفطي الذي بلغ 1.7% خلال نفس الفترة، لذا، نقول أن الزيادة في النمو السكاني تعكس الزيادة في الطلب النفطي، تجدر الاشارة هنا إلى أن 80% من إجمالي سكان العالم يستهلكون في الوقت الحاضر ما معدله برميل ونصف البرميل للشخص الواحد كل عام، أي ما يقل عن خمس متوسط الاستهلاك النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع أن يتجه الخط البياني للطلب على النفط إلى الأعلى خلال العقود المقبلة، في ضوء ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كما انه من المتوقع أن تفرض تطورات

[1] منذر المصري ، **قضايا عربية معاصرة** ، المؤسسة العربية للنشر، لبنان ، 2011 ، ص :76

الأحداث في العقد القادم استنباط أساليب و وسائل جديدة مبتكرة لتطوير كل الجوانب المرتبطة بالطاقة ، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 الى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط ؛

- مستويات الدخول: لقد قفز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 946 دولار عام 2000 إلى 2560 دولار عام 2007، أي بنسبة 170.6%، بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الهند من 440 دولار عام 2000 إلى ما دون 940 دولار عام 2007، أي بنسبة 113.6%، و لهذا برز دور النمو السكاني (الأقل حجمه) في الصين أعلى فيرفع حجم الطلب على النفط منه في الهند (الأكبر حجما)، نظرا للفرق في مستويات الدخل.
- الاضطرابات السياسية و المناخية: يمكن أن تؤثر الاضطرابات السياسية على الطلب العالمي من النفط، حيث أن حدوث أزمة سياسية خاصة في أحد البلدان المنتجة للنفط، يولد تخوفا لدى الدول الكبرى المستهلكة له من نقص في الإمدادات النفطية هذا مايدفعها للتنافس فيما بينها للحصول على الكميات المطلوبة، مثلما حدث في أزمة 1973، والأزمة الايرانية 1979. كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب النفطي، حيث أدى إعصار ايفان الذي ضرب خليج المكسيك إلى تعطل حوالي 30% من الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة، وإعصار كاترينا الذي اجتاح منطقة خليج المكسيك عام 2005، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار الاسمية للنفط، والتي بلغت 70 دولارا للبرميل ، و الجدول التالي يمثل الطلب على مصادر الطاقة كما هو موضح في الجدول الأتي :

الجدول رقم (2) الطلب على مصادر الطاقة الأولية من 1980- 2035

السنوات	1980	2000	2008	2020	2030	2035	متوسط النمو السنوي 2035-2008
النفط	3106	3647	4059	4346	4550	4662	%0.5
الفحم	1786	2292	3315	3699	3984	3934	%0.6
الغاز	1237	2089	2596	3132	3550	3748	%1.4
الطاقة النووية	186	675	712	968	1178	1273	%2.2
الطاقة الحيوية	147	226	276	376	450	476	%2.0
الكهرومائية	753	1041	1225	1501	1780	1957	%1.7
الطاقات الأخرى	12	53	89	268	521	699	%7.9
إجمالي الطاقة	7229	10023	12271	14556	16014	16748	%1.2

Source : international Energy Agency (IEA) ,world Energy inversement Outlook 2010

.www.iea.org/Textbase/about/copyright.asp

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يخص تطورات احتياجات العالم من الطاقة فإنه ووفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية بناءا على السيناريو المرجعي، فإن احتياجات العالم من الطاقة ستزداد بنسبة 48.36 %بين عامي 2008 و 2035 ،أي بمعدل نمو سنوي يصل في المتوسط إلى 2.1 ،%حيث يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2035 إلى 75.16 مليار طن مكافئ مقارنة بمستوى 27.12 مليار طن مكافئ سنة 2008 .وستظل أنواع الوقود الأحفوري مهيمنة على مزيج الطاقة الأولية إذ ستتأثر بنسبة 53 %من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب خلال الفترة 2008-2035 ،وسيبقى النفط تحديدا من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستنخفض، إذ كان يمثل النسبة 43 %سنة 1980 لينخفض إل مستوى % 33سنة 2008 ،ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليصل إلى مستوى 8.27 %في آفاق 2035 .فيما شهد الطلب على الفحم نموا ملفتا إذ ارتفع بما يقارب 61.85 %بين عامي 1980 و2008 ،ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه بنسبة 76.18 %ما بين عامي 2008 و2035 .ويأتي في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي ضمن مساهمته في ميزان الطاقة والذي يمثل تحديا للنفط إذ بدأ في الصعود منذ العقود الأخيرة للألفية الثانية، حيث استخدم الغاز الطبيعي ،الذي كان احتراقه أكثر فاعلية ، شبكة أنابيب ، وبذلك فقد توزيع جعلت خطوط أنابيب النفط غير ملائمة، واستفادة من كونه أنظف أنواع الوقود الأحفوري تضاعف الطلب عليه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2008 ،ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2008 و2035 بنسبة 37.44 ،%وتعرف حصة الغاز من ضمن مصادر الطاقة ، استقرارا نسبيا إذ شكلت ما نسبته 84.20 %و 15.21 %خلال سنتي 1980 و2008 على التوالي، ومن المتوقع أن تسجل ما نسبته 3.22 %سنة 2035 .وتشكل هذه المصادر الثلاثة (النفط، الفحم والغاز) وهي كلها مصادر غير متجددة ما يقارب 25.81 %من إجمالي الطلب

العالمي على الطاقة خلال عام 2008 ،في وقت تبقى فيه مساهمة مصادر الطاقة الأخرى متواضعة ومحدودة إذ لا تتجاوز 75.18%[1].

الفرع الثاني: محددات العرض في الأسواق العالمية

توجد العديد والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى أخر وأهم هذه العوامل نجد [2] :

- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية : تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية ؛
- السعر : تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة ، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه ، إلا أن سوق النفط يخضع الاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني؛
- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج : يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية ، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول ؛
- المصادر البديلة للنفط وأسعارها : تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة .

[1] سيث دن، **أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط** ، "**مستقبل النفط كمصدر للطاقة**"، ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005 ، ص182.

[2] مباني عبد المالك ، **الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية استشرافية** ، ماجستير العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2008،ص:61

- الحروب والأحداث السياسية : كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط ، عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 و1980 ، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا ؛
- السياسات النفطية للدول المنتجة :تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي :

❖ سياسية تغليب المتطلبات المالية 1985/1973 : تمكن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي ، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض؛

❖ سياسة تغليب السوق 1999/1986 : تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه ، وعليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات ؛

❖ سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من عام 2000 : تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين ، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول opec حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار ، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل يوميا ؛

مما سبق نستنتج أن النفط أهم سلعة في الأسواق العالمية ، حيث يتميز بعدم ثبات أسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة ، خاصة المنتجة منها ، ، فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي .

المبحث الثالث : تطورات أسعار النفط العالمية

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد يتعادل معها أو لا يتساوى معها، أي قد يكون أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج. فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية التي يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.. الخ و سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول أسعر النفط و كيفية تسعيره وكذلك كيفية تأثير أثر المضاربة على السعر النفطي

المطلب الأول : مفاهيم حول أسعار النفط

تعتبر السياسات التسعيرية للنفط عم وجهات نظر الأطراف المعنية في السوق العالمية وهي الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات الوسيطة التي تتبعها وتؤثر هذه السياسات في تطوير أسعار النفط من خلال المؤشرات التسعيرية ومن أهمها :

- السعر : مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترا (42 جالونا) ويعادل الطن المتري 7–8 براميل حسب كثافة النفط.[1]
- السعر المعلن (الرسمي) : السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق (وقد كان حساب الأتاوى و ضرائب الدخل يتم على أساس هذا السعر المعلن) وقد كان السعر المعلن للنفط سعرا إداريا أكثر منه اقتصاديا لضمان توازن مصالح الشركات النفطية وعلاقتها مع الدول المستهلكة والدول المنتجة وفي 1983 م أعيد تسميته السعر المعلن ليصبح سعر البيع الحكومي أو سعر البيع الرسمي أي أن سعر بيع النفط تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغير هوية من يحدد السعر.[2]

أما فيما يخص سعر النفط فهناك[3] :

[1] سيد فتحي أحمد خولي ، مرجع سابق ، ص :355

[2] الدوري أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص: 198

[3] حسين عبد الله ، **مستقبل النفط العربي** ، دار النشر مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2006 ، ص :240

- ❖ سعر السوق : السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة في ما تتخذه من قرارات بشأن انجاز صفقة نفطية معينة أي أن السعر عند إتمام الصفقة فعلا في الأسواق الحرة أو الفورية لتجارة النفط الخام (مثل روتردام أو جنوه أو سنغافورة أو غيرها) ؛
- ❖ السعر الحقيقي : السعر الاسمي أي القيمة النقدية بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة ؛
- ❖ سعر التحويل : السعر الذي يتفق عليه عند بيع النفط من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (الشركة الأم للفرع ومن فرع إلى فرع) ؛
- ❖ السعر الارجاعي : سعر برميل النفط الخام في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته من البرميل المركب ؛
- ❖ الربح : هو الفرق بين السعر ونفقته إنتاج برميل من النفط باستخدام الوحدات الإنتاجية فوق الحدية، أو الفرق بين نفقة الفرصة البديلة لعوامل الإنتاج المستخدمة وبين سعر البرميل الذي تسهم في انتاجه؛
- ❖ الإتاوة (أو الريع) : مقدرا ماكانت الشركات المنتجة للنفط تدفعه للدولة صاحبة حقوق النفط ويحسب كنسبة من السعر المعلن ؛
- ❖ العلاوة : مبلغ محدد كانت المنتجة صاحبة الامتياز تتفق على مقداره مع الدولة صاحبة الأرض والمضيفة ، وعادة ماتدفع العلاوة عند توقيع عقد الامتياز ، خلال بعض فترات التنقيب ، عند وصول الإنتاج مستويات معينة؛
- ❖ الإيجار : مبلغ من المال تدفعه الشركات المنتجة صاحبة الامتياز للدولة المضيفة مقابل استغلال مساحات التنقيب ،ويدفع الإيجار مقابل التنقيب في أجزاء مساحة الامتياز حتى يتم اكتشاف النفط أو تخلي الشركة عن جزء من مساحة الامتياز ؛
- ❖ ضريبة الدخل : مقدار ماكانت الشركات المنتجة للنفط تدفعه للدول صاحبة حقوق النفط كضريبة على ما تحققه من الأرباح والتي تحسب على أساس الفرق بين السعر المعلن و تكلفة الإنتاج .

المطلب الثاني :أثر المضاربة على السعر النفطي

أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط ، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية سواء كان من المنتجات الخام أو المكررة ، والبعض يمارس عمله في الأسواق المالية والأسواق الآجلة ذات الصلة بالنفط ، ومع أن المضاربين من النوعين ظهروا في الأسواق منذ الأيام الباكرة للصناعة النفطية ، فان التجارة بالنفط بسوق النفط الفوري تطورت بخطى سريعة في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي أما المعاملات في أسواق التسليم الأجل وغير ذلك من المشتقات المالية فلم تتسع إلا بحلول التسعينيات

اهتمت الدراسة الأكاديمية بموضوع أثر المضاربة على الأسعار وظهرت اختلافات كثيرة في الرأي بين أصحاب هذه الدراسات إلا انه من سليم القول أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأثر الكلي للمضاربة بنوعيها يتمثل في اتساع تأرجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط ، معنى أن هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الأسواق يتجه السعر نحو الارتفاع إلى مستويات أعلى ممل يمكن تبلغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة ، كما انه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر نحو الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان أن تهبط إليه من دون تدخل المضاربين ، وفي رأي البغض أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول ، والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط استلامه مما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري ، كما أن بعض المشتقات التجارية المالية المعروضة باسم الخيارات تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل التزام مالي بسيط نسبيا ، ونجد معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة من قبيل سوق النفط الدولية بلندن ، وهذه المعاملات متاحة أمام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا أن الخوف من انقطاع إمدادات البترول بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق إنتاج النفط تسبب في ارتفاع الأسعار بمقدار ما يسمى " هامش الخوف " فقد استغل المضاربون في السوق النفطية حالة القلق هذه لتحقيق أعلى

الأرباح الممكنة ، هناك ما يسمى ب " بسيكولوجية الخوف " التي تهيمن على المضاربين في السوق النفطية ، خوفا من انقطاع الإمدادات اذ أن ما يدفع الأسعار الى الصعود هو الخوف فقط من حدوث نقص في الإمداد العوامل سياسية ، وهذا الخوف لا يخضع لموازين العرض و الطلب ، هناك مجموعة من المضاربين في السوق النفطية تحاول أن تحقق أرباحا على حساب عدم استقرار السوق النفطية يتفق المحللون على أن الزيادة في تقدر بحدود دولار للبرميل واحد بسبب ما يسمى " علاوة الخوف " من انقطاع إمدادات النفط وخاصة ذلك القادم من منطقة الخليج العربي ، اذ أن هذه العلاقة مرتبطة بالموقف السياسي الموجود فعلا بالمنطقة فلو تحقق الهدوء والاستقرار في المنطقة يمكن أن تنخفض الأسعار بحدود بسبب زوال "علاوة الخوف "ففي البورصات يضاربون على ما يسمى ب " برميل ورقية " ، أي أن المتداول سندات نفط ، وحجم هذه العمليات المتداولة تساوي خمسة أضعاف المتداول في السوق الحقيقية ، ولكن حقيقة السعر هو السعر التي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط وتتعامل على أساسه ، فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققو إرباحا أو خسائر ، فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققوا أرباحا، والمتعاملون في السوق الحقيقية، أي المصدرون يبيعون بأسعار أقل مما هو سائد في سوق المضاربة ، لأنهم اتفقوا مسبقا على مدة التسليم ، و خلالها تكون الأسعار قد ارتفعت وحصل المضاربون على المفروقات في ارتفاعات الأسعار[1]

المطلب الثالث : التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية

لا شك في أن التوقعات الأسواق النفط على المدى البعيد محفوفة بالصعوبات جزاء عوامل عدة معقدة التي تؤثر على التقديرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة .و تستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب والعرض والأسعار ، و تشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول العام 2030 بنسبة 50 بالمائة لتبلغ 126 مليون برميل

[1] مدشن وهيبة ، **اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، الجزائر ، ص : 12

يوميا، وتحديدا لتلبية احتياجات وسائل النقل . بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية ، زيادة في الطلب على النفط بنحو 36 بالمائة فقط لتصل (30 مليون برميل يوميا في العام 2030 إلى نحو116 مليون برميل في اليوم. يحرص مراقبو الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على عدم التنبؤ بالأسعار، بل بتوفير افتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضرورية لتوليد الاستثمارات الكافية المتعلقة بالعرض لتلبية معدلات الطلب المفترضة ، وتتراوح معدلات" الأسعار المفترضة "المتوفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية للفترة الممتدة من العام 2010 إلى العام (2030 ما بين 65 و 113 دولارا أميركيا للبرميل الواحد، مع تقدم محاكاة تشمل حالات عرض وطلب متزايدة أو متقلصة تتراوح ما بين 57 و 189 دولارا أميركيا .كما وتطرح أوبك سعرا افتراضيا للعام 2030 يتراوح ما بين 70 و 90 دولارا أميركيا للبرميل الواحد ، وفي المدى القريب، من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع ارتفاع الطاقة الإنتاجية من جراء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط بخفض الأسعار إلى 75–78 دولارا أميركيا للبرميل وهو تكلفة الإنتاج الحدية للنفط من الرمال النفطية الكندية . ولكن، على المدى المتوسط والبعيد، يتوقع أن تتراوح الأسعار بين 90 و 120 دولار للبرميل لاستعادة الطلب لنموه، بينما من المقدر أن ينخفض الإنتاج الفائض لأوبك إلى نحو مليون برميل يوميا وهذا مااستعرضناه في الشكل رقم (2)[1].

سنتطرق الى تقديرات أسعار النفط من 1980 إلى 2030 في الشكل التالي :

[1] سلسلة تقارير سامبا ، دول مجلس التعاون الخليجي ،**التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد** ، مجموعة سامبا المالية ، السعودية ، 2008، ص

الشكل رقم (2) **قديرات أسعار النفط من 1980-2030**

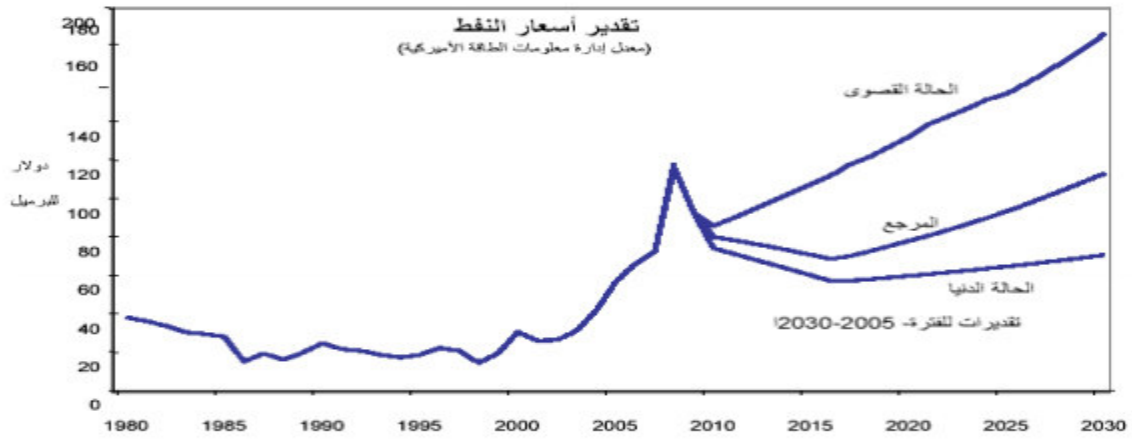

المصدر :، سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجموعة سامبا المالية** ، السعودية ، نوفمبر 2012 ، ص 15

من خلال ما سبق نستنتج أن سعر النفط قد شهد تذبذبات وتغيرات كبيرة منذ أن وجد ، وأن سعر النفط يخضع للعديد من العوامل من بينها المضاربة وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة وكان الغرض من التطرق لهذا النوع من الأسعار هو إبراز أن المضاربة حاضرة بشكل أو آخر في تقدير السعر والتأثير عليه مما يجعلها تتأرجح بين الهبوط والصعود

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن النفط ونظرا لمكانته الهامة والمميزة على غرار العديد من الموارد الطاقوية الأخرى فهو أكثر من مصدر للطاقة بل سلعة إستراتيجية لها أهمية على مختلف الأصعدة ومنذ الاكتشاف التجاري للنفط في أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، لازال النفط يكتسي أهمية اقتصادية على الساحة العالمية والإقليمية، بل أصبح من ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، رغم محاولات إحلاله بطاقات أخرى متجددة وغير متجددة.

لهذا حاولنا إظهار مختلف التعريفات النظرية الخاصة بمادة النفط ، وكل مايدور حول هذا المورد الناضب من تاريخه نشأته ، خصائصه، أنواعه ، مراحل صناعته ،لاو كذلك المحددات الرئيسية لسوق النفطية حيث يمثل النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسة التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وهو من الدعامات التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية تداولا عالميا.

كما يساهم النفط بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، وميزان المدفوعات، والصادرات الخارجية. كما يلعب النفط دورا أساسيا في إنشاء صناعات وخدمات أخرى من أهمها الصناعات البتر وكيماوية والكهرباء ،إلا أن سعر النفط يتسم بالتذبذب صعودا وهبوطا بين الحين والآخر ، بسبب ربط سعر برميل النفط بقوى العرض والطلب و آلية السوق الحرة، فمن جانب العرض، يتحدد سعر النفط بالسياسات النفطية للدول المنتجة والمصدرة و منظمات أوبك ، أما من ناحية الطلب، فهنالك دور كبير لمعدلات النمو الاقتصادي و الكثافة السكانية و العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط و أهمها التقلبات الاقتصادية.

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :…../D.S.E/2018

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:……/ق.ع.إ/2018

الموضـــوع

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية

دراسة حالة – الإمارات العربية المتحدة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

من إعـداد الطلبـة:

- رحال حياة

تحت إشراف الأستاذة :

-كرامة مروة

السنة الجامعية: 2017-2018

الخلاصة العامة

لقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي ، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه بالعديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه ، بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) ، و لعل ما حدث خلال السنوات الأخيرة من انخفاض أسعار النفط ، كان بمثابة التحدي الأصعب التي واجهته الدول المنتجة للنفط خصوصا في ظل عدم تبنيها لسياسات التنوع الاقتصادي، حيث دفع انخفاض أسعار النفط الدول المنتجة إلى تخفيض كميات الإنتاج، وهذا الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية وزاد من عجز الموازنة خصوصا في ظل محدودية مصادر الإيرادات في دول مثل الجزائر والسعودية ، الكويت ....

ولقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ترسيخ مكانتها الاقتصادية في العالم أجمع؛ فقد أصبحت على قائمة أكثر الاقتصاديات الناشئة في العالم؛ وهو ما عكسه التسارع في نسب النمو الذي حققته الدولة على كافة الصُعُد؛ وقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة سياسات بهدف تنويع اقتصادها حيث اعتمدت على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية و الاستثمارية حيث أسهمت الطفرة الاقتصادية في تعزيز جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم؛ وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها، ومن خلال قوانينها التي تتسم بالمرونة مقارنة بغيرها من دول المنطقة وتوفيرها بيئة استثمارية تعد الأفضل في المنطقة العربية والخليجية وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط إلى دولة قائمة في مصادر الدخل كما ركزت هذه الدولة على قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة ، السياحة ، التجارة ، الزراعة ... وعملت على وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى ، وقد حرصت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقا لأعلى المعايير الدولية ،

مما أدى إلى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على إدارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية العالمية .

نتائج اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى** : إن التنويع الاقتصادي هو توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة ، وذلك باعتماد على قطاعات عديدة مثل قطاع الزراعة ، قطاع السياحة ، قطاع الطاقات المتجددة بهدف التقليل من الآثار السلبية للصدمات النفطية ، وهو مايؤكد صحة الفرضية الأولى
- **الفرضية الثانية** : من المعلوم أن سعر النفط يتحدد في الأسواق العالمية نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب عليه وهذا مابيناه من خلال دراسة الأسواق النفطية والطلب والعرض على البترول ، لكن سعر النفط خلال سنة 2014 لم يتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب عليه في السوق العالمية وعليه يبدو أن العوامل السلوكية النفسية هي التي أدت الدور الأبرز في تحديد اتجاهات أسعار النفط خلال العام 2014 ، وتتضمن هذه الجملة من العوامل منها مما يتعلق بسلوك المضاربة في الأسواق ، ولا يعكس حقيقية العلاقة بين العرض والطلب وبالتالي ننفي صحة الفرضية الثانية
- **الفرضية الثالثة** : أثرت الأزمة النفطية على الاقتصاديات العربية بشكل كبير حسب درجة اعتمادها على قطاع المحروقات، حيث تملك البلدان العربية عموما والدول النفطية بالخصوص إمكانيات تساعدها في تنويع مصادر دخلها لتقليل من حدة هذه الصدمات النفطية إذ يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مدا خيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه ومن خلال هذه النتيجة نثبت صحة الفرضية
- **الفرضية الرابعة:** أثبتت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر بالأزمة النفطية لأنها استطاعت بفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة وضعها المالي أن تنجح في تنويع هياكلها الاقتصادية ،

وذلك باعتماد على قطاعات غير نفطية مثل السياحة ، الزراعة ، الطاقات الغير متجددة.... هذا مايجزم صحة الفرضية الرابعة .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي :

- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم.
- أن عدم استقرار السوق النفطية العالمية و استنزاف الثروات النفطية للدول النامية من قبل الشركات النفطية العالمية ، جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منظمة تحمي مصالحها سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك سنة 1960 ، وهي منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وتضم 12 دولة وهي : إيران ، العراق ، فنزويلا، الكويت ، الجزائر، ليبيا ، السعودية ، نيجيريا ، أنغولا ، الإمارات العربية المتحدة ، الإكوادور ، قطر . كما عرفت سنة 1968 تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) والتي تضم 11 دولة عربية ، وتسعى هذه المنظمة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء ولا تتعارض أهدافها مع أهداف منظمة أوابك
- عرفت الأسعار تقلبات كبيرة حيث ارتفعت بشكل ملفت خلال مراحل معينة و مراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار إيجابا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسببت هذه الإيرادات في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادياتها. أما في حالات الانخفاض فقد انهارت إيراداتها وتعثرت بذلك مشاريعها التنموية، وظهرت الاختلالات التي كانت تخفيها العوائد النفطية المرتفعة
- ضعف أثر تقلبات سعر النفط على تطور نسبة نمو القطاع الصناعي، الزراعي ، السياحة ، النقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام في الإمارات

- إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي 69 % سنة 2015 بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن ترتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20% فقط من الناتج وذلك وفق رؤية الإمارات العربية المتحدة .
- يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.

التوصيات المقترحة

انطلاقا من دراستنا لهذا الموضوع فإننا مقترح مايلي :

- يجب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة
- وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل في الدول العربية اقتيادا بتجربة الإمارات العربية المتحدة
- توجيه الاهتمام الطاقوي من الطاقات التقليدية كالنفط والغاز إلى الطاقات المتجددة و على غرار الطاقة الشمسية التي تزخر بها العديد من الدول العربية بإمكانيات هائلة في هذا المجال ، وهو مايبقيها كفاعل أساسي في سوق الطاقة العالمي
- الإسراع في تبني برنامج شامل للتنويع الاقتصادي يبنى على القطاعات المنتجة الرئيسية كالصناعة ، الفلاحة ، السياحة ، بتوفير كافة الإمكانيات الملائمة للنهوض بالاستثمار الإنتاجي في هذه القطاعات .
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كون الدول العربية تزخر بثروات كبيرة في هذا المجال مثل كل من مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر.

- تبني برنامج التنمية روح التنظيم والمبادرة في الأعمال الحرة من خلال التركيز على إنشاء شركات الاستثمار المشترك وخلق الحوافر لدعم الأنشطة في مجال الإبداع في الأعمال الخاصة.
- وضع إستراتيجية جديدة واضحة المعالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ترتكز على مبدأ استقدام تكنولوجيا متقدمة وخلق فرص عمل لتوظيف وتدريب المواطنين على المهارات الفنية العالمية في تقنيات الإنتاج وفن الإدارة وصنع القرار
- دعم وتشجيع أنشطة البحث العلمي على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية لتطوير أساليب الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وتكيفها وفقا للظروف الاقتصادية السائدة بالدولة.

أفاق الدراسة

من خلال دراستنا للتنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها ، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى :

- تأثير المرض الهولندي في هيكلة الاقتصاد الجزائري
- الطاقات المتجددة كبديل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نسأل الله العظيم ، التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث ، راجين أن يفيد الباحثين و المهتمين

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المرجع باللغة العربية

أولا :الكتب

1. عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحي، **بترول المسلمين ومخططات الغاصبين**، دار المعارف، مصر،1983
2. حسين عبد الله ، **مستقبل النفط العربي** ،دار النشر مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2006
3. سارة حسين منيمة ، **جغرافية الموارد و الإنتاج** ، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان ، 1992
4. سمير التنير ،**التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني ، 2007
5. فتحي أحمد الخولي ، **اقتصاديات النفط** ،دار زهران للنشر والتوزيع جدة ، السعودية ، 1998
6. محمد أحمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983
7. أحمد رمضان شقيلية، **النفط العربي وصناعة تكريره_دراسة في جغرافيا الطاقة والصناعة**، تهامة للنشر ،جدة،1981
8. حسين عبد الله ، **البترول العربي** ، **دراسة اقتصادية سياسية** ، دار النهضة العربية، سنة 2003
9. محمد المقتدر عبد العزيز السيد، **البترول وطرق استكشافه** ،دار الفكر، الأردن،2008
10. إبراهيم العيساوي وآخرون ، **العربي والتحديات الاقتصادية العالمية** ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ، 1999
11. بيوتر كاربوس ، ترجمة صالح ياسر حسن ، **التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، لم يذكر البلد ، 1984
12. زينب صالح الأشوح، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، مصر، 2004
13. عبد القادر محمد عبد القادر ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ،**كلية التجارة** ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005
14. عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007
15. محمد أمين لزعر ، **الدول العربية و تنويع الصادرات** ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ،العدد 135 ، 2017
16. منى قاسم ، **الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 1999

17. كمال شكيب حماد ، **نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية** ،كلية التدريب ، عام 2012

18. كليكوفسكي ،لوتسكييفيتش ، **الإمارات العربية المتحدة** ، دار ميسل ، الإمارات العربية المتحدة ، سنة 1975

19. أسامة محمد سلام، **البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة: مؤشر أمن الماء والغذاء**، دار النشر شركة بريطانية، لندن ، 2016

20. منذر المصري، **قضايا عربية معاصرة** ، المؤسسة العربية للنشر، لبنان

ثانيا : الرسائل الجامعية و المذكرات

1. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي** –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011–2012 ،

2. **عبد الرحمان بن سانية ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بلقا يد –تلمسان، الجزائر ، 2012–2013،**

3. **محمد كنفوش ، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر ، 2005**

4. أمينة مخلفي ،**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية**، حالة مجمع بركين، مذكرة ماجستير ،تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر سنة2004 –2005،

5. حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986 – 2008** ، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، جامعة الشلف ، 2008–2009 ،

6. أمينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**،أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013،

7. قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف،2009،

8. رضوان جمعة ،صالح تومي ، **دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970–2018)**، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية (الجزائر)،

9. مباني عبد المالك، **الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، سنة 2008،

10. مدشن وهيبة ، **اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 2004-2005 ،

11. عمر شريف ، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، لم تذكر السنة

12. سماعيني نسيبة ، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، جامعة وهران ، لم تذكر السنة

13. عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ،جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية ن لم تذكر السنة

14. بلهادف رحمة و يوسفي رشيد ، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي** كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، لم تذكر السنة

ثالثا : تقارير

1. **تقارير المعهد العربي للتخطيط** ، الكويت ، 2015

2. **تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)** ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015،

3. **تقارير سلسلة سامبا** ، نوفمبر 2012

4. **صندوق النقد الدولي** ، أفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2016

5. **الاستشارات الإدارية** ، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018

6. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2016

7. **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات** ،الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018 ، العدد الرابع ، الكويت ،2016

8. **الإمارات العربية المتحدة** ، وزارة الاقتصاد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010 ، 2012

9. **حكومة الإمارات هيئة كهرباء ومياه دبي**، مجمع محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية ، أبوظبي ، 2030

رابعا : الملتقيات و الندوات والتظاهرات العلمية

1. قالي نبيلة ، **التنمية من النمو إلى الاستدامة ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدمية** للموارد ، جامعة سطيف ،الجزائر، 2008

2. طبابيبة سليمة و لرباع الهادي ،**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر ،افريل 2008،

3. إبراهيم البيومي غانم ،**أسرار الوصفة الماليزية ،المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (14و15 أفريل 2004)** ، مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2004،

4. حرفوش سهام وأخرون ، **الايطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2008

5. مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000** ، وزارة التخطيط ، أبو ظبي ، 2000

خامسا :المجلات العلمية والجرائد

1. رعد حسن الصرن :**استعداد المستهلك السوري تقنيات الطاقة المتجددة الخضراء** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 العدد الأول ،جامعة دمشق ، سوريا ، 2012 ،

2. محمد باتر ، **الطاقة المتجددة في العالم العربي ، مجلة افاق المستقبل للدراسات و البحوث الإستراتيجية** ، العدد 11 ، هام 2011،

3. حيدوسي عاشور و سفير محمد ، **الطاقات المتجددة السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 05 – أفريل 2016 ،

4. قادري عبد القادر ، **مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري** ، مجلة الاقتصاد و التنمية،العدد8 ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، 2017 ،

5. نور الدين شارف ،**فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،2016،

6. محمد كريم قروف ، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد 02 2016 ،الجزائر ،

7. عبد النعيم دفرور وأخرون ، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط** ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2017/12 ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص 4,3

8. عبد الحافظ الصاوي ، **قرأه في التجربة الماليزية ، مجلة الوعي الإسلامي** ، العدد 451، مصر ،

9. بوش فاطمة الزهراء و خندق سميرة ، **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية** ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان (الجزائر) ، 2017

10. غلاب فاتح وأخرون ،**السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي** ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية ، الجزائر،2017،

11. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة ، **التنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وإمكانيات تحقيقه في العراق** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014،

12. حليمي حكيمة ، **ريوع النفط : بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية** _ قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس / جوان 2017 ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق هراس ، الجزائر ،تاريخ قبول النشر يوم 2016/12/30،

13. موسى باهي ، كمال روانبية ، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 5 ، 2016 ،الجزائر ،

14. عبد الرحمان بن سانية ، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادية بالدول النامية** ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 11 ، 2011الجزائر ،

15. محمد المحصي ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** : دراسة الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ،1960-1980 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ،1994

16. وزان عبد الرحمان الهيتي، **التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، الواقع الراهن والإستراتجية المطلوبة، مجلة أفاق اقتصادية، ،العدد 94 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003،

17. تقية محمد المهدي حسان ،**من أسرار نجاح التجربة اليابانية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية اللغة والأدب قسم علم الاجتماع ،جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر،2011،

18. يسري محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ،**القاهرة،1996**،

19. يسرى محمد أبو العلا ، **نظرية البترول والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2008،

20. فيصل شياد ، **تنمية السياحة العربية البينية : العقبات و الحلول** ، رؤى إستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية ، جامعة سطيف ،الجزائر ، 2014 ،

21. جريدة النبأ، **الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه** ، تم الاطلاع على الموقع في 17/02/2018على الساعة 14.31، من موقع شبكة النبأ المعلوماتية https://annabaa.org/

22. جريدة المرسال ، **رؤية عجمان 2021** ، تاريخ النشر 2017 ، على الموقع : https://www.almrsal.com ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

23. جريدة المرسال ، **محاور وأهداف رؤية الشارقة السياحية 2021** ، على الموقع : https://www.almrsal.com ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

سادسا : مواقع الأنترنت

1. حامد عبد الحسن الجبوري ، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية** ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، لم يذكر البلد ، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 ، تاريخ الاطلاع 2018/02/19

2. لم يذكر اسم الكاتب ، المملكة العربية السعودية ، https://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/1 ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2018/03/25

3. الحسن عاشي ، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل** ،تاريخ النشر 29 /10/2013 ، الساعة ، 14.05 ، تم الاطلاع عليه في الموقع http://carnegieendowment.org/sada/ :

4. الهيئة العامة للطيران الوطني ، **معلومات أساسية عن دولة الامارات العربية المتحدة** ، الأمارات العربية المتحدة ، تم الإطلاع عليه يوم 05 /2018/05 ، على الساعة 02: 11 ، على الموقع : https://www.gcaa.gov.ae

5. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تم الاطلاع 11/04/2018

6. الإمارات العربية المتحدة الأفاق الاقتصادية 2017 ، على الموقع http://www.albankaldawli.org : ، تم الاطلاع عليه يوم 01/05/2018:

7. زوم الإمارات ، **تقرير حول الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، تم الإطلاع عليه يوم : 2018/05/08 على الساعة : 1.41 ، على الموقع : http://www.uaezoom.com/about-uae

8. لم يذكر اسم الكاتب ، مصدر للطاقة النظيفة ، **حول مصدر** ، على الموقع : http://masdar.ae/ar ، تم الاطلاع عليه 2018/04/23

9. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، **الطاقة** ، على الموقع : https://government.ae ، تم الاطلاع عليه : 2018/04/23

10. أكسبو 2020 دبي الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع : https://www.expo2020dubai.com ، تم الاطلاع عليه يوم : 24/04/2018

11. حكومة دبي ،رؤية دبي السياحية 2020، على الموقع : https://www.visitdubai.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/4/24

12. حكومة دبي هيئة الطرق و المواصلات ، على الموقع : https://www.rta.ae ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

13. حكومة الشارقة هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة، تاريخ النشر 30 / ابريل /2015، على الموقع : https://sharjahmydestination.ae ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

14. الإمارات اليوم ، محمد بن راشد يطلق إستراتيجية الصحة بدبي حتى العام 2021 ، على الموقع https://www.emaratalyoum.com: ، وتم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/24

15. ا لإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، **الإستراتيجية الوطنية للابتكار**،على الموقع : https://www.uaecabinet.ae ، تم الاطلاع يوم : 2018/04/24

16. حكومة الإمارات هيئة كهرباء ومياه دبي، مجمع محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية ، أبوظبي ، 2030 ، ص 13

17. مؤسسة اللإستثمار و اعمار للصناعة و الاستثمار ، إستراتيجية دبي الصناعية 2030، على الموقع : http://www.eii.ae/ar ، تم الاطلاع عليه يوم : 2018/04/27

سابعا : مراجع بالفرنسية

1. Glenn McLaughlin, **" industrial diversification in American cities**, Quarterly Journal of economics" , n 45, November 1930.
2. Hakim Ben Hammouda et autres , « **la diversification, vers un nouveau paradigm pour le développement de l'Afrique de l'Afrique, centre African de politique commercial**, n 36 , juin 2006
3. jean claude berthélemy , **economie international et diversification économique** ,revue d'économie politique ,2005
4. Revue de sonatrach-**faites connaissances avec les hydrocarbures** –Direction Générale ,1989.
5. David pimental . Biofuels : « **solar and wind as renewable energy systems** – benifits and risks ,comell university college of agriculture and life sciences 5126 comstak hall ithoca , usa 2008

6. uae economic outlook positive 2017 – 2020 ،on the site : http://researchkonnection.com ,viewed on :01/05/2018

7. trading economics ،United Arab Emirates - Economic Forecasts - 2018-2020 Outlook ، Day : 07/05/2018 ،on the site : https://tradingeconomics.com

الفهرس

إهـــــــــــداء.....

Erreur ! Signet non défini.

شكر و عرفان.....

Erreur ! Signet non défini.

الملخص..... **VII**-

Erreur ! Signet non défini.

قائمة الجداول.....

Erreur ! Signet non défini.

قائمة الأشكال.....

Erreur ! Signet non défini.

مقدمة عامة (أ-و)

الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي (2-38)

مقدمة الفصل الأول :.....**2**

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :مفهوم التنويع الاقتصادي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : أنواع و أنماط التنويع الاقتصادي 9

المطلب الثالث : أهداف و محددات التنويع الاقتصادي 12

المطلب الرابع : عوامل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي..... 15

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية الناجحة في التنويع الاقتصادي 17

المطلب الأول التجربة الماليزية..... 18

المطلب الثاني :التجربة الصينية..... 22

المطلب الثالث : التجربة اليابانية 26
المبحث الثالث : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة 29
الطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة 29
المطلب الثاني : علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي 31
المطلب الثالث : إستراتجية التنمية المستدامة باعتماد على التنويع الاقتصادي 32
خلاصة الفصل..... 38
الفصل الثاني : الإطار النظري للسوق النفطية (مفاهيم ومرتكزات) (39-68)
مقدمة الفصل الثاني..... 39
المبحث الأول : عموميات حول النفط..... 40
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن النفط.....
Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثاني : تعريف النفط و خصائصه.....
Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثالث : هيكل صناعة النفط..... 45
المبحث الثاني : ماهية الأسواق النفطية..... 47
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الأسواق العالمية النفطية 48
المطلب الثاني : تعريف السوق النفطية وأهم المتعاملين فيها.....
49
المطلب الثالث : أشكال الأسواق النفطية العالمية..... 54
المطلب الرابع : محددات الطلب والعرض في الأسواق العالمية..... 57
المبحث الثالث : تطورات أسعار النفط العالمية..... 62
المطلب الأول : مفاهيم حول أسعار النفط 62
المطلب الثاني :أثر المضاربة على السعر النفطي.....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية..... 65

خلاصة الفصل..... **68**

الفصل الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي للتخفيف من حدة الأزمات النفطية (69- 146)

مقدمة الفصل الثالث..... **69**

المبحث الأول : سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية..... 70

المطلب الأول : تغيرات أسعار النفط و انعكاسها على الاقتصاديات العربية النفطية 70

المطلب الثاني : مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : واقع سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية .**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : الطاقات المتجددة ، الزراعة ، السياحة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي للدول النفطية العربية **Erreur ! Signet non défini.**.....

المبحث الثاني : نبذة حول الاقتصاد الإماراتي .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :لمحة تعريفية لدولة الإمارات العربية المتحدة.....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الإماراتي .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : مساهمة القطاع وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.....**Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثالث : سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ...**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول : مساهمة قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :مساهمة قطاع الزراعة في التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : مساهمة قطاع النقل و التخزين والاتصالات في التنويع الاقتصادي بالإمارات .... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في التنويع الاقتصادي.....**Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الرابع : إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي لأفاق 2117 .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول : إستراتجية الإمارات العربية المتحدة 2017-2020 .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2020-2021 .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2021-2030 .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2030-2117.....**Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة

الفصل..... Erreur ! Signet non défini.

الخاتمة العامة.....148

قائمة المراجع.....154

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــــــــداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد لله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته

إلى والدي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي العزيز الذي قاسمني عناء انجاز هذا العمل

إلى جميع أخواتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

إلى ابن أختي إسلام حفظه الله

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة أخواتي ، زملائي و أصدقائي الأعزاء ، إلى كل طلبة ماستر دفعة

2018/2017

مع خالص تقديري واحترامي

شكر و عرفان

أول الشكر لله الواحد القهار ، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و نشكره على نعمه ظاهرها و باطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا على انجاز هذا العمل ، و نسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه إنه ولي ذلك والقادر عليه .

قال رسول الله صلى الله عليه و اله وسلم " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه " واعترافا بالفضل لأهله ، وعملا بهذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذة المشرفة كرامة مروة على قبولها الإشراف على عملي ، وكذا مساعدتي على إتمام هذا العمل

كما اتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذه المذكرة بعون الله تعالى .

الملخص

يعتبر النفط ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات النفطية وذلك بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الصادرات النفطية ، وقد عرفت في تاريخها تأثيرات كبيرة سببتها مستويات أسعار النفط إما في حال ارتفاعها أو انخفاضها فهذه السلعة المحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فتكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة وإحداث الخلل في المبادلات الاقتصادية الدولية

ومن أجل تحقيق نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنويع مصادر الإنتاج والتصدير ، ويعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار ، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد

ومن التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية ، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي ، لتصبح بذلك مركزا تجاريا ، ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي ولقد أضحت تجربتها من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة

الكلمات المفتاحية : الصدمات النفطية ، التنويع الاقتصادي ، تقلبات أسعار النفط ، اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

Abstract

Oil is of great importance to the oil economies because of its high dependence on the revenues of oil exports, and has known in its history significant effects caused by oil prices levels either in the case of rising or falling This limited commodity controls the economies of the whole, enough to shock one oil to paralyze existing economies and imbalance In international economic exchanges

In order to achieve greater growth and to avoid the negative effects of the decline in oil prices, many Arab countries have changed their economic strategy towards economic diversification by diversifying the sources of production and export. Economic diversification is defined as reducing dependence on one sector and expanding investment opportunities. Economy

One of the successful experiences of economic diversification is the experience of the United Arab Emirates, which was able to manage its resources and choose the best alternatives to exploit them to achieve positive indicators in vital sectors and to create a leading economic model capable of sustaining growth and prosperity and absorbing the rapid changes of the global economy. It has become a world-class experience and its experience has become a worthy experience and a study of its great achievements.

Keywords: Oil, Economic Diversification, Oil Price Fluctuations, UAE Experience in Economic Diversification

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	اجمالي انتاج النفط في العالم	52
الجدول 2	الطلب على مصادر الطاقة الأولية من 1980- 2035	58
الجدول 3	مؤشرات اقتصادية للدول العربية المنتجة للنفط 2005-2015 (مليار دولار)	71
الجدول 4	تطور حجم التجارة العربية من سلع و خدمات من 2000-2017	73
الجدول 5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2000- 2017	74
الجدول 6	الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال فترة 2000-2014	80
الجدول 7	هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014-2016	81
الجدول 8	نمو اجمالي الناتج الحقيقي في العالم	85
الجدول 9	أهداف الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية النفطية	92
الجدول 10	استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن العربي	97
الجدول 11	تطور الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول العربية خلال فترة 2010-2016	98
الجدول 12	قيمة الصادرات و الواردات الكلية و الزراعية الغذائية في الوطن العربي	98
الجدول 13	مؤشرات اقتصادية 2000- 2016	108
الجدول 14	التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018 -2020	112
الجدول 15	مؤشرات ومتغيرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2014 - 2017	123

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	التركيبة الهيدروكاربونية (البترول)	42
الشكل 2	تقديرات أسعار النفط من 1980- 2030	66
الشكل 3	الإيرادت و النفقات خلال 2013 - 2017 (مليار دولار)	76
الشكل 4	الميزان التجاري للملكة العربية السعودية 2010-2014	78
الشكل 5	المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال فترة حسب قطاع النشاط 2002-2015	84
الشكل6	مجموع النمو الحقيقي النفطي وغير النفطي 2016-2022	87
الشكل 7	السياحة الدولية حسب كل منطقة (% من الاجمالي العالمي)	120
الشكل8	تصاعد مساهمة القطاعات غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي	110
الشكل 9	مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الاجمالي	117
الشكل10	مسار 2020 رحلة نحو المستقبل	129
الشكل 11	الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة ابوظبي	138

مقدمة عامة

تتميز العديد من الدول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم ، الذي غالبا مايشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل ، هذا الاعتماد على المورد الوحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصاديات ريعية ، فطالما كانت هذه الثروة تتميز بالكثرة وبارتفاع أسعارها في السوق العالمية وكانت في منأى عن أي اضطراب أو اختلال كبير،الأمر الذي مكنها من الحصول على موارد مالية مهمة تساعدها في تمويل و انجاز المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية ، المشكل الذي يمكن حدوثه إذا كانت هذه الثروة ستنضب على المدى القريب أو المتوسط ، أو إذا عرفت أ سعارها انخفاضا كبيرا و امتدت لفترة طويلة ، أو حصل تراجع كبير للطلب على هذه المادة أو تم التوجه الى موارد بديلة أقل كلفة أو أكثر حفاظا على البيئة ، فتوفر هذه الدول على ثروة اقتصادية بناءا على الموارد الطبيعية الموجودة فيها مكنها من الحصول و لمدة طويلة على عائدات مالية مهمة أدت في العديد من الأحيان إلى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، لكن مع الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية للطاقة وعدم انتظام هذه الأسعار في فترات عديدة ولأسباب مختلفة (اقتصادية و غير اقتصادية) أدى الى تضرر العديد من الدول خاصة الريعية بصفة عامة و الريعية العربية بصفة خاصة والتي يعتمد اقتصادها على مورد طبيعي كالبترول خاصة .

و تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة التي حرصت على التطوير المستمر لاقتصادها باعتمادها على جميع القطاعات بدل قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة لتمويل اقتصادها أصبح من الضروري عليها التوجه نحو التنويع الاقتصادي من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات بغية تحقيق نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار بعض المواد الأولية كالنفط و الغاز على صادرات و إيرادات الميزانية ولقد عمدت على تغيير إستراتجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنويع مصادر الإنتاج و التصدير ، وانتهاج الإمارات العربية المتحدة لهذه الإستراتيجية التي حدثت في الآونة الأخيرة ، والتي هدفت من خلالها للتخفيف من حدة الصدمات النفطية .

أولا: الإشكالية

فكيف ساهمت سياسة التنويع الاقتصادي في التخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية عامة و الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كالتالي :

- ماذا نقصد بالتنويع الاقتصادي ؟.
- ماهي العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط؟.
- هل تأثرت الاقتصاديات العربية النفطية بالتقلبات الحدة في أسعار النفط ،وهل لهذه الدول القدرة على تنويع مصادر دخلها ؟
- هل نجحت الإمارات العربية المتحدة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي؟

ثانيا : فرضيات البحث

وللإجابة على هذه الإشكاليات تم وضع الفرضيات التالية :

- إن التنويع الاقتصادي هو توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة .
- يتحدد سعر النفط ننتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق النفطية العالمية.
- أثرت الأزمة النفطية على الاقتصاديات العربية بشكل كبير حسب درجة اعتمادها على قطاع المحروقات، حيث تملك البلدان العربية عموما والدول النفطية بالخصوص امكانيات تساعدها في تنويع مصادر دخلها لتقليل من حدة هذه الصدمات النفطية .
- إن تنويع الإمارات العربية المتحدة لهايكلها الاقتصادية مكنها من تجنب تأثيرات الأزمة النفطية

ثالثا : أسباب الدراسة

- مما لاشك فيه ان كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من بين أسباب الدراسة مايلي:
- الميل الشخصي للطالبة للبحث في مثل هذه المواضيع
- ارتباط الموضوع بالمجال المدروس (الاقتصاد الدولي)
- الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات في الدول العربية عامة الإمارات العربية المتحدة خاصة
- كونها القضية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد نتيجة انخفاض قطاع المحروقات

رابعا : أهداف الدراسة

- محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الامراتي
- معرفة دور التنويع الاقتصادي في تغطية الفجوات التي أحدثها تراجع أسعار النفط في الدول العربية بما فيها الإمارات العربية المتحدة
- تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد حلول تمكن البلدان العربية النفطية لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات

خامسا : أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد المواضيع الحساسة و المهمة على المستوى الاقتصادي والمتمثلة في التنويع الاقتصادي والأزمات النفطية
- كونها أيضا أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين المفكرين و الاقتصاديين والتي أثارت جدلا كبيرا بينهم حول فعالية هذه السياسة في الحد من الصدمات النفطية
- الاهتمام بهذا الموضوع جراء الانخفاض الغير مسبوق في أسعار النفط في السنوات الأخيرة

سادسا :المنهج المتبع في الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية وإختيار فرضيات الدراسة إعتمادنا على مناهج البحث التالية:

المنهج الوصفي: والذي حاولنا فيه وصف ظاهرة للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

المنهج التاريخي : من خلال التطرق الى الاطار التاريخي للتنويع الاقتصادي ، ونشأة النفط ،

المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة حالة والمتمثلة في قراءة تحليلية لواقع اقتصاد الإمارات العربية المتحدة وانتهاجها سياسة التنويع الاقتصادي .

سادسا :الدراسات السابقة

هذا الموضوع يشتغل مساحة واسعة ، ولايزال كذلك في الساحة الفكرية الاقتصادية ولقد برزت مجموعة من البحوث حول التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية وتوجد عدة دراسات سابقة منها :

- جامع عبد الله ، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011- 2012 ، تناولت الدراسة موضوع السوق النفطية وكذلك أسعار النفط وقد عرفت أسعار النفط تقلبات كبيرة بشكل ملفت خلال مراحل معينة ومراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة ، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار إيجابيا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تسببت هذه الإيرادات في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادياتها ، أما في حالات الانخفاض فقد انهارت إيراداتها وتعثرت بذلك مشاريعها التنموية ، وظهرت الاختلالات التي كانت تخفيها العوائد النفطية المرتفعة .
- ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014-2015 ، تناولت الدراسة كون الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة الى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات) بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في رفع من النمو الاقتصادي و الحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام ، وكذا إشكالية ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي

مستدام ، ولقد خلصت الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم ، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات ، كما لاحظنا من خلال دراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي إنتاج قطاع المحروقات ، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول للتوجه التنويع الاقتصادي

- بوفنش وسيلة ، اقتصاد ما بعد النفط : الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس، جامعة عبد الحفيظ بواصوف – ميلة – الجزائر ، 2017 ، تناولت الدراسة واقع الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية ،وكذا إشكالية مامدى نجاح الإمارات العربية المتحدة في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وماهي عوامل نجاحها ، وقد خلصت الدراسة إلى إن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى الحفاظ على إمكانياتها الطاقوية المعتبرة و العمل على تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية

وقد جاء بحثنا ليتمم هذه الدراسات من خلال دراسة دور التنويع الاقتصادي لتخفيف من حدة الصدمات النفطية في دول العربية عامة و الإمارات العربية المتحدة خاصة .

سابعا : التصميم الهيكلي للدراسة

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل الى ثلاث فصول :

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لتنويع الاقتصادي حيث تطرقنا إلى ماهية التنويع الاقتصادي، تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي، العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة أما الفصل الثاني الذي يحمل الإطار النظري للسوق النفطية(مفاهيم مرتكزات) حيث تطرقنا إلى عموميات حول النفط ، ماهية الأسواق النفطية و تطورات أسعار النفط العالمية

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان التنويع الاقتصادي كبديل للتخفيف من الأزمات النفطية حيث تناولنا فيه سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية ، نبذة حول الاقتصاد الإماراتي ، سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة و إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي لأفاق 2117.